

جامعة أبو بكر بلقايد  
تلمسان – الجزائر



المجلد ٢ العدد ٢ ديسمبر ٢٠١٩

مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي  
MIFMA

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية



ISSN: 2602-7089

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير

North African Review Of Applied Finance and Economics NARAFE

مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

Vol: 2, N°: 2, December 2019



Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen

Algeria

Vol 2, N° 2 , December 2019

The research laboratory

Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb

(MIFMA)

North African Review of Applied Finance and Economics  
( NARAFE )



ISSN : 2602-7089

Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير  
مخبر البحث

النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي

*MIFMA*



مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

*North African Review of Applied Finance and Economics*

*NARAFE*

---

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في مجال التمويل والاقتصاد

---

المجلد 2، العدد 2

ديسمبر 2019

ISSN: 2602-7089

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

مجلة علمية سداسية يصدرها مخبر البحث MIFMA ، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان

### رئيس التحرير:

د. شبيبي عبد الرحيم

### هيئة التحرير:

د. سنوسي بريكسي إيمان

د. حجيلة أسماء

### الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د. بوشريط كبير

### مدير المجلة:

أ.د. بن بوزيان محمد

### الهيئة العلمية:

جامعة تلمسان	أ. د. جناس مصطفى	جامعة تلمسان	أ.د. بن بوزيان محمد
جامعة تلمسان	أ. د. يحي بويقات عبد الكريم	جامعة النيل مصر	أ.د. حسان أ. علي
جامعة سعيدة	أ.د. صوار يوسف	جامعة فرنسا	أ.د. عريف صلاح الدين
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. شنيبي موسى	جامعة المهديّة تونس	د. حاج عمور ثرية
جامعة تلمسان	د. بزواية محمد	جامعة فاس المغرب	أ.د. عبد اللاوي عمر
جامعة معسكر	د. تشيكو فوزي	جامعة سطيف	أ.د. صالح صلاحي
جامعة تلمسان	د. بن لدغم فتحي	الجامعة المتعددة التخصصات، الجديدة	أ.د. بوسدرّة فوزي
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شبيبي عبد الرحيم	ENCG طنجة، المغرب	أ. د. الطاهري يونس
جامعة تلمسان	د. غربي ناصر صلاح الدين	جامعة المنار، تونس	د. عميرة بوزيد
جامعة تلمسان	د. عياد سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ. د. بن حبيب عبد الرزاق
المركز الجامعي البيض	د. بن علال بلقاسم	جامعة تلمسان	أ. د. بلعقد مصطفى
جامعة بجاية	د. بوخزر نصيرة	جامعة تلمسان	أ. د. بوثلجة عبد الناصر
جامعة تلمسان	د. بن عمر عبد الحق	جامعة تلمسان	أ. د. كرزائي عبد اللطيف
جامعة تلمسان	د. بن عاتق عمر	جامعة تلمسان	أ. د. طاوولي مصطفى كمال
المركز الجامعي مغنية تلمسان	د. شكوري سيدي محمد	جامعة تلمسان	أ.د. مناقر نور الدين
المركز الجامعي عين تيموشنت	د. جديدن لحسن	جامعة وهران	أ. د. دربال عبد القادر
جامعة مستغانم	د. رمضاني محمد	جامعة تلمسان	أ.د. بوهنة علي
جامعة سيدي بلعباس، الجزائر	د. بن سعيد محمد	جامعة ورقلة	أ. د. سليمان ناصر
المركز الجامعي البيض	د. حفيظ إلياس	جامعة وهران	أ. د. بن باير حبيب
جامعة تلمسان	د. برودي نعيمة	جامعة مستغانم	أ. د. يوسف رشيد
جامعة تلمسان	د. بن خالد نوال	جامعة قسنطينة	أ. د. بوعشة مبارك
جامعة تلمسان	د. زبرار سمية	جامعة وهران	أ. د. سالم عبد العزيز
المدرسة العليا لإدارة الأعمال تلمسان	د. بوري صراح	جامعة تلمسان	أ. د. بطاهر سمير
جامعة تلمسان	د. كرزائي دنيا	جامعة تلمسان	أ. د. مليكي سمير بماء الدين
جامعة تلمسان	د. عوار عائشة	جامعة تلمسان	د. بلهاشم الهادي

المراسلات والاشتراك إلى: أعضاء هيئة التحرير، مخبر البحث MIFMA، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 13000، الجزائر

الهاتف/الفاكس: 043.21.66.66

e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية

تقوم مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية بنشر المقالات الأصلية ذات المصداقية والجودة العالية في مجال التمويل والاقتصاد الخاصة بشمال إفريقيا. تستقبل المجلة الأبحاث التجريبية في مجالات التجارة الدولية والمالية، السياسات النقدية والجبائية، الأسواق المالية والأزمات، سوق رأس المال، النمو الاقتصادي والتنمية، إدارة الأعمال والاقتصاد القياسي المالي. وتستهدف هذه المجلة مختلف الفئات من أكاديميين، مؤسسات بحثية، طلاب وصانعي السياسات. كما تهدف المجلة إلى إقامة ونشر التواصل بين الباحثين من ثقافات متعددة، لأننا مقتنعون جدا بأن العلم والبحث هما أفضل الطرق لبناء الجسور بين الحضارات.

### دليل المؤلفين:

- إرسال المقال إلى المجلة يعني أن العمل ليس محميا بحقوق الطبع والنشر أو قد تم نشره في مجلة أخرى. وينبغي للمؤلف أن يضمن موافقة جميع المؤلفين المشاركين في المقال قبل تقديمه. وبمجرد قبولها، لا يجوز نشرها في مجلة أخرى دون موافقة أصحاب حقوق الطبع والنشر. تتم كتابة الأوراق البحثية بإحدى اللغات التالية: الإنجليزية، الفرنسية واللغة العربية.

- استعمال برنامج Word في الكتابة مع خط Traditionl Arabic بحجم 14 بالنسبة للمقالات باللغة العربية و خط Times New Roman بحجم 12 بالنسبة للمقالات باللغتين الفرنسية والانجليزية.

تكون المساهمات مختصرة بدقة ومنهجية، بحيث لا تتجاوز الأوراق والدراسات المقدمة خمسة وعشرون صفحة، بما فيها المصادر والجداول والرسوم التوضيحية.

- يكون المقال مصحوبا بملخص بلغة المقال لا يتجاوز 200 كلمة، يذكر فيه باختصار الغرض من البحث، والنتائج الرئيسية، وملخص بلغة أخرى يكون باللغة الانجليزية بالنسبة للمقالات المحررة باللغتين العربية والفرنسية. مباشرة بعد الملخص يضع كحد أقصى 6 كلمات مفتاحية يليه تصنيف (Jel classification)، ولمزيد من التفاصيل يرجى زيارة الموقع التالي:

<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>

- في صفحة العنوان يجب تدوين الأسماء الكاملة للمؤلفين والانتماءات الأكاديمية و / أو غيرها من الانتماءات المهنية، العنوان الكامل، رقم الهاتف، رقم الفاكس وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلفين خاصة المؤلف المعني باستقبال المراسلات من الناشر، كما يجب على المؤلفين إبلاغ الناشر عند حدوث أي تغيير في العنوان.

- تقسيم المقال إلى أقسام محددة ومرقمة بوضوح، و يجب ترقيم الأقسام الفرعية كما يلي: 1.1 (1.1.1، 1.1.1، 2.1.1، ...)، 1.2 وما إلى ذلك. كما يجب أن يظهر كل عنوان في سطر منفصل خاص به.

- يرجى التأكد من أن كل إشارة مذكورة في النص موجودة أيضا في قائمة المراجع والعكس صحيح، و يجب أن ترتب المراجع كاملة ترتيبا أبجديا.

- يتم إرسال البحوث والرسائل التحريرية إلى البريد الإلكتروني التالي:

[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

13-01	<p>مقررات بازل الثالثة ودورها في تحقيق معيار كفاية رأس المال</p> <p><b>Basel III decisions and their role in achieving the capital adequacy standard</b></p> <p>سمية زيار ، مريم بن دهينة</p>
36-14	<p>التحديات التي تواجهها تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر</p> <p><b>Challenges faced by Islamic banking experience in Algeria</b></p> <p>برمان محمد</p>
61 -37	<p>أثر الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 2017-1984</p> <p><b>The impact of corruption on sustainable development in Algeria: An Empirical Study for the period 1984-2017</b></p> <p>شبيبي عبد الرحيم ، راس الواد أسماء</p>
85-62	<p>دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2015-1993</p> <p><b>An analytical study of the factors affecting the algerian diar exchange rate during the period 1993-2015</b></p> <p>تومي أمينة ، حدوش شروق</p>
102 -86	<p>"النمذجة الكمية الداخلية ودورها في إدارة مخاطر القروض البنكية</p> <p><b>Internal quantitative modeling and its role in bank loan risk management</b></p> <p>أوبختي رشيدة</p>
117-103	<p>بيانات السلاسل الزمنية المقطعية -دراسة نظرية-</p> <p><b>Sectional time series data - theoretical study -</b></p> <p>محمد موساوي ، مريم حاج عبد القادر</p>
141-118	<p>تأثير التسويق الإلكتروني على تقديم الخدمات المصرفية: دراسة حالة الجزائر.</p> <p><b>The Impact of Electronic Marketing on the Delivery of Banking Services: A Case Study of Algeria</b></p> <p>ناصر فارسي ، طرطاق رتيبة</p>
163-142	<p>الحوكمة في المصارف الإسلامية</p>

	<p align="center"><b>Corporate Governance in Islamic Banks</b></p> <p align="center">بوريش نورية، تلمساني حنان ، بوقطاية سلمى</p>
179-164	<p align="center">ماهية وسائل الدفع الالكتروني <b>the electronic payment methods</b></p> <p align="center">بلحشر عائشة، حوالم حليمة</p>
201-180	<p align="center">الصيرفة الإسلامية في ظل التشريع الجزائري <b>Islamic banking under the Algerian legislation</b></p> <p align="center">بن زكورة العونية</p>

## مقررات بازل الثالثة ودورها في تحقيق معيار كفاية رأس المال

### Basel III decisions and their role in achieving the capital adequacy standard

سمية زيرار<sup>1</sup>، مريم بن دهيينة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد (الجزائر)، zirar\_somaya@yahoo.fr

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد (الجزائر)، Meryemben17@yahoo.fr

#### ملخص:

جاءت إتفاقية بازل بمعايير جديدة في مجال إدارة المخاطر المصرفية حيث وجدت متطلبات جديدة راسمالية لمعالجة المخاطر و قامت بإصدار مبادئ الممارسات السليمة في إدارة المخاطر، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إشراف النظام المصرفي الجزائري على رقابة البنوك الجزائرية لتطبيق أساليب بازل لمعرفة تطور كفاية رأس المال البنكي. كلمات مفتاحية: إتفاقية بازل 3، كفاية رأس المال، النظام المصرفي الجزائري

تصنيفات JEL : E58, F53, G21, G31.

#### Abstract:

The Basel Accord came with new standards in the area of banking risk management, as it identified new capital requirements to deal with risk and published principles of good practice in risk management. This study aimed to determine to what extent the Algerian banking system supervises the supervision of Algerian banks to apply the Basel methods to know the development of banks' capital adequacy.

**Keywords:** Basel III, Capital adequacy, The Algerian banking system

**JEL Classification Codes:** E58, F53, G21, G31.

المؤلف المراسل: سمية زيرار: zirar\_somaya@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيرا واستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية، والتي تمثلت أهم معالمها في موجة التطورات والتحويلات الجذرية التي شهدتها الساحة المالية والمصرفية الدولية، والتي كان في صدارتها إزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية، وذلك من أجل توفير أكبر قدر من شروط السلامة للقطاع المصرفي، وفي هذا الإطار انصب اهتمام لجنة بازل بوضع الحد الأدنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المصرفية، وأمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق.

وتزامنا مع تطور وتفاقم مخاطر الأزمات المالية والمصرفية الشاملة بدأ التفكير في البحث في آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لوضع قواعد آمنة وآليات مشتركة لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وأول خطوة في هذا الإتجاه كانت سنة 1974 مباشرة بعد إفلاس “بنك Herstatt بألمانيا الشرقية حيث أنشأت اللجنة الدولية للإشراف والرقابة على المصارف والمسماة ” لجنة بازل “بمدينة بازل السويسرية وذلك لوضع نظم شبه ملزمة لكافة البنوك وبأسلوب موحد لقياس وإدارة المخاطر والتعرف عليها، والتأكيد على أهمية الإشراف والرقابة المصرفية وذلك من اجل ضمان سلامة القطاع المالي والمصرفي المحلي والعالمي. وعليه فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول:

ما مدى التزام النظام المصرفي الجزائري لتطبيق معيار كفاية رأس المال في ظل اتفاقيات بازل الدولية ؟

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث من كونه محاولة لوضع إطار متكامل يساعد البنوك على تطوير نظم إدارة المخاطر تستند على المعايير الدولية لإطار اجليد لكفاية رأس املا، وعلى هذا الأساس معايير لجنة ازل من المعايير الملهمه ومن الوسائل اليت تعمل على تقليل املاخاطر واليت جيب

الاهتمام هبا من خلال جلان خمتصة وجمالس على مستوى الدولة من أجل النهوض وتحسين وضعية البنوك اجلزائرية على مستوى العامل.

## 2. معيار كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل الدولية.

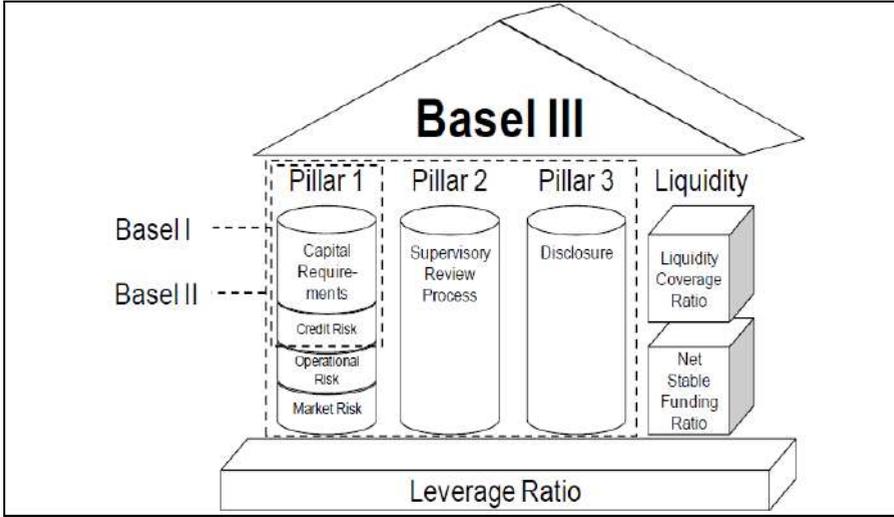
يعد معيار كفاية رأس المال أداة أساسية ومؤشرا دقيقا للحكم على المركز المالي للبنك، باعتباره يقدم دلائل واضحة حول العديد من العناصر ويرتبط بما ارتباطا وثيقا كحجم البنك، تركيبة رأس مال البنك، تركيبة أصول البنك وجودتها، قدرة البنك على المنافسة محليا ودوليا وقدرته على مواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر المحيطة بأصوله. وأمام أهمية هذه النقاط التي يرتبط بهذا المؤشر، تتضح أهمية الإلتزام بمعيار كفاية رأس المال لدى الأنظمة البنكية لمختلف دول العالم.

### 2. 1. ماهية اتفاقية بازل:

نشأت اتفاقية بازل حسب من سلسلة أزمات الملاة التي عرفتها البنوك الدولية في الثمانينات، منها بنك هرستل (Herstatt) البريطاني وجمعيات الإذخار والإقراض بالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب الخطأ التقليدي المتمثل في الاقتراض لآجال قصيرة والإقراض لآجال طويلة، ومع تحرير سوق الفائدة على الودائع، أتاحت الفرصة للمودعين لتوظيف أموالهم في صناديق الاستثمار التي تعمل في السوق النقدي. وهكذا شهدت جمعيات الإذخار والإقراض انكماشاً حاداً في ودائعها وفي هوامش أرباحها (حيث بلغت خسارتها آنذاك 6 مليون دولاراً، وبالتالي هدفت السلطات الرقابية آنذاك إلى التخفيف من حدة الأزمة، وأصبح من الضروري وجود قواعد للحيلة المصرفية تقوم على أساس الرقابة العقلانية، وكانت هذه القواعد بمثابة الضامن لمنافسة محكمة و لحد معين من رأس مال البنوك لمواجهة أزمات السيولة التي تنجر عن أنشطة الاقتراض المختلفة.

- إذن قواعد الحيلة المصرفية هي بمثابة معايير (مقاييس) وقائية للتسيير يجب احترامها والتقييد بها بصفة دائمة من طرف مؤسسات القرض سواء تعلق الأمر بالملاءة، السيولة أو تسيير الخطر، وذلك بهدف تحقيق بنية مالية متوازنة وحد ملائم من رأس المال.

شكل 1: دعائم بازل 3



**Source:** Hans- Martin Beyer, Tobias Meyer, (2012), The impact of Basel 3 on the fair pricing of bank guarantee facilities, Reutlingen working papers on finance and accounting, p 05

الشكل أعلاه يبين لنا اهم ركائز بازل الثالثة و المتكونة من ثلاثة ركائز؛ مكونات رأس مال بازل3، المراقبة والمراجعة المصرفية، وانضباط السوق للبنوك.

2.2. معايير بازل 3:

معايير بازل 3 جاءت كرد فعل للأزمة المالية العالمية، خاصة بعد إفلاس العديد من البنوك وثبات قصور أو فشل معايير بازل 2 في حمايتها أو عدم التقيد بها أصلاً.

2.2.1. كفاية رأس مال البنوك:

الركيزة الاولى وهي تتضمن مكونات رأس مال بازل3، حيث، يتكون رأس المال بازل الثالث من مستويين (Nepal Rasta Bank, 2013, 05)، وهما؛ الشريحة الأولى للأسهم العادية و المتكونة من الأسهم العادية والأرباح المحتجزة إضافة الى الشريحة الأولى الاضافية و المتكونة من بعض الأدوات المشابهة للأسهم، أما الشريحة الثانية و المتكونة من حقوق المودعين مع استحقاق الحد الأدنى لمدة خمس سنوات وألغيت اتفاقية بازل الثالث الشريحة الثالثة من رأس المال للبنوك (-Blundell Wignall, Atkinson, 2010, 7-8)، ورفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% و هذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطرة إلى الشريحة الأولى

(الأسهم العادية والاضافية) من 4.5% إلى 6% إضافة رأس المال لغايات التحوط إلى نسبة كفاية رأس المال بنسبة 2.5% وبذلك يصبح الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال 10.5% كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول 1 : متطلبات رأس المال لبازل 3

إجمالي رأس المال	الشرحة 1 المضافة	الشرحة 1	
8%	4%	2%	بازل 2
8%	6%	4.5%	الحد الأدنى
2.5 %			رأس المال التحوط
10.5%	8.5%	7%	الحد الأدنى + رأس مال التحوط بازل 3

**Source :** Meryem Bendehina, Soumaya Zirar, (2019), Basel III and Algerian Banks \_Field study a sample of Algerian Banks\_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number (01), p 124.

أما الركيزة الثانية فهي خاصة بالمرقبة والمراجعة المصرفية، حيث تكتسي عمليات الرقابة المصرفية أهمية بالغة فهي لا تهدف فقط إلى التأكد أن البنوك تمتلك الراس المالي الكافي لتغطية إجمالي المخاطر التي تواجهها عند مزاوله نشاطاتها، و تهدف كذلك إلى الحث على استعمال أحسن الطرق فيما يخص ادارة المخاطر (مُجَّد، 2007، 23)

وأخيرا الركيزة الثالثة والمتمثلة في انضباط السوق للبنوك، حيث تنص الركيزة الثالثة على مستوى المعلومات الكمية و النوعية التي يجب الافصاح عنها حول ممارسات ادارة المخاطر وكفاية رأس المال التي توظفها مؤسسة ما، وتشمل الافصاحات على معلومات نوعية وكمية ، وتهدف الركيزة الثالثة عملية الافصاح لاستكمال الركيزتين الأولى والثانية واجراءات المراجعة الاشرافية المرتبطة بهما (أويسيسكا بيتال، 2011، 03)

## 2.2.2. معيار السيولة:

ويتكون هذا المعيار من نسبتين قصيرة وطويلة المدى:

- نسبة السيولة في المدى القصير: تتطلب هذه النسبة تغطية اجمالي التدفقات النقدية الصافية على مدار 30 يوما (Bank of the BAHAMAS, 2013,. 05) و يحسب وفق العلاقة التالية :

$$\%100 \leq \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة بعملات نقدية}}{\text{إجمالي التدفقات النقدية الصافية خلال مدة 30 يوما}} = LCR$$

- نسبة صافي التمويل المستقر:

وهي عبارة عن نسبة في المدى الطويل مصممة لحالة عدم تطابق السيولة لاستخدام مصادر مستقرة للتمويل (Reserve Bank, 2015, 07-08) وتحسب كما يلي: (بن دهيبة، وآخرون، 2018، 60)

$$\%100 \leq \frac{\text{التمويل الدائم المستقر}}{\text{متطلبات التمويل}} = NSFR$$

### 2.2. 3 . معيار الرافعة المالية:

وهي عبارة عن مقياس بسيط و شفاف و غير قائم على المخاطر و يهدف الى تقليل مقدار المخاطرة في النظام المالي و دعم متطلبات رأس المال القائم على المخاطر فنسبة الرافعة المالية تقيد المستوى المطلق للديون بكمية معينة من رأس المال حيث أن الحد الأدنى لنسبة الرافعة المالية هي 3% من رأس المال من الشريحة الأولى (Shearman, Sterling, 2011,12)

3. تطبيق معيار كفاية رأس المال في ظل اتفاقيات بازل الدولية في النظام المصرفي الجزائري:

#### 3. 1. رأس المال الأدنى في النظام المصرفي الجزائري:

حددت التعليم رقم 94-74 الصادرة في 29 نوفمبر 1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطنة والحذر les règles prudentielles المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال (ناصر، بدون سنة، صفحة 10)

- يعتبر أول نظام في الجزائر المحدد لرأس المال الأدنى هو النظام 90-01 الصادر في 04 جويلية 1990 المتعلق بالحد الأدنى لرأس المال البنوك و المؤسسات العاملة في الجزائر الذي نص على:

## مقررات بازل الثالثة ودورها في تحقيق معيار كفاية رأس المال

- الحد الأدنى لرأس المال البنوك 500 مليون دج، دون أن يقل عن 33% من الأموال الخاصة.
- الحد الأدنى لرأس المال المؤسسات المالية 100 مليون دج، دون أن يقل عن 50 % من الأموال الخاصة.
- ثم حدد النظام 01-04 في سنة 2004:
- الحد الأدنى لرأس المال البنوك 2.5 مليار دج.
- الحد الأدنى لرأس المال المؤسسات المالية 500 مليون دج.
- و بعد النظامين السابقين حدد النظام 08-04 في سنة 2008
- \* الحد الأدنى لرأس المال البنوك 10 مليار دج.
- \* الحد الأدنى لرأس المال المؤسسات المالية 3.5 مليار دج.

جدول 2: رأس المال الأدنى في النظام المصرفي الجزائري

رأس المال الأدنى للمؤسسات المالية	رأس المال الأدنى للبنوك	
100 مليون دينار جزائري.	500 مليون دينار جزائري.	النظام 10/90 المؤرخ في 1990/07/04
500 مليون دينار جزائري.	2.5 مليار دينار جزائري.	النظام 04/01 المؤرخ في 2004/03/04
3.5 مليار دينار جزائري.	10 مليار دينار جزائري.	النظام 08/04 المؤرخ في 2008/12/23

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الأنظمة المذكورة اعلاه

جدول 3: نسبة كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية:

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	41.6	<b>BNA</b>
150	100	100	100	76	76	24.5	<b>BEA</b>
48	48	48	48	48	48	48	<b>CPA</b>
/	36	15.8	15.8	15.8	15.8	15.8	<b>BDL</b>
10	10	10	10	10	10	10	<b>BNP PARIS BAS</b>
13	13	13	13	13	13	13	<b>TRUST BANK</b>

10	10	10	10	10	10	10	10	<b>Baraka</b>
10	10	10	10	10	10	10	10	<b>SGA</b>

**Source:** Banque d'Algerie, (2016), direction générale, direction du contrôle.

جدول 4: تطور كفاية رأس المال في القطاع المصرفي:

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل كفاية رأس المال %	15.15	12.94	16.54	21.18	23.31	23.77	23.62	21.5

**Source :** Meryem Bendehina et Soumaya Zirar, (2019), Basel III and Algerian Banks \_Field study a sample of Algerian Banks\_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number1; p.128

تبين لنا من خلال الجدولين اعلاه التزام البنوك الخاصة بمعدل كفاية رأس المال المحدد ونسبة ملاءمتها تفوق نسبة ملاءة البنوك العمومية وهذا راجع لطبيعة عمل كل من البنكين فالبنوك الخاصة تتمتع بصلاية رأس مالها والذي يعود لرأس مال اجنبي في حين البنوك العمومية معرضة اكثر للمخاطر بصفتها الجهاز الممول للمشاريع الاقتصادية بصفة خاصة وتمويل الاقتصاد الوطني بصفة عامة ومع ذلك لقد التزمت بالحد الادنى لكفاية رأس المال وعرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة في القطاع المصرفي ككل.

3. 2. المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق اتفاقية بازل:

ركز نظام 02-03 الصادر في 14 نوفمبر 2002 و نظام 11-08 الصادر في 28 نوفمبر 2011 على المخاطر التي تتعرض لها البنوك و المؤسسات المالية نذكرها في الجدول التالي وفق النظام 08-11:

جدول 5: المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وفق إتفاقيات بازل

الامر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية	
تعريف الخطر	نوع الخطر
عرفت في المادة 2 على أنها الخاطر الناتجة عن حالة تخلف طرف او عدة اطراف عن الدفع.	الخطر الائتماني
ينتج هذا الخطر بسبب تغير اسعار السوق و تضم: مخاطر الصرف و مخاطر متعلقة بأدوات مرتبطة بسعر الفائدة.	الخطر السوقي
و الناتج عن عدم ملائمة الانظمة الداخلية أو احتيال داخلي و خارجي.	الخطر التشغيلي

المصدر: الامر 08-11 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية

3.3. تطبيق اتفاقيات بازل في النظام المصرفي الجزائري:

تلعب البيئة المصرفية الجزائرية دورا أساسيا في زيادة المسافات بين مقررات ومعايير لجنة بازل وإمكانية تطبيقها بسهولة ويسر لدى النظام المصرفي الجزائري، حيث يغلب عليها عدم الوضوح في نمط الإدارة والتدخل الكبير للدولة في شؤون العمل المصرفي، والملكية العظمى للبنوك العمومية لأصول في النظام المصرفي الجزائري، على حساب باقي البنوك الأخرى، وكذلك غموض وارتباك في الأهداف المتوخاة و ضعف الكفاءة في توظيف الموارد. (عباي، وبويهي، 2018، 26)

3.3.1. بالنسبة للدعامة الاولى:

جدول 6: تطبيق الدعامة الاولى في القطاع المصرفي الجزائري

السنة	بنك الجزائر	الدعامة الاولى لبازل 3
2013	غير مطبق	نسبة الملاءة
2013	غير مطبق	راس المال
2012	غير مطبق	مراجعة مخاطر السوق
2012	غير مطبق	مراجعة مخاطر الائتمان والتوريق
2015	غير مطبق	نسبة الرافعة المالية

Source: Financial stability institute FSI survey, (2015), Basel 2 and 3 implementation, Bank for International Settlements

### 3.3.2. بالنسبة للدعماء الثانية و الثالثة:

بالنسبة لدعائم بازل 3 لم تنص عليها التشريعات البنكية بعد و لم تنشر أي تعليمة تخص سير و تطبيق الدعامة الثانية و الثالثة كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول 7: الدعامة الثانية و الثالثة في النظام المصرفي الجزائري

بنك الجزائر	دعائم بازل 3
غير مطبقة	Pillar2: عملية المراجعة الرقابية
غير مطبق	Pillar3: انضباط السّوق

Source : Meryem Bendehina ; Soumaya Zirar, (2019), page 130, Basel III and Algerian Banks \_Field study a sample of Algerian Banks\_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number (01)

### 3.3.3. إلتزام البنوك و المؤسسات المالية بالمعايير الاحترازية :

في الجدول الادنى حالات عدم الامتثال للمعايير الاحترازية و التنظيمية الجديدة كمعامل الملاءة و السيولة فحسب المعطيات نلاحظ تميز سنة 2017 بانخفاض عدد النقائص التي سجلتها البنوك و المؤسسات المالية و بلغت 48 مؤسسة مقارنة بالسنوات 2015، 2016، التي بلغت عدد 73، 75 بنك و مؤسسة غير ممثل للمعايير الاحترازية، الملاحظ أيضا تسجيل مصرف واحد نقص في تشكيل و سادة او هامش الامان و تسجيل 4 حالات فيما يتعلق بالسيولة.

جدول 8: حالات عدم الامتثال للتنظيمات البنكية نهاية 2017

مجموع المخالفات	عدد البنوك و المؤسسات المالية	تردد التصريح	
00	00	ثلاثي	معامل الملاءة
00	00	ثلاثي	معامل الاموال الخاصة القاعدية
2	بنك واحد	ثلاثي	وسادة الامان
8	بنكين	ثلاثي	25% من الاموال الخاصة القانونية
00	00	ثلاثي	8 مرات ضعف الاموال الخاصة القانونية
00	00	كل شهرين	قروض ممنوحة الى مؤسسات يملك فيها البنك

## مقررات بازل الثالثة ودورها في تحقيق معيار كفاية رأس المال

مساهمات			
التزامات خارجية بالتوقيع	شهري	بنك واحد	10
10 من الاموال الخاصة حسب العملة الصعبة	شهري	00	00
30 من الاموال الخاصة /اجمالي العملات الصعبة	شهري	00	00
معامل الاموال الخاصة و الموارد الدائمة	سنوي	ثلاثة بنوك	3
معامل السيولة	ثلاثي	ثلاثة بنوك	13
صافي الاصول	شهري	مؤسسة مالية واحدة	12
المجموع		ست مؤسسات	48

Source :Banque d'Algérie, (2017), Controle et Supervision Bancaire, p 82.

### 4. خاتمة:

القطاع المصرفي الجزائري جزء من القطاع المصرفي العالمي ومع ذلك لم يطبق كل مل جاءت ونصت عليه اتفاقيات بازل بالرغم من احتياج كل من البنوك لكفاية رأس المال الا ان الامر يتطلب بذل جهود كبيرة لتطوير هذا القطاع وتنفيذ أحكام الاتفاقيات ومتابعتها، مع القدرة على وضع نماذج للمخاطر واستخدام الطرق المناسبة لقياسها وتوفير البيانات اللازمة واستخدام إدارة المخاطر لضمان سلامة البنوك وكفاءة ادارتها، وبالتالي توفير الاستقرار المصرفي والمالي.

### 4.1. النتائج:

- لا تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق معيار كفاية رأس المال لإدارة المخاطر حسب ما ورد في اتفاقيات بازل الدولية.
- تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر البنكية، مع ضرورة تحديث أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر من طرف بنك الجزائر مع ما هو معمول به دوليا.
- اكتسب موضوع اتفاقيات بازل للرقابة والاشراف المصرفي عليها أهمية بالغة سابقا وفي وقتنا الحالي نظرا لما تكتسيه هذه الاتفاقيات من تأثير على عمليات البنوك نشاط البنوك .

- الزام النظام المصرفي الجزائري بتطوير أجهزته الرقابية في ظل تزايد نشاط بنوكه خاصة العمومية بتكوين رأس مال كاف لتغطية مخاطره بشكل موفق لما نصت عليه معايير بازل الدولية كون هذه الأخيرة تلعب دور مهم في التسيير الجيد للمخاطر.

## 5. المراجع:

بن دهبنة؛ مريم، وتلمساني؛ حنان، وزدون؛ جمال، (2018)، واقع مسايرة النظام المصرفي الجزائري لمعايير بازل دراسة قياسية إحصائية للنظام المصرفي الجزائري، مجلة شمال افريقيا للدراسات المالية والاقتصادية NARAFE، جامعة تلمسان، الجزائر

سليمان؛ ناصر، (2006)، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، جامعة ورقلة، العدد 6.

شعبان مُجّد، (2007)، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، دراسة تحليلية تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية. الاسكندرية: دار الجامعة.

عباي؛ وسام، وبوهي مُجّد، (2018)، واقع تطبيق معيار كفاية رأس المال للرقابة على النظام البنكي الجزائري، مجلة التكامل الإقتصادي، المجلد 6، العدد 2.

الامر 11-08 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية الصادر في 28 نوفمبر 2011.

النظام 10/90 المؤرخ في 1990/07/04.

النظام 04/01 المؤرخ في 2004/03/04.

النظام 08/04 المؤرخ في 2008/12/23.

بنك أويسيسكايتال، (2011)، اتفاقية بازل 2، الركيزة الثالثة، الافصاح.

Banque d'Algerie, (2016), direction générale, direction du contrôle.décembre 2016.

Banque d'Algérie, (2017), Controle et Supervision Bancaire.

Bendehina; Meryem, and Zirar ;Soumaya, (2019), page 130, Basel III and Algerian Banks \_Field study a sample of Algerian Banks\_, Finance and Business Economics Review JFBE Volume (03) Number (01).

Blundell Wignall, A., & Atkinson, P. (2010). Thinking Beyond Basel 3: Necessary Solutions For Capital And Liquidity. OECD Journal: Financial Market Trend Issue 1.

Central Bank of the BAHAMAS, (2013), BASEL II & III Implementation Road Map.

Financial stability institute FSI survey, (2015), Basel 2 and 3 implementation, Bank for International Settlements.

Hans Martin Beyer, Tobias Meyer, (2012), The impact of Basel 3 on the fair pricing of bank guarantee facilities, Reutlingen working papers on finance and accounting.

iCreate Software, Basel III An easy to understand Summary WE PUT THE BANKING INTO BUSINESS INTELLIGENCE .

Nepal Rastra Bank, (2013), A Study on Basel 3 and Nepalese Banking An Assessment of Capital Regulation in Nepal.

Reserve Bank of New Zealand, (2015), Bulletin BULLETIN, VOL. 78, NO. 5.

## التحديات التي تواجهها تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر

### Challenges faced by Islamic banking experience in Algeria

برمان محمد<sup>1</sup>

<sup>1</sup>جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، beroman@univ-tlemcen.dz

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على اهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المصرفية الإسلامية في الجزائر، والتي من بينها: العقبات التشريعية، معوقات البيئة الداخلية، بالإضافة الى التحديات الناشئة عن علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي والسوق النقدية، وكذا التحديات التي يفرضها التطور المالي والتكنولوجي من خلال الهندسة والتكنولوجيا الماليتين. هذه التحديات التي يجب على البنوك الإسلامية ان تسعى الى التغلب عليها اذا مارادت ان تشكل رافدا مهما لتمويل النشاط الاقتصادي او بديلا للتمويل التقليدي، ولا يتأتى هذا الا بتظافر الجهود مع توفر الإرادة الحقيقية من قبل مختلف الفاعلين في المجال الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: البنوك الإسلامية؛ البيئة التشريعية؛ البنوك المركزية؛ الهندسة المالية؛ التكنولوجيا المالية.

تصنيفات JEL: E58, G21, G28.

#### Abstract:

This study aims to shed light on the most important challenges and obstacles facing Islamic banking in Algeria, which we particularly mention the legislative obstacles; internal environment; challenges arising from the relationship of Islamic banks with the central bank and the monetary market. And as well as the challenges posed by the financial engineering and fintech. These are the challenges that Islamic banking must strive to overcome, if we want it become an important tributary to financing economic activity or an alternative to conventional financing.

**Keywords:** Islamic banking; The legislative environment; Central banks; Financial engineering; Fintech.

**JEL Classification Codes :** E58, G21, G28.

المؤلف المراسل: برمان محمد: mohamed.beroman@univ-tlemcen.dz

## 1. مقدمة :

إن ازمة الرهن العقاري 2008-2009 كشفت عن هشاشة في النظام المصرفي بل و النظام المالي ليس على مستوى الأقطار فقط بل على المستوى العالمي كأحد اهم مظاهر العولمة، وفي ظل الأثر المحدود نسبيا الذي لحق بمؤسسات التمويل الإسلامي في ظل هذه الازمة مقارنة بنظيراتها التقليدية، اتجهت انظار الاقتصاديين و الاكاديميين بل وحتى القائمين على المؤسسات المالية التقليدية المحلية منها والدولية وكذا صناع القرار الى هذا النوع غير التقليدي من التمويل، فإذا كان الغرب يبحث بجدية في تبني بعض أسس الصناعة المالية الإسلامية، فأولى بنا أن نسعى نحن إلى تقديم هذا البديل بتبنيه وتطويره.

ولكن بداية يجب أن نراجع تجاربنا ونقيمها تقييما موضوعيا لا يتغى منه تتبع الأخطاء والعثرات جلدأ للذات ولكنه محاولة لكشف مواطن الضعف والخلل حتى نقف على ارض صلبة تمكننا من اصدار أحكام موضوعية تعكس الواقع لا الأمنيات. لتكون بداية لإرساء دعائم متينة تقوم عليها الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر، وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

### ماهي اهم التحديات والعقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الجزائر؟

والتي يتفرع عنها السؤالين التاليين :

- هل التحديات والعقبات التي تواجهها البنوك الاسلامية في الجزائري ناشئة عن بيئتها الخارجية التي تنشط فيها فقط ، ام ان للبيئة الداخلية تحدياتها ومشاكلها هي الأخرى؟
- هل تساير البنوك الإسلامية في الجزائر التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا والهندسة الماليتين؟

### الفرضيات المقترحة:

- البيئة الداخلية للبنوك الإسلامية في الجزائر هي مصدر أيضا لبعض المشاكل والتحديات؛

- رغم الجهود المبذولة فمازال هناك بعض القصور الذي يعزى في جزء منه الى الظروف الخارجية.

### أهمية البحث:

- الوقوف على التحديات والمعوقات من اجل تحديد مواطن الضعف لإصلاحها فتشخيص المرض اهم مرحلة في رحلة العلاج. ونقطة بداية لا مناص منها في أي محاولة للإقلاع بالصيرفة الإسلامية؛

- البحث في الصيرفة الإسلامية في الجزائر على جانب كبير من الأهمية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد وسعي الحكومة لإيجاد مصادر تمويلات خارج إطار المحروقات.

### اهداف البحث:

- الوقوف على اهم المعوقات والتحديات التي تعرفها تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر كإسهام في التأسيس لصناعة مالية إسلامية متكاملة؛

- تمكين كل من الباحثين؛ الممارسين او حتى صناع القرار في مجال الصيرفة الإسلامية من تحديد اهم المعوقات والتحديات بدقة للعمل عليها كمحاور تسهила للمعالجة.

### المنهج المتبع في البحث:

طبيعة الموضوع النظرية فرضت علينا ان نتبع المنهج الوصفي التحليلي باعتبار الدراسة عن استعراض لاهم التحديات والعقبات التي تواجهها البنوك الإسلامية في الجزائر.

وفي محاولة منا للإحاطة بجميع جوانب الموضوع ارتأينا ان نقسم باقي البحث الى ثلاث محاور:

- البيئة التشريعية للبنوك الاسلامية في الجزائر مقارنة بماليزيا والسودان؛

- التحديات الناشئة عن علاقة البنوك الاسلامية ببنك الجزائر والسوق النقدية؛

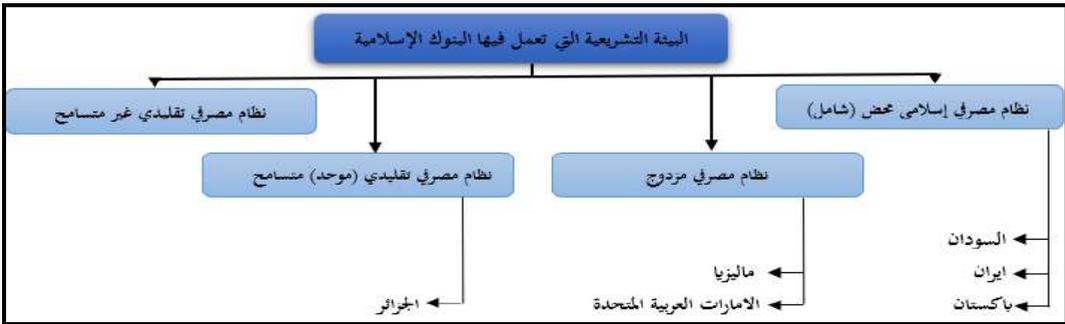
- معوقات البيئة الداخلية وتحديات التكنولوجيا والهندسة المالىتين.

2. البيئة التشريعية للبنوك الاسلامية في الجزائر مقارنة بماليزيا والسودان:

## 1.2 البيئة التشريعية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية:

هناك عدة نماذج من البيئات التي تعمل فيها البنوك الإسلامية في العالم من الناحية القانونية والتشريعية فهناك 1- نظام مصرفي إسلامي محض (شامل): حيث كل القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط البنوك، موافقة للشريعة ولا تخرج عن هذا الإطار. 2- نظام مصرفي مزدوج: حيث تخضع البنوك الإسلامية لقوانين تخصصها، بينما تطبق قوانين أخرى على البنوك التقليدية. 3- نظام مصرفي تقليدي (موحد) متسامح: اين تخضع كل البنوك الى قوانين موحدة توافق مبادئ البنوك التقليدية، غير ان البنوك الإسلامية يسمح لها بممارسة او ترك بعض الأنشطة التي تتعارض مع مبادئها. 4- نظام مصرفي تقليدي غير متسامح: وهو نظام تخضع فيه كل البنوك الى قوانين موحدة، لا تراعى فيه خصوصية البنوك الإسلامية سواء على مستوى اصدار النصوص القانونية

الشكل 1: البيئة التشريعية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية مع الامثلة



المصدر: من اعداد صاحب المقال.

## 2.2 البيئة التشريعية التي تعمل فيها البنوك الإسلامية في الجزائر.

ان من اهم الشروط لنجاح البنوك الإسلامية هو وجود اطار قانوني و تشريعي ينظم كل ما يتعلق بنشاطها ، يُراعى عند سنه خصوصية هذه المؤسسات ، حتى يوفر لها البيئة المناسبة التي تمكنها من الازدهار والنمو ، وتحقيق اهدافها دون ان تصطدم بالقوانين، او تجد نفسها امام فراغ قانوني تسعى لتجاوزه ، بتكاليف اكبر تؤثر على أدائها و نتائجها، و البنوك الإسلامية في الجزائر عانت من هذا الفراغ، حيث انه لم تراعى خصوصية البنوك الإسلامية لا في قانون النقد والقرض 90-10 الذي بموجبه

سمح باعتمادها، ولا في الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الملغي لـ 90-10 وكذا بالنسبة للأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض و المعدل لـ 03-11 وبعد ان توقع الجميع ان تلجئ الحكومة الى اصدار صكوك إسلامية بعد الإعلان انها ستلجئ الى التمويل غير التقليدي فاذا بالمختصين يفاجؤون باعتماد الحكومة الإصدار النقدي الجديد لمدة خمس سنوات في ظل القانون 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر، و بعد طول انتظار صدر النظام رقم 18/02 في نوفمبر 2018 عن مجلس القرض والنقد و الذي يشار فيه لأول مرة الى المالية الإسلامية في التشريع الجزائري تحت مسمى التمويل التشاركي و الذي نامل ان يكون بداية لإصدار تشريع متكامل يسمح للبنوك الإسلامية ان تنشط في بيئة قانونية ملائمة لخصوصية طبيعتها.

### 3.2 التجربة الماليزية في مجال التشريع للبنوك الإسلامية:

بعد التجربة الناجحة التي عرفها مشروع تمويل الحج Tabong Hadji الذي تأسس في نوفمبر 1962 وبدء العمل رسميا في 1963، شكلت الحكومة هيئة عامة مكونة من 20 خبير مصرفي سنة 1981 لدراسة مشروع إطلاق المصارف الإسلامية وتوج ذلك بإصدار قانون البنوك الإسلامية IBA في 07 افريل 1983 لتكون للبنك المركزي الماليزي Negara صلاحية الإشراف عليها وتنظيمها (Aziz., 2013, p. 11)

وفي سنة 1993 أسس البنك المركزي الماليزي لنظام مصرفي مزدوج أطلق عليه اسم "نظام المصرفية الإسلامية Scheme IBS islamic Banking ونظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة (خوني،، 2017، صفحة 344)

وبعد الأزمة المالية لعام 1997، وتغير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا، سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني، وهو بنك "معاملات ماليزيا" في عام 1999 لتسريع

التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، متبوعاً بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه في عام 2001، وبدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحويل إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة

عرفت سنة 2013 تطوراً مهماً في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية IFSA Islamic Financial Services Act 2013 الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، و الذي جاء في ديباجته ما نصه : "هو قانون جاء لينظم ويشرف على عمل المؤسسات المالية الإسلامية؛ وأنظمة الدفع والكيانات الأخرى ذات الصلة؛ والإشراف على سوق النقد الإسلامي وسوق الصرف الأجنبي الإسلامي لتعزيز الاستقرار المالي والامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية، وما يتصل بذلك من قضايا ظرفية أو عرضية". (Central Bank of Malaysia, 2013, p. 1) ان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا (Central Bank of Malaysia, 2013, p. 1).

#### 4.2 التجربة السودانية في مجال التشريع للبنوك الإسلامية:

في سبتمبر 1983 أصدر بنك السودان منشوراً للبنوك العاملة يمنع فيه التعامل بالفائدة، ومن ثم بدأ تطبيق صيغ التمويل الإسلامية كأدوات جديدة لإدارة السياسة النقدية للبنك المركزي. وقد شهدت الفترة الأولى من إسلام الجهاز المصرفي (1984-1989) مرونة في تطبيق الصيغ الإسلامية، حيث سُمح للبنوك في عام 1986 بالعمل أما وفق صيغ التمويل الإسلامية أو العائد التعويضي. وأستمر الحال هكذا إلى أن تم الإعلان عن تعميق إسلام الجهاز المصرفي بصدور قانون تنظيم العمل المصرفي 1991 (بكر، 2013). بموجبه تم إنشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المؤسسات المالية

الإسلامية في عام 1992 وألزمت المصارف بإنشاء هيئات رقابة شرعية خاصة بها، وبذلك أصبح بنك السودان يشرف على نظام مصرفي إسلامي بكامله.

#### 1.4.2 قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004

نص على ان تنشأ هيئة مستقلة غير متفرغة تسمى (الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية) على ان تكون غالبيتهم من علماء الشريعة. مهمتها اصدار الفتاوي الشرعية ومتابعة سياسات واداء البنك المركزي ونشاط المصارف وتنقية القوانين ولوائح وذلك لتوحيد الاسس والاحكام الشرعية، وهي ملزمة للبنك المركزي والمصارف (المركزي، 2004)، كما ان المصارف مطالبة بان تكون لها هيئة للرقابة الشرعية (السوداني، 2004).

#### 2.4.2 اتفاقية السلام الشامل في 2005 البند 14:

وبعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005 تم وضع سياسات بنك السودان المركزي التي وردت في البند (14) من بروتوكول قسمة الثروة فيما يخص السياسة النقدية والمصرفية والعملية والإقراض حيث تم تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب).

#### 3.4.2 قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 معدلا حتى 2012 (تعديلات 2005، 2006، 2012):

رغم انه صدر في 2012 غير انه اعتمد أساسا على ما جاء في قانون 2002 وسمي به كما حافظ على التعديلات اللاحقة لسنوات 2005، 2006، وتعديلات جديدة 2012 وقد حافظ دائما على ان النظام المصرفي السوداني وعلى راسه البنك المركزي السوداني المنوط به ان يسهر على ان يتوافق النشاط المصرفي في السودان واحكام الشريعة ما يجعل منه نظام مصرفي إسلامي خالص.

جدول 1: المقارنة بين التشريع المصرفي للبنوك الإسلامية في الجزائر، ماليزيا والسودان:

الإطار التشريعي والتنظيمي للبنوك الإسلامية في الجزائر	الإطار التشريعي والتنظيمي للبنوك الإسلامية في ماليزيا	الإطار التشريعي والتنظيمي للبنوك الإسلامية في الجزائر
<ul style="list-style-type: none"> <li>● 1994 منشور ديسمبر: ألزم جميع البنوك التجارية والمتخصصة بالعمل وفق النظام الإسلامي؛</li> <li>● قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 1991</li> <li>● قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2004:</li> <li>انشاء الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية؛</li> <li>● اتفاقية السلام الشامل في 2005 البند 14:</li> <li>تطبيق النظام المصرفي المزدوج (إسلامي في الشمال وتقليدي في الجنوب)؛</li> <li>● قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002 معدلا حتى 2012 (تعديلات 2005، 2006، 2012)</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● 1983 قانون البنوك الإسلامية: IBA للبنك المركزي صلاحية التنظيم والاشراف على البنوك الإسلامية؛</li> <li>● 1993 نظام المصرفية الإسلامي IBS islamic Banking scheme</li> <li>أسس البنك المركزي الماليزي لنظام مصرفي مزدوج أطلق عليه اسم "نظام المصرفية الإسلامية ونظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية؛</li> <li>2013 قانون الخدمات المالية الإسلامية IFSA</li> <li>تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● النظام رقم 18/02</li> </ul>

<p>● مسؤولية البنك المركزي الالتزام في أدائه لواجباته وتحقيق أغراضه وممارسة سلطاته وإشرافه ورقابته على النظام المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية والأعراف المصرفية.</p>		
---	--	--

المصدر: من اعداد صاحب المقال.

### 3. التحديات الناشئة عن علاقة البنوك الاسلامية ببنك الجزائر.

يستخلص من واقع النشاط المصرفي، الذي تعمل فيه البنوك الاسلامية انها تتعرض لعدة مشاكل وصعوبات في إطار علاقتها بالبنك المركزي التي لا تحض فيها هذه الاخيرة بتشريعات وقواعد اجرائية وتنظيمية تلائم خصوصيات نشاطها، حيث تجد نفسها ملزمة ببعض القواعد التي تفقدها العديد من الميزات ومن اهم المشاكل التي تعترض البنوك الاسلامية في علاقتها التنظيمية، مع البنك المركزي ترتبط بأدوات السياسة النقدية والقواعد الاحترازية التي يفرضها هذا الأخير في إطار مهامه الاشرافية.

#### 1.3 المشاكل المتعلقة بأدوات السياسة النقدية.

ان طبيعة ادوات السياسة النقدية التقليدية، لا تتلاءم مع المبادئ الحاكمة لطبيعة نشاط البنوك الاسلامية.

سواء تعلق الامر، بسعر اعادة الخصم، او السوق المفتوحة، او بالاحتياطي القانوني (الاجباري).

#### 1.1.3 سعر اعادة الخصم :

فبالنسبة لسعر اعادة الخصم فانه من المعلوم ان البنوك الاسلامية لا تتعامل بخصم الاوراق التجارية، ولا اعادة خصمها لدى بنك الجزائر، لعدم تعاملها بسعر الفائدة، مما يحرمها من مصدر من مصادر السيولة في حالة الحاجة، أو في حالة خفض سعر اعادة الخصم، إذا اعتمد بنك الجزائر، سياسة نقدية

توسعية، ما يخلق فرصة بالنسبة للبنوك التجارية (التقليدية)، للحصول على السيولة التي تمكنها من التوسع في الائتمان، وتحسين موقفها التنافسي بالنسبة للبنوك الإسلامية.

### 2.1.3 السوق المفتوحة :

وكذلك الامر فيما يتعلق بالسوق المفتوحة، في حالة دخول البنك مشتريا للسندات او بائعا ، تطبيقا لسياسة توسعية او انكماشية، فالسوق المفتوحة تعتبر مصدرا للسيولة و للتوظيف للبنوك التجارية، و بما ان اليات هذه السوق تعتمد على سعر الفائدة فان البنوك الإسلامية تحرم من الاستفادة من ميزات هذه السوق ما يؤثر على تنافسيتها .

اما فيما يخص نسبة الاحتياطي القانوني، فان الإشكال يكمن في كيفية تحديده، بالنسبة للبنوك الإسلامية، والذي لا يراعى فيه خصوصية البنوك الإسلامية، وفق ما سنبينه فيما يلي.

### 3.1.3 تحدي تحديد نسبة الاحتياطي القانوني:

وتنص المادة 3 من التعليم رقم 03-2018 المؤرخة في 13 ماي 2018 المعدلة والمتممة للتعليم رقم 02-2004 المؤرخة في 13 ماي 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات الاجبارية والتي تحدد معدل الاحتياطات الاجبارية ب 10% من وعاء الاحتياطات الاجبارية، كما حددت التعليم 04-02 المؤرخة في 13 ماي 2004 (La banque D'Algerie, 2004) معدل الفائدة على هذا الاحتياطي 1,75%. ومن خلال تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني، فان البنوك الإسلامية في الجزائر تجد نفسها، امام اشكالين:

-ان معدل الاحتياطي القانوني يطبق على مجموع الودائع التي بحوزة البنك، باستثناء الودائع تحت الطلب التي يضمنها البنك، والتي لا تمثل نسبة كبيرة من مجموع الودائع فان معظم الودائع الاخرى يتلقاها البنك على سبيل المضاربة أي بنظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي لا يضمنها البنك الا في حالة التعدي او التقصير؛

-ان البنوك الاسلامية تتلقى فوائد عن الاموال المودعة كاحتياطي قانوني لدى بنك الجزائر مثل بقية البنوك مع العلم بان البنوك الاسلامية لا تتعامل بالفائدة اخذا او عطاء مما يجرمها من هاته الفوائد التي تسعى للتخلص منها بصرفها في مشاريع خيرية.

### 2.3 القواعد الاحترازية في البنوك الإسلامية الجزائرية:

حيث جاء النظام رقم 01-14 المؤرخ في 16 فبراير لسنة 2014 و المتضمن لنسب الملاءة و المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، خاليا من أي إشارة الى طبيعة الأصول المرجحة بنسب مخاطرها المتعلقة بالبنوك الإسلامية والتي من ضمنها ودائع الاستثمار التي لا يلتزم البنك الإسلامي بردها ، و يشارك المودع في الربح كما يتحمل الخسارة ولا يطالب برد هذه الودائع الا في حال الإهمال او التقصير، كما هو حال الودائع الجارية او باقي الودائع في البنوك التقليدية التي يضمن البنك ردها ، مما يفرض على البنوك عدم ادراج كامل قيمة هذه الودائع في الأصول الخطرة الا بنسب ليس هنا مجال تفصيلها الامر الذي لم يراعيه النظام رقم 01-14 المذكور أعلاه.

### 4.3 علاقة البنوك الإسلامية في الجزائر بالسوق النقدية ومشكلة السيولة:

تعتبر السوق النقدية من اهم المصادر التي تعتمد عليها البنوك في توفير السيولة، لمواجهة السحوبات اليومية، وبذلك تسيير مخاطر السيولة، كما انها تعتبر قناة توظيف تتمتع بهامش من الامان أكبر من السوق المالية، او ادوات السوق المصرفية الطويلة الاجل الأخرى، الا ان ادوات هذه السوق كلها بدون استثناء تعتمد على سعر الفائدة، ورغم ما توفره هذه السوق من مميزات للبنوك، الا ان البنوك الاسلامية لا تتعامل معها، لاعتمادها على سعر الفائدة مما يقلل من تنافسيتها امام البنوك التقليدية.

### 5.3 التحديات الحاسوبية في البنوك الإسلامية في الجزائر.

في التنظيم رقم 09-04 المؤرخ في 23 جويلية 2009 الذي يتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد الحاسوبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث يعتبر النظام المالي الحاسبي اطاره

المرجعي في ظل الإصلاحات المحاسبية التي عرفتها الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحسابات المتعلقة بالبنوك الإسلامية فمثلا في الصنف 2 الخاص بحسابات العمليات مع الزبائن لا تظهر فيها حسابات لتسجيل عمليات مرتبطة بالقروض فقط و هو امر ينسجم مع طبيعة البنوك التقليدية فقط ، ففي البنوك الإسلامية بند القروض لا يتعلق سوى بالقرض الحسن وهو بند ذو طبيعة اجتماعية أكثر منه اقتصادية، فعلاقة البنك الإسلامي بزبائنه تندرج تحت صيغ أخرى غير القروض كالمضاربات و المشاركات و حتى المراجحة التي تعتمد على فقه التجارة و تعتبر علاقة دائن بمدين الا انها لا تشبه في طريقة استهلاك هذا الدين الطريقة التقليدية المعتمدة في البنوك التقليدية و القائمة على راس مال أساس و فوائد، فالحسابات في هذا الصنف لا تأخذ بعين الاعتبار طبيعة العلاقة بين البنك الإسلامي وزبائنه الامر الذي ينسحب على باقي الأصناف وكذا المعالجة المحاسبية في هذا الأخير.

جدول 2: الصنف 2 حسابات العمليات مع الزبائن:

20-قروض للزبائن	22-حسابات الزبائن	23-سلفيات وافترضات	24-قيم مستلمة على سبيل الأمانة
25-قيم ممنوحة على سبيل الأمانة	26-قيم غير محملة ومبالغ أخرى مستحقة	28-ديون مشكوك فيها؛	29-خسائر القيمة على الديون فيها.

المصدر: <http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2009arabe.pdf>

اما القوائم المالية التي يتم اعدادها من طرف البنك، فتعتبر نماذج نمطية لا تراعي اسس العمل المصرفي بالمشاركة وقد أدرجت كملاحق بالنظام 09-05 المؤرخ في 18 أكتوبر 2009 الذي يتضمن اعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية، مما يجبر البنوك الإسلامية في الجزائر الى تكييفها لان بنك الجزائر يجبرها على تقديم نفس النماذج.

#### 4. معوقات البيئة الداخلية وتحديات التكنولوجيا والهندسة الماليين.

ان مشاكل البنوك الاسلامية لا تتمثل في مشاكل البيئة الخارجية فقط، بل ان مشاكل البيئة الداخلية، لا تقل اهمية ونتائجها لا تقل فداحة عن مشاكل البيئة الخارجية، كما انها تنبع من خصوصية البنوك الاسلامية، فلكل صنف من البنوك مشاكله التي يسعى الى حلها ضمن الإطار المبدئي له.

#### 1.4 اعتماد البنوك الإسلامية الكبير لصيغة المراجعة.

إن بنك البركة الجزائري لا يختلف كثيراً عن بقية البنوك الإسلامية من حيث اعتماده على التمويل قصير الأجل وخاصة بصيغة المراجعة، كما يُلاحظ عنه تمويله الكبير لقطاع التجارة وإهماله لقطاعات حيوية أخرى، وهو ما يقلل من الدور التنموي الكبير والمنوط بالبنوك الإسلامية عند إنشائها مثل الاستثمار في المشاريع الإنتاجية ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتشغيل اليد، فإن بنك البركة الجزائري يعمل في بلد يتميز باتساع مجالات الاستثمار لوفرة الموارد الطبيعية والبشرية.

فالملاحظ أن بنك البركة الجزائري كغيره من البنوك الإسلامية لم يتحرر بعد من نظرية القروض التجارية التي تأثرت بالتقاليد الأنجلوسكسونية والتي ترى بأن البنوك يجب أن تقتصر على القروض قصيرة الأجل للحفاظ على السيولة، إذ من المعروف تاريخياً أن البنوك التجارية، تطورت بعد هذه النظرية إلى نظرية التبدل ثم نظرية الدخل المتوقع ثم أخيراً النظرية الحديثة أو نظرية إدارة الخصوم التي جعلت من هذه البنوك الأخيرة بنوكاً شاملة تمارس نشاطها لمختلف الآجال، ولا تخشى نقصاً في السيولة للجوئها عند الضرورة إلى الإقراض من السوق النقدي، وهو ما لا يتوفر للبنوك الإسلامية لعدم تعاملها بالفائدة (ناصر، 2001).

#### 2.4 استقلالية الرقابة الشرعية وفعاليتها.

مما لا شك فيه، هو أن كل مؤسسة مالية إسلامية تراقبها هيئة شرعية، تسهر على رصد توافق المنتجات المطروحة للجمهور وكل المعاملات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية وتطويرها، في قرار أصدره مجلس الفقهي الإسلامي الدولي تحت رقم 19: بشأن دور الرقابة الشرعية في ضبط أعمال، البنوك الإسلامية أهميتها، شروطها، طريقة عملها، بتاريخ 26 ابريل 2009 و الذي ركز فيه على ضرورة استقلالية هذه الهيئة على جميع الأصعدة (المالية و الإدارية)، و لضمان هذه الاستقلالية نص على مجموعة من الشروط التي يجب عند انتقاء و تعيين أعضاء الهيئة الشرعية مثل تعيين الأعضاء، و

تحديد المكافآت يتم من قبل الجمعية العامة للمؤسسات المالية، بعد المصادقة على ذلك من الرقابة الشرعية المركزية، و أن لا يكون أحد أعضاء الهيئة الشرعية مديرا تنفيذيا أو موظفا بالإدارة، ولقد طالب العديد من الخبراء والمختصين، بتفعيل دور الرقابة الشرعية بتحريرها من الضغوطات التي تمارسها مجالس الإدارة للمؤسسات المالية الإسلامية لإباحة بعض التصرفات، و العمل على إيجاد مكاتب رقابة شرعية مستقلة تماما عن المؤسسات المالية، لإعطاء مصداقية أكثر للمؤسسات المالية التي تقدم منتجات مالية إسلامية، يتسم تسويقها بنوع من الحساسية حساسية المسلمين للحرام). لكن رغم هذه الضوابط والإجراءات الاحترازية التنظيمية، تبقى مهمة هذه الهيئات لا تخلو من بعض النقائص والعوائق، التي من الممكن أن تؤثر مستقبلا على ازدهار الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة. حث واقع الحال يشير إلى أن الغالب على هيئات الرقابة الشرعية تعاني من ضعف في الاستقلالية الامر الذي يضعف من مصداقيتها وكفاءتها في أداء أعمالها، مما دفع الخبراء إلى المطالبة بضرورة النص على استقلالية الرقابة الشرعية (عبادة، 2019، صفحة 643)

#### 3.4 مشاكل التنظيم الإداري وتكوين العنصر البشري في البنوك الإسلامية:

تعاني البنوك الإسلامية في الجزائر من مشاكل في التنظيم الإداري وكذا التكوين الإداري للعنصر البشري (الحسني، 2010)

#### 1.3.4 سوء تنظيم وهيكلته الادارته التمويلية:

ان المصرف الاسلامي باعتبار غايته وتميزه في وساطته المالية كما تم الاشارة اليه، يجعله ذلك مختلفا عن البنوك التقليدية في نظامه، مما يفرض عليه اختلافا في تنظيمه الداخلي وهيكلته الادارته التمويلية، حيث لا بد ان يعمد الى نظام التخصص في الادارات، وحتى في الادارة. ذاتها لا بد من توزيع الاعمال والصلاحيات حفاظا على التنفيذ الحسن لمعاملاته وفقا لما تقتضيه احكامها الشرعية.

والمقترح ان توجد لكل نوع من انواع التمويل مصلحة او ادارة خاصة. من ذلك ادارة خاصة بالسلم، او ادارة خاصة بالمشاركة، وادارة خاصة بالمراجعة وهكذا... " تعكف كل ادارة منها على انجاز المعاملات الخاصة بها و متابعتها و تتكون كل ادارة من المتخصصين في المجال الذي تعمل فيه حيث يكون دورها ايجابيا و فعالا (الحسني،، 2010).

#### 2.3.4 افتقار موظفي البنوك الاسلامية للتأهيل والتكوين.

ان من العوائق التي تحول دون تطور العمل المصرفي الاسلامي هو افتقار مؤسساته للإطارات المؤهلة والمتخصصة ، فجل الموارد البشرية العاملة فيه استقدمت من البنوك الكلاسيكية ، فقد نشأت وتكونت بها ، مما يصعب عليها التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الاسلامي ، وهي ان لم تكن كذلك فإنما تكون من المتخرجين من المعاهد والجامعات التي لم تتح لهم التعرف والتخصص ، في مثل هذا المجال مما يجعله غريبا عليهم، ويوقعهم فيما وقع فيه الصنف الاول ، من عدم التأهيل والموروث السابق يوقع هؤلاء في اخطاء في التطبيق تنعكس مباشرة على سمعة البنك ، وتفقده الثقة التي اكسبته ايها صفة العمل المصرفي الاسلامي ، لذلك لا بد ان تتوجه جهود ، هذه المصارف الى السعي ، من اجل تكوين العاملين بها ، واكسابهم الخبرة الكافية والمعرفة اللازمة، سواء من خلال:

- دورات تدريبية داخلية او خارجية.
- تزويدهم بالفتاوى والقرارات والتوصيات الشرعية، التي ترشدتهم في عملهم، كما كان عليها وعلى الدولة العمل على دعم مثل هذه التخصصات، سواء على مستوى الجامعات او المعاهد الخاصة، بغية اعداد هذه الفئة من اطارات البنوك الاسلامية التي يعول عليها في العمل المصرفي الإسلامي (الحسني،، 2010).

#### 4.4 تحديات الهندسة المالية والتكنولوجيا المالية **fintech** في ظل اجتهاد فقهي سليم:

ان تحديات الهندسة المالية والتكنولوجيا المالية تمثل تحديا حقيقيا للبنوك الإسلامية التي يجب ان تعمل على تطوير قدراتها في هذا المجال باعتبار ان هذا التحدي هو تحدي المستقبل والرهان الأكبر

الذي قد يجعل التجربة كلها على المحك في حال لم تواكب هذه البنوك ركب التكنولوجيا المالية وهندستها.

#### 1.4.4 تحديات الهندسة المالية في البنوك الإسلامية:

عزا عدد من خبراء المصرفية الإسلامية بطء سير المنتجات والأدوات المالية الإسلامية مقارنة بنظيرتها التقليدية، إلى عدم قدرة القائمين على صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي على إنجاز الكثير في مسألة تحقيق القدر المطلوب من الكفاءة الاقتصادية والمصرفية المتسمة بالشفافية المرتبطة بمطابقتها للقوانين الإسلامية، والتي ينبغي أن تكون عليها، في الوقت الذي تحاول فيها المهنية والاحترافية إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الانهيارات التي تصيب المصرفية التقليدية، بسبب تعرية الأزمة المالية العالمية لسوءتها. وقد اشار بعض الخبراء الى: «إن القائمين على أمر صناعة المصرفية الإسلامية والتمويل الإسلامي، وكافة المؤسسات المالية والمصارف الإسلامية، تقاعسوا عن دورهم المطلوب في الاهتمام بالرؤية الهندسية المالية التي من شأنها إنقاذ التمويل الإسلامي من مشكلاته التي ما زال يعاني منها، في الوقت الذي تروج فيه الكثير من المؤسسات المالية لمنتجات تقليدية على أنها إسلامية، في ظل غياب المصداقية والشفافية وعدم الكفاءة في المؤسسات المالية الإسلامية» (يوسف، 2012، صفحة 3).

#### 2.4.4 تحدي التكنولوجيا المالية: Fintech

في ظل الغزو الرهيب للتكنولوجيا لجميع مناحي الحياة وظهور التكنولوجيا المالية او ما اطلق عليه FINTECH والعملات الافتراضية فان البنوك الإسلامية مطالبة بمواكبة هذا التطور سواء من الناحية التقنية او من ناحية الاجتهاد الفقهي لتطوير منتجات تتوافق و الشريعة، وربما سيكون هذا هو التحدي الأكبر للبنوك الإسلامية في المستقبل.

يعرّف مجلس الاستقرار المالي (FSB) التكنولوجيا المالية بأنها "ابتكار مالي مُمكن تقنيًا يمكن أن ينتج عنه نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات تأثير مادي مرتبط بالأسواق والمؤسسات المالية، وتوفير الخدمات المالية". وقد تم اعتماد هذا التعريف أيضًا من قبل لجنة بازل

للقابة المصرفية (BCBS). وتعتبر تقنية Blockchain العمود الفقري للتكنولوجيا المالية (Thakor, 2019, p. 3) Fintech

يمكن وصف المجالات التي تغطيها التكنولوجيا المالية على نطاق واسع على أنها :

- الائتمان والودائع وخدمات زيادة رأس المال؛ خدمات المدفوعات والمقاصة والتسوية؛ بما في ذلك العملات الرقمية؛ خدمات إدارة الاستثمار (بما في ذلك التجارة)؛ التأمين.... الخ

#### 3.4.4 الخدمات الالكترونية في مصرف السلام الجزائر:

يقدم مصرف السلام عدة خدمات مصرفية الكترونية كما هو موضح في الشكل ادناه:

الشكل : الخدمات الالكترونية التي يقدمها مصرف السلام



المصدر: من اعداد صاحب المقال بالاعتماد على

<https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-30-0.html>

#### 1.3.4.4 خدمه الاعتماد المستندي E-CREDOC :

يقدم مصرف السلام هذه الخدمة من خلال ملئ استمارة افتتاح اعتماد مستندي لعمليات الاستيراد عبر النت والتي يسبقها التسجيل في خدمة ماقبل التوظيف. E-PREDOM.

#### 2.3.4.4 Al Salam smart banking سمات بنكنغ

يمكن هذا التطبيق العملاء من تسيير حساباتهم من خلال الهاتف الذكي او اللوحة الرقمية بمجرد اشتراكهم في خدمة: الكشف عن الارصدة واخر العمليات؛ البحث وترتيب اخر العمليات؛ محاكاة التمويل؛ تحويل العمليات؛ الاتصال بالمصرف عن طريق البريد الالكتروني الهاتف والرسائل القصيرة.

#### 3.3.4.4 السلام مباشر:

مصرف السلام الجزائر يضع تحت تصرف عملائه خدمه (السلام مباشر) والتي تسمح لهم بتتبع عمليات الحسابات عن بعد وعبر الانترنت؛ الاطلاع على ارصده وتفصيل الحسابات؛ البحث في عمليات الحساب ودمجها؛ تحميل وطبع كشوف الحساباتك مختصره ومفصله؛ متابعه عمليات بطاقة الدفع (آمنة)؛ الاطلاع على الودائع ومتابعة التسهيلات.

بالإضافة الى هذه الخدمات يوفر مصرف السلام -الجزائر لعملائه :بطاقات مصرف السلام والمتمثلة في:

#### 4.3.4.4 بطاقات مصرف السلام:

بطاقة الدفع آمنة؛ بطاقة التوفير أميني؛ السلام فيزا مسبقه الدفع؛ السلام فيزا كلاسيكية؛ السلام فيزا الذهبية؛ السلام فيزا بلاتينيوم.

#### 5.3.4.4 نهائي الدفع الالكتروني TPE

مصرف السلام الجزائر يمكن المستهلك من استعمال بطاقة الدفع الالكترونية في تسديد مشترياته لدى التجار حيث يضع مجانا تحت تصرف التجار والمهنيين اجهزه الدفع الالكتروني التي تقوم بقبض دفعات

البطاقة الالكترونية الحاملة لشارة CIB

#### 4.4.4 الخدمات الالكترونية التي يقدمها بنك البركة الجزائر:

#### 1.4.4.4 البركة نت:

وهي خدمة الكترونية يقدمها لعملائه افرادا كانوا او شركات او مهنيين حيث بإمكانهم القيام بالعمليات التالية من خلال الموقع <https://ebanking.albaraka-bank.dz/customer/> للاستفادة من العمليات البنكية التالية:

فحص رصيد الحسابات؛ فحص و متابعة العمليات الحديثة؛ البحث عن العمليات المصرفية المسجلة في حسابكم البنكي؛ تحميل و طبع بطاقة الهوية المصرفية RIB؛ الاستفادة من خدمة البريد الالكتروني للرسائل القصيرة SMS banking؛ إجراء تحويلات من حساب إلى حساب داخل البنك؛ إجراء تحويلات ما بين البنوك في الجزائر؛ تسديد الضرائب المستحقة لمصالح الجباية DGI.

#### 2.4.4.4 خدمة التوطين المسبق:

بنك البركة الجزائري يوفر لعملائه من شركات الاستيراد أينما تواجدوا وعلى مدار الساعة وسائل الدفع المستندية حيث يضع تحت تصرفهم بوابة الويب الخاصة بمعالجة طلبات ما قبل التوطين أو التوطين المسبق لعمليات توطين عمليات التجارة الخارجية.

#### 3.4.4.4 تطبيق البركة App.dz:

يمكن هذا التطبيق العملاء من تسيير حساباتهم الهاتف الذكي واللوحة الرقمية بمجرد اشتراكهم في خدمة البركة نت. حيث يمكنهم تحميل التطبيق من Google Play أو App store.

#### 4.4.4.4 الدفع الالكتروني:

تسمح هذه الخدمة بالدفع الإلكتروني لفواتير الكهرباء والغاز والهاتف وحجز الرحلات من خلال صفحة الدفع online حيث يمكن للحصول على القائمة الكاملة للوكلاء المعتمدين في نظام ال e-paiement.

بالإضافة الى خدمات أخرى كالتفاهي الدفع الالكتروني TPE alBaraka باعتباره خدمة موفرة لاصحاب المساحات التجارية كبرى، وللتجار والمهنيين؛ بطاقة CIB: وهي متوفرة بنسخة الكلاسيكية و الذهبي؛ الرسائل القصيرة للبركة: التي يطلع من خلالها العميل على: لحركات الدائنة والمدينة؛ رصيد

الحسابات؛ جاهزية دفتر الشيكات، البطاقة الإلكترونية على مستوى الفروع؛ السحب النقدي من الصرافات، تسديد المشتريات والدفع الإلكتروني عبر الانترنت؛ التقاسم السنوي للأرباح.

## 5. خاتمة:

ان الجزائر في تجربتها مع الصيرفة الإسلامية، على قصر عمرها وقلة المؤسسات التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والمنحصرة في بنكي البركة ومصرف السلام. فهذه المؤسسات وان حققت نتائج مهمة خلال الفترة القصيرة التي تمثل عمر تجربتها، إلا أن العديد من من المعوقات والتحديات تقف في سبيل انطلاقتها لبناء صناعة مالية إسلامية على دعائم صلبة تكون رافعة للنظام المالي وللاقتصاد الجزائري، وهذا لا يتأتى إلا بتذليل هذه العقبات ومعالجة المشاكلات بوضع اليد على المعوقات الحقيقية التي تحول دون ذلك وتحديد طبيعتها، فالتشخيص الجيد نصف العلاج.

ان البنوك الإسلامية في الجزائر تنشط في ظل بيئة تشريعية و تنظيمية لا تتناسب و خصوصيتها مما يخلق اشكالات في علاقتها ببنك الجزائر ومع باقي البنوك في المجال النقدي، مما يجرمها من عدة ميزات سواء تعلق الامر بالسوق النقدية، التي تستفيد منها البنوك التقليدية في توفير السيولة وتسيير مخاطرها، بينما تحرم منها البنوك الاسلامية، نظراً لطبيعة ادوات هذه السوق، والحال كذلك بالنسبة لبنك الجزائر كملجأ اخير للإقراض بالنسبة للبنوك، فان البنوك الاسلامية محرومة ايضا من هذه الميزة، لتعامله بالفوائد في مجال الاقراض، مما يؤثر على تنافسية البنوك الاسلامية امام البنوك التقليدية. أضف الى ذلك كيفية تحديد بعض المؤشرات والمعدلات من قبل بنك الجزائر، التي لا يراعي عند حسابها ولا عند تطبيقها، خصوصية أنشطة البنوك الاسلامية وصيغ استثمارها، ويفرض عليها الالتزام بها بالطريقة نفسها التي تفرض بها على البنوك التقليدية، والتي تكون غالبا في غير صالح البنوك الاسلامية.

بالإضافة الى ماسلف من استنتاجات والتي عبرت في مجملها عن معوقات وتحديات تتعلق بالبيئة الخارجية بالبنوك الإسلامية في الجزائر، فانه وكما استعرضنا في الدراسة فالبيئة الداخلية لهذه الأخيرة تطرح بعض التحديات والتي تؤكد صحة الفرضية الأولى. خاصة فيما يتعلق بمدى توافق المنتجات المالية مع الطوائف الشرعية، واعتماد صيغ تمويل محدودة تأخذ في المراجعة حصة معتبرة في ظل ضآلة التمويل

عن طريق المشاركة والتي تعتبر عصب التمويل الإسلامي وجوهر فلسفته. كما ان شكالية الاستقلالية للهيئات الشرعية المشرفة على العمل المصرفي الإسلامي تلقي بظلالها، لتضاف الى كيفية توظيف العنصر البشري الذي في كثير من الأحيان هو نتاج منظومة اكايمية ومهنية تقليدية. الامر الذي يطرح عدة تساؤلات عند الافراد في المجتمع ويجعلهم يتوجسون في التعامل مع البنوك الإسلامية بدعوى انها مجرد ستار شرعي لمعاملات ونشاطات مصرفية ربوية، ما يستدعي جهدا مضاعفا من القائمين على البنوك الإسلامية لتغيير هذه الصورة الذهنية الراسخة عند البعض من خلال شفافية أكبر في المعاملات وتفعيل الاعلام والاتصال لتجلية حقيقة المنتجات والخدمات التي تقدمها ومدى مطابقتها للشرع. كما توصلت الدراسة من خلال استعراض جميع الخدمات الالكترونية المقدمة من قبل بنك البركة ومصرف السلام؛ الى ان اهذين الأخيرين يبذلان جهودا حثيثة لتوطين العمل المصرفي الالكتروني بغية الوصول الى عدة فئات من افراد المجتمع، غير ان غياب الثقافة المصرفية من جهة وعدم اقبال هذه الفئات على التعامل عن بعد مع البنوك باستخدام الوسائط الالكترونية يحول دون تحقيق النتائج المرجوة، الامر الذي يتوافق والفرضية الثانية.

#### التوصيات:

- يجب تبني النظام المصرفي المزدوج المعمول به في كثير من الدول كماليزيا حيث يتيح، للمؤسسات التمويل الاسلامي، العمل وفق مبادئ الشريعة ولا يجرم المؤسسات التقليدية، من النشاط التقليدي لها.
- اعادة النظر من طرف بنك الجزائر، في كيفية تحديد كفاية راس المال، والاحتياطي القانوني وجميع النسب والمؤشرات الواجب على البنوك التقيدها، بطريقة تتناسب مع طبيعة الحسابات والصيغ الاستثمارية المعمول بها في البنوك الاسلامية.
- توحيد المرجعية الاجتهادية (هيئات الرقابة الشرعية) للمؤسسات التمويل الاسلامي على الاقل في الجزائر، وضمن استقلاليتها وخاصة الذمم المالية للقائمين عليها، حيث يجب ان تكون رواتبهم من جهة غير ذات مصلحة. على الاقل على مستوى، حتى تتدعم الثقة فيها من قبل الجمهور.

- نشر الوعي المصرفي الإسلامي، عن طريق عمل مؤسسي استراتيجي متواصل (كتفعيل)، تشرك فيه كل الفعاليات المجتمعية (كتفاعل)، بعيدا عن الموسمية والمهرجانية.
- التقرب من فئات المجتمع المختلفة بتفعيل مختلف وسائل التواصل والاعلام بهدف تطوير الصيرفة الالكترونية ونشرها.

## 6. قائمة المراجع:

- Aziz., M. R. (2013). Islamic Banking and finance in Malaysia : System, Issues and challenges. *USIM Publisher, Malaysia*,.
- Central Bank of Malaysia. (2013). laws of Malaysia, Act 756 :. *Islamic Financial Services, 22 Mar 2013*.
- Central Bank of Malaysia. (2013). laws of Malaysia, act 759:.. *Islamic Financial Services Act 2013, 22mar2013*.
- bank من 2018، LES INSTRUCTIONS .(2004) .La banque D'Algerie of algeria: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist34.htm>
- Thakor, A. V. (2019). Fintech and banking: What do we know?. *Journal of Financial Intermediation, 41, 100833*.
- ابتسام ساعد، رابع خوني،. (2017). تجربة المصرفية الإسلامية في ماليزيا تقييم أداء المصارف الإسلامية للفترة: 2008-2015،. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد 30 سبتمبر 2017*.
- البنك المركزي السوداني. (2004). لائحة-شروط-الترخيص-بمزاولة-العمل-المصرفي. تاريخ الاسترداد 05 11، 2018، من البنك المركزي السوداني: <http://cbos.gov.sd/ar/content>
- بنك السودان المركزي. (2004). قانون-تنظيم-العمل-المصرفي-للعام-2004،. تاريخ الاسترداد 05 11، 2018، من <http://cbos.gov.sd/ar/content>
- خلود أحمد طنش، إبراهيم عبد الحليم عبادة. (2019). استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن ابوفي دراسته تحليلية نقدية. *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية المجلد 16 العدد 2، 615-650*.
- سليمان ناصر،. (2001). العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر الواقع والآفاق دراسة تقييمية مختصرة. ورقة بحث مقدمة إلى ملتقى: " النظام المصرفي الجزائري واقع وآفاق 05-06 نوفمبر 2001، جامعة قالمة .

فتح الرحمن يوسف. (2012). خبراء ماليون: إهمال جانب التصميم الهندسي المالي يفقد المصرفية الإسلامية كفاءتها. الشرق الأوسط، الثلاثاء 29 صفر 1433 هـ 24 يناير 2012 العدد 12110.

محمد هشام القاسمي الحسني، (2010). عرض تجربة مصرف السلام الجزائري في التمويل الإسلامي. يوم دراسي: حول التمويل الإسلامي واقع وتحديات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الاغواط، 09 ديسمبر 2010.

يمن، عبد الله محمد ابو بكر. (2013, 02 05). خلفية تاريخية عن نشأة وتطور بنك السودان المركزي، تاريخ الاسترداد 14 11 2018، من مدونه الدكتور ايمن عبد الله محمد ابو بكر: [/https://ay83m.wordpress.com](https://ay83m.wordpress.com)

أثر الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1984-2017)

**The impact of Corruption on Sustainable Development in Algeria during the period (1984-2017)**

د . شيبى عبد الرحيم<sup>1</sup>، راس الواد أسماء<sup>2</sup>

<sup>1</sup> المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، chibirahim@yahoo.fr

<sup>2</sup> المركز الجامعي مغنية (الجزائر)، asmarasoued@gmail.com

**ملخص:**

تحاول هذه الدراسة تحليل أثر الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1984-2017، باستخدام منهج اختبار الحدود (ARDL)، وقد أظهرت النتائج التجريبية للدراسة أن هناك تأثير إيجابي معنوي في المدى الطويل على التنمية المستدامة (معبرا عنها بالادخار الصافي المعدل) لكل من: وفرة الموارد الطبيعية، الهيكل العمري للسكان، والمساءلة الديمقراطية، في حين كان لكل من: التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت، ومؤشر التبادل التجاري، والفساد وسط صناعات القرار أثر سلبي معنوي، وعلى مستوى المدى القصير قد أسفرت الدراسة عن وجود أثر سلبي معنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الهيكل العمري للسكان، رأس المال الثابت، مستوى البيروقراطية، ومؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية، بينما كان لكل من الفساد، ومؤشر المساءلة والديمقراطية أثر إيجابي معنوي.

الكلمات المفتاحية: فساد؛ تنمية مستدامة؛ منهج ARDL؛ ادخار صافي معدل؛ جزائر.

تصنيفات JEL : D72، D78.

**Abstract:**

This study tries to analyze the impact of corruption on the sustainable development in Algeria during the period 1984-2017 using the ARDL bounds testing approach, The empirical results show that there is a positive long run significant effect on sustainable development (expressed by adjusted net saving) for both abundance of natural resources, the age structure of the population, and Democratic Accountability, The negative significant effect of: investment rate, terms of trade, and corruption, and The empirical results show that there is a negative short term significant effect of GDP per capita, the age structure of the population, investment rate, Bureaucracy Quality, and Level of Democracy, however the effect of terms of trade, Economic Freedom, Democratic Accountability, and corruption, was positive significant.

**Keywords :** corruption; sustainable development; ARDL approach; adjusted net saving ; Algeria.  
**JEL Classification Codes:** D72, D78.

المؤلف المراسل: راس الواد أسماء asmarasoued@gmail.com

## 1. مقدمة:

يعتبر الفساد من الإشكالات العويصة التي تؤرق المجتمعات أنظمة وشعوبا، وقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة في العقود الأخيرة نظرا لدرجة اتساعها، حيث تزايدت وتطورت الأنشطة والممارسات الغير مشروعة متخذة أشكالا وأبعادا تستدعي القلق الكبير من توسعها إلى درجة أنها أصبحت تهدد التنمية المستدامة لمجتمعات كثيرة سواء كانت نامية أو متقدمة.

ورغم أن الكثير من المدارس مثل المدرسة القيمية، والمدرسة ما بعد الوظيفية، والعديد من الدراسات الحديثة مثل دراسة (Nourth And Tomas, 1973)، ودراسة (Alfadah, 2019)، ودراسة (Nguyen, 2017)، (Svetlana, 2016)، ودراسة (شبيبي عبد الرحيم وشكوري سيدي محمد، 2019) تشير إلى التأثير السلبي للفساد على النمو والتنمية، إلا أن هناك اتجاه آخر يشيد بإيجابية الفساد مثل أنصار المدرسة الوظيفية ورائد مدرسة التحديث صامويل هنتغتون، والباحث جوزيف ناي، إضافة إلى دراسات حديثة مثل دراسة (lui, 1995) حيث يعتبر أن الرشوة وسيلة لخفض التكاليف وذلك عن طريق توفير الوقت، ودراسة (Tullock, 1996) الذي يرى أن الفساد يخفض من العبء الضريبي.

والجزائر دولة نامية بدأت في رسم استراتيجيات تنميتها منذ تحصلها على الاستقلال سنة 1962، حيث قامت بمجموعة من المخططات التنموية في العهدين الاشتراكي وبعد تبنيها لاقتصاد السوق لكن حسب اغلب الدراسات التي تناولت نتائج المخططات التنموية بالدراسة والتحليل كدراسة (فريمش، 2012)، (و دراسة عقون، 2018)، ودراسة (بن مالك ودهان، 2017) أن كل المخططات والبرامج التنموية لم تحقق ماكان مرجوا منها مقارنة بالمبالغ الكبيرة التي صرفت عليها. والجزائر باعتبارها جزء لا يتجزأ من دول العالم لم تسلم هي الأخرى من الفساد فهو مستفحل في جميع قطاعاتها فلا يكاد يخلو عدد من الصحف الوطنية وحتى الدولية من قضايا الفساد

الواقع الذي تصدقه مؤشرات الفساد في الجزائر فمنذ إنشائها والجزائر تحتل ذيل الترتيب فيها، وفي هذا الصدد تؤكد دراسة مسحية (لمنظمة الشفافية الدولية، 2016) أنه قد أفاد 69% من الجزائريين بأن أداء حكومتهم سيء في محاربة الفساد و أكبر نسبة من المفسدين تتمثل في الحكوميين.

أما بالنسبة لطبيعة العلاقة القائمة بين الفساد والتنمية بأنواعها الاقتصادية، البشرية، والمستدامة في الجزائر فهو موضوع مهم تناولته العديد من الدراسات كدراسة (يحيي مناصري ومُجد نجيب بوشو، 2017) اللذان يؤكدان على وجود علاقة سلبية بين الفساد والتنمية الاقتصادية في الجزائر، ودراسة (بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل، 2019) والتي تؤكد على أن الفساد يؤثر سلبا على التنمية البشرية، وهنا يبرز الإشكال: ماهي العلاقة التي تربط بين الفساد والتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2017-1984 ؟

وللإجابة عن الإشكال المطروح قمنا بصياغة فرضيتين نصت الأولى على وجود علاقة سلبية بين الفساد والتنمية المستدامة، أما الثانية فنصت على وجود ارتباط وثيق بين استفحال الفساد، وغياب المساءلة والديمقراطية، وضعف جودة الإدارة الجزائرية في ظل غياب للحريات المدنية والحقوق السياسية، ولاختبار صحة الفرضيتين، قمنا بالتعرض للعلاقة التي تربط الفساد بالتنمية، كما قمنا بتصميم نموذج قياسي من أجل التعرف على العلاقة القائمة بين الفساد ممثلا بمجموعة من المؤشرات المؤسسية، والتنمية المستدامة ممثلة بالادخار الصافي المعدل (ANS) في الجزائر خلال الفترة (2017-1984) وذلك بالاعتماد على منهجية (ARDL) من اجل تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

## 2. الأدبيات النظرية و التطبيقية

اهتم العديد من الاقتصاديين بدراسة الفساد والنمو والتنمية المستدامة من جوانب مختلفة ، وتعريف الفساد موضوع تعددت فيه الآراء، إذ يعرف ( Adela & Al, 2014) الفساد على أنه إساءة استخدام الوظيفة العامة والواجب العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظفين العموميين أو الكيانات المختلفة، في حين عرف (Oni & Awe, 2012) الفساد عملية اكتساب الثروة أو السلطة أو النفوذ من خلال الوسائل الغير مشروعة، وبصفة عامة يمكن تعريف الفساد على أنه تلك التصرفات التي يترتب عنها تحقيق مصالح ومنافع خاصة على حساب المصلحة العامة.

والتنمية المستدامة رغم أنها تعتبر شعارا عالميا، إلا أنه إلى غاية اللحظة لا يوجد مفهوم واحد للتنمية المستدامة، ويعتبر كل من (Solow, 1974) و(Hartwck, 1977) من أوائل الاقتصاديين المنظرين في مفهوم التنمية المستدامة وهذا من خلال ما أطلق عليه قاعدة سولو-هارنويك، حيث ترى هذه القاعدة أنه لتأمين منهج مستدام ينبغي أن يتم استثمار ربع الموارد الطبيعية الغير قابلة للتجديد للبلد في أشكال أخرى لرأس المال، وقد عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED) سنة 1987 التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تحقق حاجة الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق حاجاتها، بصفة عامة يمكن القول أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تهدف إلى تحقيق تنمية توفق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال تلبية حاجيات الأجيال الحاضر وتحقيق الرفاهية دون الإضرار بحاجيات الأجيال القادمة.

توجد العديد من الدراسات التي تؤكد على وجود علاقة بين الفساد والتنمية مثل دراسة (Mauro, 1995) ودراسة (Knack & Keefer 1995)، لكن اختلفت آراء الباحثين حول أثر الفساد على التنمية المستدامة فيوجد من يشيد بالتأثير الإيجابي للفساد على التنمية المستدامة أمثال رواد "المدرسة الوظيفية" و من بينهم الباحث "جوزيف ناي" حيث يري هذا الاتجاه بأن الفساد يؤدي وظيفة حيوية في ظل وجود العراقيل القانونية والبيروقراطية، إذ أنه يساعد على استقرار المجتمع ويحفظ بقاءه وهذا ما هو ضروري لعملية التنمية والتطوير، ويؤكد (هنتنغتون، 1999) بأن الفساد هو نتاج المرحلة الانتقالية من التحديث والتطور ويستدل على ذلك بحجم الفساد في الدولة البريطانية خلال الثورة الصناعية إذ يؤكد أن أكبر معدلات الفساد التي شهدتها الدولة البريطانية كانت خلال القرن 18 وهي فترة بداية الثورة الصناعية في نفس الصدد يؤكد (Leef, 1964) في دراسة قام بها على أن الفساد يؤثر إيجابا على التنمية في الدول الأقل نموا، إذ يعتبر الفساد عامل مشجع للمستثمرين للعمل بحرية دون تدخل الحكومة كما يشجع على الابتكارات والتي قد تكون ممنوعة من طرف الحكومات بالخصوص في تلك الدول التي تنتشر فيها البيروقراطية والتي يكون حكم القانون فيها ضعيفا، وفي هذا الصدد يرى الباحث (Iui, 1980) بأن الفساد فيه توفير للوقت، ويرى (Tullock, 1996) بأن الفساد يخفف من العبء الضريبي، ودراسة (Acemoglu & Verdier, 2000) تؤكد بأن الفساد جزء من آلية عمل الاقتصاد لمعالجة الاختلال الناتج عن تدخل الدولة في حرية الاقتصاد، وتوصلت دراسة (Egger & winner, 2005) إلى وجود علاقة إيجابية

بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت دراسة (Wang, 2005) والتي أجريت على 30 مقاطعة صينية إلى وجود علاقة إيجابية بين الفساد والنمو، وتوصلت دراسة (Williams & kedir, 2016) والتي أجريت على شركات موجودة في أربعين دولة إفريقية إلى أن الفساد يعزز المبيعات السنوية والتوظيف ومعدلات نمو الإنتاجية بدلا من أن يضر بها، بينما تؤكد المدرسة القيمة والمدرسة ما بعد الوظيفية على الطبيعة الهدامة للفساد، الاتجاه الذي أكدته العديد من الدراسات من بينها دراسة (نورث وتوماس، 1973) حيث يرى الباحثان أن عملية التنمية المستدامة تستلزم بيئة ديمقراطية وحكما راشدا يتميز بالشفافية والمساءلة ففي النظام الغير ديمقراطي يستشري الفساد وبالتالي لا يمكن تحقيق التنمية وضمان حق التمتع بالحريات والسلام والعدل، ويتساءل الباحثان (أسيموغلو وروبنسون، 2012) في كتابهما لماذا تفشل الأمم؟ عن سبب فشل الأمم الفقيرة في بناء اقتصاديات قوية، ويرجعان السبب الرئيسي في هذا الفشل الى تفشي سلوك البحث عن الربح وسط المؤسسات الاقتصادية والسياسية في هذه الدول، وتشير العديد من الدراسات الحديثة إلى وجود أثر سلبي للفساد على النمو والتنمية المستدامة من بينها: دراسة (Toke, 2010) ، دراسة (Pulok, 2011) التي أجريت على بنغلاديش، دراسة (عليما، 2015) والتي أجريت على دولة الأردن، دراسة (فتح الله، 2016) والتي تم إجراؤها على مصر، ودراسة (بن عزوز، 2016) التي أجريت على الجزائر والتي يؤكد الباحث من خلالها على أن الفساد يعيق مسار التنمية، وتشير نتائج دراسة (Svetlana, 2016) والتي أجريت على روسيا إلى أن زيادة الفساد بنسبة 1% تتسبب في انخفاض جودة تكاثر رأس المال البشري بأكثر من 1%، وتوصلت دراسة (Bertrand & Martin, 2017) إلى أن التلوث البيئي يؤثر سلبا على التنمية المستدامة معبرا عنها بالادخار المعدل الصافي، وتؤكد دراسة (حميدي، 2017) التي أجرت على 63 دولة على وجود أثر سلبي للفساد على الرفاهية الاقتصادية سواء في مستوياته العليا أو الدنيا، وتؤكد نفس الدراسة على أن عامل محاربة الفساد يساعد على تحسين الرفاهية لكنه ليس العامل المحدد الوحيد في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، كما توصلت دراسة (Nguyen, 2017) التي أجريت على 19 دولة آسيوية إلى أن النمو يتأثر سلبا بمختلف مستويات الفساد، وقد توصلت دراسة (Boussalham, 2018) إلى نفس النتيجة على مستوى دول البحر المتوسط، وحسب دراسة (أوراز، 2018) الفساد يضعف المشاركة السياسية ويشوه المناخ الديمقراطي مما يؤثر سلبا على كل أشكال التنمية وعجز مؤسسات الدولة، وخلصت دراسة (بوطورة وسمايلي، 2019) إلى أن الفساد

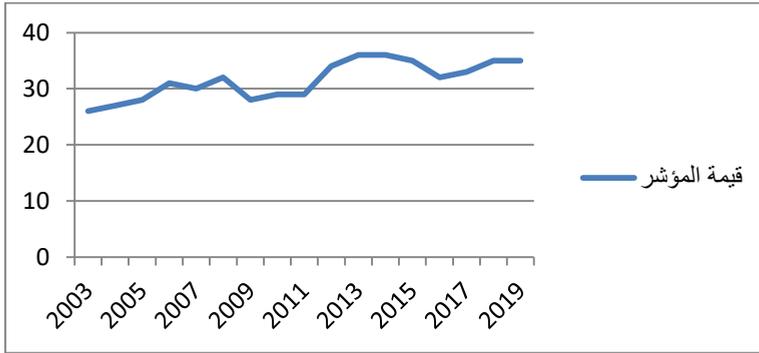
في الجزائر هو نتاج الزيادة في النفقات العامة، كما توصل الباحثان إلى وجود علاقة عكسية بين الفساد والتنمية البشرية، أما دراسة (شبيبي وشكوري، 2019) التي أجريت على 17 دولة عربية توصلها الباحثان من خلالها إلى أن الفساد يؤثر سلبا على التنمية المستدامة، وفي هذ الصدد أثبتت دراسة (نيلسون وقيمال، 2019) أن التزام بلدان إفريقيا بالحوكمة يزيد نسبة الدخل الفردي من نقطة مؤوية إلى نقطتين خلال سنة، وحسب (Pier, 2019) يؤثر الفساد على عمليات تحويل الدخل فالمدرءاء يميلون إلى تحويل الدخل نحو البلدان الأقل فساد، وحسب دراسة (Brunetti, Kisunko 1997 and Weder, على كل من المتغيرين إلا أن تأثيره على حجم الناتج المحلي الإجمالي أقوى، كما يؤكد أنصار هذا الطرح على أن الفساد يؤثر على فرص الاستثمار وعلى الإنفاق العام ويؤدي إلى هدر الأموال وانخفاض في الدخل وسوء توزيع الثروة، وهذا ما يتنافى مع أهداف التنمية المستدامة، فحسب الباحث (شكسون، 2016) أن الحكومات تفقد سنويا ما بين 500 إلى 600 دولار كإيرادات ضائعة من ضرائب الشركات ويمثل نصيب الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض قيمة 200 دولار وتشير تقديرات مجموعة من الاقتصاديين بجامعة كاليفورنيا (صندوق النقد الدولي، 2019) إلى أن إجمالي الأموال المودعة بالملاذات الضريبة تقدر ب 10% من الدخل العالمي الإجمالي ونصفها تقريبا مودع في سويسرا مع تزايد حصة الملاذات الضريبية الأسبوية وفي ظل الفساد تتحوّل معظم الأموال المخصصة لبرامج التنمية إلى مصلحة الفاسدين فحسب (باولو وأخرون، 2019) أنه أثبتت احد الدراسات المجرى على البرازيل أن الأموال المحولة من طرف الفيدرالية إلى الحكومة للإنفاق على التعليم تتعرض للضياع جزئيا ومنه انخفاض جودة التعليم وزيادة التسرب المدرسي، يؤدي الفساد إلى استنزاف الموارد الطبيعية مما يرهق مستقبل الأجيال القادمة وبالتالي الفشل في تحقيق استمرارية التنمية المستدامة التي تركز على الإنتاج والاستهلاك المسؤولين وذلك ما يؤكد عليه المجتمع الدولي في المبدأ (266) في وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إذ يشير المبدأ إلى أن "الفساد يمثّل عائقاً خطيراً أمام تعبئة الموارد وتخصيصها بصورة فعالة ويحوّل الموارد عن الأنشطة التي تعتبر حيوية في القضاء على الفقر ومكافحة الجوع وتحقيق التنمية المستدامة".

### 3. واقع الفساد والتنمية المستدامة في الجزائر

#### 1.3. واقع الفساد في الجزائر

في دراسة مسحية أجرتها منظمة الشفافية العالمية علي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أكد 61% من المواطنين في الجزائر على تزايد ظاهرة الفساد في الجزائر بشكل كبير، والمنحنى التالي يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 و 2019:

الشكل 1: يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة (2003-2018)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية، المتاحة على الرابط التالي:

[www.transparency.org](http://www.transparency.org)

\* الجزائر حسب الاحصائيات توجد ضمن مجال الدول التي بها حجم كبير من الفساد وهي من البلدان المتأخرة في مجال ضمان الشفافية والحد من الفساد، فبعد البدء في البرامج التنموية التي جاءت بمشاريع ضخمة تحصلت الجزائر سنة 2003 على درجة سيئة قدرت في المؤشر بـ 62 واحتلت الرتبة 88 من أصل 133 دولة، وهذا يعني تفشي الفساد في البلاد، ثم تحسن المؤشر بشكل طفيف خلال الفترة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2006 ويعود ذلك أساسا للإجراءات القانونية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية على حسب ما تنص عليه اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتم إصدار القانون رقم (01-06) المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته (حماس، 2017، ص08)، ومباشرة خلال سنوات 2006، 2007، 2008 ارتفع المؤشر قليلا عند درجة 30 من أصل مئة درجة لتخرج بذلك من القائمة السوداء التي تضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم والتي تتحصل على أقل من 30 درجات في المؤشر. لتعود للقائمة مباشرة خلال سنوات 2009، 2010، 2011، نتيجة انخفاض المؤشر إلى أقل من 30 درجات، وهي فترة بداية برنامج دعم النمو (2010-2014) الذي خصص له غلاف

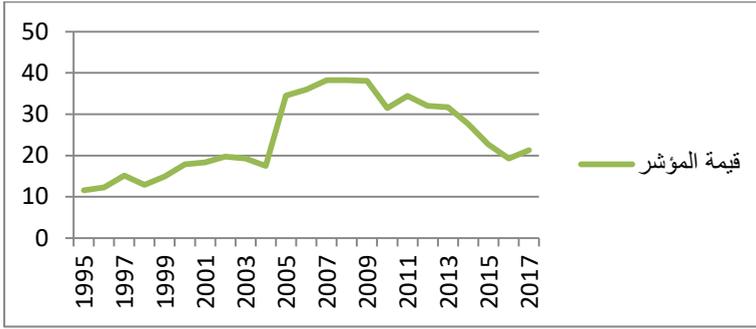
مالي قدر بـ 21234 مليار دينار جزائري، لدعم التنمية الاقتصادية بجملة من الاستثمارات الضخمة في معظم القطاعات (قنادزة، 2018، ص145)، إلا أن المسؤولين وجدوا فرصة أكبر لممارسة الفساد، ثم ارتفع المؤشر في سنة 2012 إلى 4.3 وبقي حتى خلال السنوات اللاحقة مستقرا في نفس المجال (23-36)، ولم لم ترح الجزائر المرتبة المائة خلال معظم السنوات المذكورة وحتى السنوات التي عرفت فيها مراتب أقل من المائة لم يكن بسبب تحسن في الأداء ولكن كان بسبب تناقص عدد الدول المدرجة في المؤشر، مما يفسر وجود بيئة من الفساد ومراتب غير مشرفة من حيث الشفافية والنزاهة في الجزائر.

### 2.3. واقع التنمية المستدامة في الجزائر

التنمية المستدامة هي حق الشعوب الذي تطمح جميع دول العالم لتحقيقه، والجزائر هي الأخرى بدلت مجموعة من الجهود في جميع المجالات من أجل تحقيق تنمية مستدامة، حيث قامت بمجموعة من المشاريع التنموية في إطار أربع مخططات جسدت خلال الفترة (2001-2019) وفق النهج الكينزي ، ورغم أن المشاريع المسطرة قد كان لها أثر ايجابي على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، لكن هذا التحسن يعتبر ظرفيا وليس مستمرا، كما يعتبر أقل بكثير مما كان بالإمكان تحقيقه مقارنة بحجم المبالغ المنفقة، وذلك بسبب غياب جهاز إنتاجي مرن وعدم وجود خطط سنوية تفصيلية ودقيقة، وعدم حوكمة النفقات (بن مالك ودهان، 2017، ص145-148)، والتبعية لقطاع المحروقات، وضعف القطاع الصناعي القادر على تحقيق معدلات نمو حقيقية ومستدامة (عقون شرف، 2018، ص206-205)، كما أن المشاريع التنموية قد أهملت القطاع البيئي الذي يعتبر من الأهداف الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن معرفة مدى فعالية الإجراءات والجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من خلال ملاحظة منحنى تطور نسبة الادخار الصافي المعدل (ANS) في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الشكل 2: تطور نسبة الادخار الصافي المعدل (ANS) خلال الفترة (2000-2017)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الرابط التالي:

<https://data.worldbank.org/indicator>

- انطلاقا من المنحنى البياني يمكن القول أن أدنى نسبة حققها الادخار المعدل الصافي كانت سنة 2004 حيث قدرت بـ 17.52% من الدخل القومي الإجمالي، واستمرت نسبة المدخرات المعدلة في الارتفاع إلى أن سجلت أعلى قيمة سنة 2007 بنسبة 31.19% وهذا بفضل ارتفاع أسعار البترول وما نتج عنه من زيادات في الأجور ورفع ميزانية التعليم، لتراجع تدريجيا لتسجل نسبة 19.62% سنة 2015، ولكنها شهدت ارتفاع طفيف سنة 2017 حيث قدرت نسبت الادخار المعدل الصافي بـ 21.22%.

#### 4. الدراسة التطبيقية

#### 1.4 نموذج و متغيرات الدراسة

بعد تتبع الأدبيات المتعلقة بمحددات الادخار الصافي المعدل، والتي سبق لنا التطرق للبعض منها، قمنا بتحديد النموذج التالي:

$$ANS = f(INS, GNI, POP, K, OIL, TRD)$$

$$ANS = \beta + \alpha_1 INS_t + \alpha_2 GNI_t + \alpha_3 POP_t + \alpha_4 K_t + \alpha_5 OIL_t + \alpha_6 TRD_t + \varepsilon_t$$

حيث أن:

مؤشر التنمية المستدامة: تم قياس التنمية المستدامة بالاعتماد على مؤشر الادخار الصافي

المعدل (ANS) الذي أصدره البنك الدولي بالاعتماد على عمل HAMILTON

و CIEMENS (1999)، ويعبر (ANS) عن التغير في الثروة الإجمالية للبلد، وهو يشمل التغيرات في كل من رأس المال الاقتصادي ورأس المال البشري ورأس المال الطبيعي. وقد طور BURKE PUZZEY (2014) و ADRIAN BOOS (2015) مؤشر الادخار المعدل الصافي، بحيث أصبح يشمل كل من تكلفة الانفجار السكاني، فائدة التقدم التقني، تكلفة احتياطية أكبر بكثير من انبعاثات ثنائي أكسيد الكربون (شبيبي وشكوري، 2019، ص 08)، وقد تم الحصول على بياناته من مصادر مختلفة باستثناء الفترة 1992-1994 التي تم تقديرها ، حيث بيانات الفترة 1990-1991-1995 إلى 2017 تم الحصول عليها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI) الصادرة عن البنك الدولي ومن مقال حول موضوع لدولة السودان، أما قبل 1990 فقمنا بتبني نفس المتغير الذي لا يحتوي على انبعاثات.

**مؤشرات الفساد:** من أجل قياس الفساد تم الاعتماد على بعض المتغيرات المؤسسية INS، وهي:

مستوى الديمقراطية "POL" للتعبير عن الفساد السياسي، وهو مؤشر مركب لقياس مجموعة الحريات المدنية والسياسية التي يتمتع بها بلد ما، يتكون من الوسط الحسابي لمؤشرين تتراوح قيمة وكل واحد منهما ما بين 1 (الدرجة الأعلى من الحرية) و 7 (الدرجة الأدنى من الحرية)، وقد تم الحصول على بياناته من بيت الحرية (Freedom house).

مؤشر الحريات الاقتصادية "Free" للتعبير عن الفساد الاقتصادي، وقد تم الحصول على بياناته من منظمة الشفافية العالمية (Transparency International).

من جهة أخرى، و بغرض توسيع عينة الدراسة على فترة زمنية أطول (1984-2017)، تم اعتماد المؤشرات الفرعية لمؤشر المخاطر القطرية التي تم الحصول عليها من مجموعة خدمات المخاطر السياسية (The political Risk Services Group's): وهي : مؤشر الفساد COR: ويقاس درجة الفساد الكلي وتتراوح قيمته ما بين الدرجة (0) التي تعكس حالة تفشي

واسع للفساد إلى الدرجة (6) التي تعكس حالة انعدام الفساد. مؤشر المساءلة والديمقراطية ACC للتعبير عن الفساد السياسي، و يتكون من (6) نقاط حيث الدرجة (6) هي الأحسن. ومؤشر مستوى البيروقراطية BUR للتعبير عن الفساد الإداري: ويحدد نوعية الإدارة العامة ويتكون من 4 نقاط حيث تتوافق الدرجة (4) مع المؤسسات التي تتمتع بالاستقلالية في تقديم الخدمات العامة والإنصاف في التعيين (عليجات، 2019، ص128-129).

حصة الفرد من الدخل الوطني الإجمالي "GNI": وتم الحصول على بياناته من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

الهيكل العمري للسكان "POP": وقد يؤثر هذا المؤشر في الحد من القدرة على الادخار من الدخل الوطني، فمن شأن زيادة السكان التي تقل أعمارهم عن 15 سنة، وتزيد أعمارهم عن 65 سنة أن تقلل من معدل الادخار الوطني، ولذا سنعتمد في دراستنا على حصة السكان التي تتراوح ما بين 15 و65 سنة للتعبير عن حصة السكان حيث أن زيادة حصة القوى العاملة في السكان يمكن أن تزيد من نصيب الفرد من الدخل بنصيب معين وترفع من إنتاجية العمل، وقد تم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

إجمالي تكوين رأس المال الثابت "K": معبر عنها بالتراكم الاحتمالي لرأس المال الثابت، وتم الحصول على بياناته من قاعدة مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

وفرة الموارد الطبيعية "OIL": معبر عنه بالفرق بين سعر النفط في السوق الدولي وتكلفة إنتاج خام النفط المحلية، وتم الحصول عليه من قاعدة بيانات البنك العالمي (WBI).

مؤشر التبادل التجاري (TRD) (terme of trade index): اذ يؤدي الاندماج في الأسواق العالمية إلى التنوع بعيدا عن الاعتماد فقط على رأس المال الطبيعي، ويقلل من أسعار السلع الرأس مالية المستوردة التي تبني على أساس الاستثمار في رأس المال المادي، وتم الحصول على بياناته من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية (WDI).

$\beta$  : الحد الثابت.

t: الخطأ العشوائي.

\*اعتمدت منهجية دراستنا لقياس اثر الفساد على التنمية في الجزائر خلال الفترة (1984-2017) على اختبار علاقة التكامل المشترك بين الادخار الصافي المعدل والمتغيرات المذكورة سابقا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) المطور من قبل Pesaran et Shin (1999)، (2001) Pesaran et al كمنهج بديل للتكامل المشترك والذي يجمع بين نموذج الانحدار الذاتي (AR)، ونموذج الإبطاء الموزع (DML). (حسن وشومان، 2013).

## 2.4 نتائج الدراسة

### اختبار استقرارية المتغيرات

سيتم في المرحلة الأولى التعرف على درجة تكامل السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة ، ولأجل هذا استعملنا اختبار جذر الوحدة (ADF). والجدول التالي يوضح نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

جدول رقم (01): اختبار جذور الوحدة ADF

النتيجة	الفرق الأول		المستوى		المتغيرات
	t-ADF	القيم الحرجة عند %5	t-ADF	القيم الحرجة عند %5	
I(1)	-4.002347	-3.562882	-2.510712	-3.557759	ANS
I(0)			-2.213019	-1.951687	COR
I(1)	-5.171563	-1.951687	0.668826	-1.951332	FREE
I(0)			-4.606587	-2.957110	BUR
I(0)			-4.888832	-3.562882	POL
I(1)	-5.883479	-1.951687	-2.786942	-2.954021	ACC
I(1)	-2.303179	-1.952066	-2.884441	-3.557759	GNI
I(1)	-4.679425	-1.952066	0.191057	-1.951687	K
I(1)	-4.776074	-1.952066	-0.658031	-1.951687	OIL
I(0)			-4.414755	-3.557759	POP
I(1)	-3.852493	-1.952066	-0.368284	-1.951687	TRD

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews10

\* يوضح الجدول أعلاه القيم المحسوبة لمستوى المتغيرات وفوقها الأولى بتطبيق اختبار ADF، ويتضح من خلاله أن السلاسل الزمنية لكل من: **ANS; FREE; ACC; GNI; K; OIL; TRD**، مستقرة من الدرجة الأولى **I(1)** بينما البقية فكانت مستقرة عند المستوى **I(0)**.

#### \* تقدير النموذج ومناقشة النتائج

\* قمنا بتقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على منهج الـ **ARDL** المبني على نموذج **ECM** واختبار الحدود **ARDL**

**Bounds Testing** المقترحة من قبل **(Pesaran et al (2001)**، وقد جاءت نتائج التقدير على نحو ما

يوضحه الجدول رقم (02) والجدول رقم (03):

جدول رقم (02): يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل الطويل (ANS هو المتغير التابع)

مؤشر نوعية البيروقراطية Bureaucracy index Quality BUR	مؤشر مستوى الديمقراطية Level of Democracy index POL	مؤشر الحريات الاقتصادية index Economic Freedom FREE	مؤشر المساءلة والديمقراطية Democratic and Accountability index ACC	مؤشر الفساد Corruption index COR	
ARDL (1, 2, 0, 0, 2, 1, 1)	ARDL (1, 2, 1, 0, 1, 0, 2)	ARDL (2, 2, 1, 2, 2, 1, 1)	ARDL (1, 1, 0, 2, 0, 0, 0)	ARDL (2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)	فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (SC) Schwarz Criteria (top 20 models)
$F_{sta} = 6.273266$ $F_{tab} = 2.685^{**}$	$F_{sta} = 6.231168$ $F_{tab} = 2.685^{**}$	$F_{sta} = 4.238879$ $F_{tab} = 2.685$	$F_{sta} = 8.048721$ $F_{tab} = 2.685^{**}$	$F_{sta} = 4.561050$ $F_{tab} = 2.685^{**}$	اختبار الحدود Bounds Test
-18.66486 (9.560831)***	-30.05417 (-30.05417)**	-32.31195 (33.50251)	-0.750288 (28.70542)	189.4727 (95.81959)***	C
0.000421 (0.002914)	0.000770 (0.002362)	0.008055 (0.008479)	0.008426 (0.007435)	0.000828 (0.005381)	GNI
0.693367 (0.232082)*	0.418288 (0.183959)**	1.215951 (0.509562)**	0.699853 (0.471698)	-1.368386 (1.311763)	POP
-0.290276 (0.307538)	0.232873 (0.228985)	-0.899549 (0.688292)	-2.411745 (1.494943)	-1.477773 (1.028697)	K
0.878951 (0.202332)*	0.861678 (0.160193)*	1.171657 (0.366825)*	-1.588566 (1.214714)	1.014660 (0.351099)*	OIL
-0.080890 (0.030398)**	-0.038048 (0.018044)**	-0.108842 (0.049201)**	0.097678 (0.070924)	-0.119811 (0.055516)**	TRD
0.550452 (1.357490)	1.181579 (1.082657)	-6.737828 (5.709289)	9.473087 (5.061087)***	-14.62776 (6.300626)**	IN

\* Significant at 1%, \*\*significant at 5%, \*\*\*significant at 10%

### • تحليل وتفسير النتائج

تم اختيار فترات الإبطاء المثلى للنماذج الخمسة وفقا لمعيار (Schwarz (SC)، حيث تم

اختيار فترات الإبطاء: ARDL (2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)، ARDL (1, 1, 0, 2, 0, 0, 0)، ARDL (1, 2, 0, 0, 2, 1, 1)، ARDL (1, 2, 1, 0, 1, 0, 2)، ARDL (1, 1, 0, 2, 0, 0, 0)، مؤشر المساءلة والديمقراطية (1, 1) على التوالي ل نماذج المتغيرات المؤسساتية: مؤشر الفساد COR، مؤشر الحريات الاقتصادية FREE، مؤشر الحقوق السياسية والحريات المدنية POL، مؤشر نوعية البيروقراطية BUR على الترتيب.

أما نتائج اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود Bounds Test فقد

أسفرت عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار الصافي المعدل ANS وباقي المتغيرات.

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع وجميع المتغيرات المستقلة نقدر الآثار القصيرة والطويلة الأجل بالاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM، والنتائج موضحة في الجداول رقم (02) و(03)، نبدأ بتحليل العلاقة طويلة الأجل كما يوضحه الجدول رقم (02). من النتائج الملخصة في الجدول رقم (02)، نلاحظ وجود علاقة طردية بين دخل الفرد والتنمية المستدامة في النماذج الخمس غير أنها غير معنوية وهذا في الأجل الطويل، والنتائج المتوصل إليها بخصوص علاقة دخل الفرد بالتنمية المستدامة أشارت إليها جل الدراسات السابقة وأكدت بعض الدراسات الحديثة كدراسة (Martin & Bertrand, 2017) على أن تطور الدخل الفرد يؤثر على التنمية المستدامة في بداية النمو لكن بمجرد بلوغ حد معين سيزول تأثير دخل الفرد على التنمية. أما بالنسبة للهيكال العمري للسكان فيؤثر سلبا في التنمية المستدامة غير أن تأثيره غير معنوي في الأجل الطويل في نموذج الفساد حيث أن زيادة كمية رأس المال البشري لم تؤدي إلى زيادة معدلات نمو الإنتاجية والفعالية بسبب تدني نوعية التعليم، إضافة إلى أن عدد كبير من العمالة المؤهلة تعمل في قطاعات غير إنتاجية مثل القطاع الحكومي والقطاع الخدماتي، إضافة إلى التعيين الوظيفي الذي يكون في معظم الأحيان على أساس المحسوبية، وبذلك سيزول تأثيره في الأمد الطويل، في حين يؤثر الهيكال العمري تأثيرا إيجابيا معنوي على التنمية المستدامة في الأمد الطويل في بقية النماذج ما عدا نموذج المساءلة والديمقراطية فقد كان تأثيره غير معنوي. وبالنسبة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت فقد كان له أثر سلبي في كل النماذج ما عدا نموذج مستوى الديمقراطية، وهذا ما يعني أن الآثار الجانبية السلبية البيئية لكيفية تكوين رأس المال الثابت قد فاقت المردود الإيجابي الاقتصادي بسبب استنزاف الثروات الطبيعية بالخصوص الاستثمار في قطاع المحروقات، غير أن إجمالي تكوين رأس المال سيزول أثره على التنمية في الأمد الطويل. أما الموارد الطبيعية فقد كان لها أثر إيجابي معنوي (1%) على التنمية المستدامة في معظم النماذج في الأجل الطويل وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة (شكوري سدي مجد وآخرون، 2016)

ويمكن يعود الأثر الايجابي المعنوي لوفرة الموارد لاعتماد الجزائر على عائدات المحروقات من أجل النهوض بالأوضاع الاقتصادية، الاجتماعية.

وقد كان المعدل التبادل التجاري تأثير معنوي سالب في جل النماذج وهذا في الأجل الطويل، وفي هذا الصدد يؤكد الباحث (مصطفى خواص، 2012) بأنه في ظل الفساد الإداري وسط صاع القرار الذي تعرفه معظم الدول النامية يسعى المسؤولون إلى تشجيع استرداد الكماليات التي لا تحدم الاقتصاديات النامية.

ومن جهة أخرى اختلف تأثير مؤشرات نوعية البيئة المؤسساتية، حيث تظهر الدراسة وجود علاقة سلبية بين مؤشر الفساد والادخار الصافي المعدل في حدود درجة المعنوية (5%) وهذا في الأجل الطويل، بمعنى أن للفساد الإداري وسط صناع القرار أثر ايجابي على التنمية المستدامة في الجزائر وهذا ما يتطابق مع نظرية التحديث لروبنسون هنتنغتون والنظرية الوظيفية على رأسها الباحث جوزيف ناي ودراسة (Wang, 2005)، فالفساد الإداري في وسط صناع القرار يساعد على التغلب على المعوقات القانونية والإدارية الموجودة في الجزائر، وهذا ما يتماشى مع هيمنة المؤسسات الغير رسمية على جل التعاملات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، أما الحريات الاقتصادية فكان تأثيرها سلبى في الأمد الطويل وغير معنوي على التنمية المستدامة في الجزائر، في حين كان لكل من مؤشرات: المساءلة والديمقراطية، مستوى الديمقراطية، ونوعية البيروقراطية الأثر الايجابي على التنمية المستدامة في الأجل الطويل وهذا ما يتناسب مع النظرية الاقتصادية فتعزيز المساءلة والديمقراطية وتحسين نوعية الإدارة كلها أمور تساعد على تحقيق التنمية المستدامة، ولقد كان مؤشر المساءلة والديمقراطية معنويا (10%) في الأجل الطويل بينما أفصحت الدراسة عن عدم معنوية مستوى الديمقراطية ونوعية البيروقراطية في الأجل الطويل.

جدول رقم (03): يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة في الأجل القصير (ANS) هو المتغير التابع

مؤشر نوعية البيروقراطية Bureaucracy Quality index BUR	مؤشر مستوى الديمقراطية Level of Democracy index POL	مؤشر الحريات الاقتصادية index Economic Freedom FREE	مؤشر المساءلة والديمقراطية Democratic Accountability index ACC	مؤشر الفساد Corruption index COR	
ARDL (1, 2, 0, 0, 2, 1, 1)	ARDL (1, 2, 1, 0, 1, 0, 2)	ARDL (2, 2, 1, 2, 2, 1, 1)	ARDL (1, 1, 0, 2, 0, 0, 0)	ARDL (2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)	فترات الابطاء المتلى معايير (SC) حسب Schwarz Criteria (top 20 models)
-0.960279 (0.115020)*	-1.006076 (0.120911)*	-0.878004 (0.123106)*	-0.361866 (0.039054)*	-1.012620 (0.131048)*	CointEq(-1)
					D(ANS)
		0.234037 (0.117385)***		0.273748 (0.127505)**	D(ANS(-1))
	-0.006295 (0.002868)**	-0.001170 (0.004242)		-0.009968 (0.004194)**	D(GNI)
					D(GNI(-1))
-8.620500 (1.217849)*		-11.68024 (1.869598)*		1.693847 (6.635533)	D(POP)
					D(POP(-1))
		-0.767149 (0.219948)*	-0.952798 (0.130074)*	-1.578173 (0.295603)*	D(K)
					D(K(-1))
-0.118291 (0.136703)	0.223305 (0.148925)	-0.254508 (0.183787)		-0.273771 (0.169089)	D(OIL)
					D(OIL(-1))
0.012428 (0.018567)	0.013913 (0.019196)	-0.009664 (0.023929)		-0.008934 (0.024967)*	D(TRD)
					D(TRD(-1))
-2.943573 (0.892340)*	-1.482582 (0.381335)*	2.050123 (1.633630)	1.393750 (0.393949)**	-8.737871 (2.771887)*	D(INS)
					D(INS(-1))
0.818298	0.821357	0.790053	0.780650	0.837422	R <sup>2</sup>

\* Significant at 1%, \*\*significant at 5%, \*\*\*significant at 10%

المصدر: من إعداد طالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

\* من النتائج الملخصة في الجدول (03)، نلاحظ أن معامل تصحيح الخطأ (-1)CointEq

كان ذو قيمة سالبة ومعنوية عند مستوى 1% في جميع النماذج المدروسة وهذا ما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات جميع النماذج.

ويتضح أن قيمة معامل التجديد R<sup>2</sup> قد فاقت 0.7 في النماذج الأربعة، وهو ما يدل على قدرة

النموذج على تفسير ما يربو عن 70% من التغيرات التي تحدث في التنمية المستدامة في الجزائر.

كما نلاحظ وجود تأثير سلبى لدخل الفرد على التنمية المستدامة في الأجل القصير في كل

من نموذج الفساد، ونموذج مستوى الديمقراطية، ونموذج الحريات المدنية وهذا ما يعكس واقع سوء

توزيع الدخل في الجزائر، وقد كان أثر الدخل معنوي (5%) في نموذجي الفساد والحقوق السياسية والحريات المدنية، بينما كان الدخل الفرد غير معنوي في نموذج الحرية الديمقراطية وهذا كله في الأجل القصير.

وبالنسبة للهيكل العمري فقد كان له أثر ايجابي غير معنوي في نموذج الفساد في المدى القصير، في حين أسفرت نتائج الدراسة على وجود علاقة سلبية معنوية (1%) بين الهيكل العمري والتنمية المستدامة في الأجل القصير على مستوى نموذج الحريات الاقتصادية ونموذج نوعية البيروقراطية، وهذا بسبب غياب الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشرية.

ولقد ابرز متغير إجمالي تكوين رأس المال الثابت أثر سلبي معنوي (1%) في النماذج الثلاث لكل من الفساد، المساءلة والديمقراطية، والحريات الاقتصادية وهذا بسبب الآثار الجانبية السلبية البيئية لكيفية تكوين رأس المال الثابت التي فاقت المردود الايجابي الاقتصادي بسبب استنزاف الثروات الطبيعية بالخصوص الاستثمار في قطاع المحروقات.

أما الموارد الطبيعية فقد أظهرت علاقة سلبية في الأمد القصير وهذا ما يتوافق مع نظرية نقمة الموارد بالنسبة للدول الغنية بالموارد الطبيعية، غير أن هذا الأثر غير معنوي في الأجل القصير، بينما أسفر نموذج مستوى الديمقراطية على وجود علاقة موجبة غير معنوية في الأجل القصير.

وبخصوص التجارة الخارجية فقد كشف نموذج الفساد ونموذج المساءلة والديمقراطية على وجود علاقة سلبية في الأجل القصير، وبالنسبة لنموذج الفساد كان التأثير معنوي (1%) بينما التأثير في نموذج المساءلة والديمقراطية كان غير معنوي، وفي نموذج مستوى الديمقراطية ونموذج نوعية البيروقراطية كانت العلاقة بين التجارة الخارجية والتنمية المستدامة موجبة وغير معنوية.

وأما بخصوص المتغيرات المؤسسية فقد أسفرت الدراسة على وجود أثر سلبي معنوي (1%) في الأجل القصير لكل من مؤشر الفساد، مستوى الديمقراطية، ومستوى البيروقراطية على التنمية المستدامة، وقد كان للمساءلة والديمقراطية أثر ايجابي معنوي (5%) على المتغير التابع وهذا في الأجل

القصير، في حين أفصحت الدراسة عن وجود علاقة طردية غير معنوية للحرية الاقتصادية والتنمية المستدامة.

### الاختبارات التشخيصية<sup>1</sup> (Diagnostic Tests)

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية ، تم إجراء عدة اختبارات تشخيصية.

#### اختبار استقرار النموذج CUSUM:

وفقا لـ **Pesaran (1997)** فإن الخطوة التي تلي تقدير صيغة نموذج **ECM** لنموذج **ARDL** تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير و الطويل أي خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية عبر الزمن.

بعد إجراء اختبار استقرار جميع النماذج تبين لنا أن المجموع التراكمي للبواقي (**CUSUM**) لنماذج الخمس هو عبارة عن خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5%، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي (**CUSUM of Squares**) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وبذلك يمكن القول أن النموذج ككل مستقر و سليم من المشاكل الهيكلية الخاصة بالارتباط التسلسلي و الاستقرار.

#### اختبارات تشخيصية للبواقي ( اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ثبات التباين، اختبار استقلال حدود الخطأ)

تم إجراء ثلاث اختبارات تشخيصية للبواقي ( اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار ثبات التباين، اختبار استقلال حدود الخطأ) من أجل التأكد من خلو نماذج الدراسة من أي مشاكل هيكلية. بالنسبة لاختبار التوزيع الطبيعي اعتمدنا على إحصاءة (**Jarque-Bera**)، نلاحظ أن قيمة الاحتمال الموافقة للاختبار (**0.918704**، **1.516764**، **0.455194**، **0.653427**، **1.192448**) أكبر من 5% في جميع نماذج الدراسة، و منه نقبل الفرضية العدمية  $H_0$  و التي تنص على أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

<sup>1</sup> البيانات والجداول الخاصة بنتائج الاختبارات التشخيصية موجودة عند الطلب.

وبالنسبة لاختبار تجانس (ثبات) التباين البواقي، قمنا بإجراء اختبار **Breusch-Pagan-Godfrey**، والذي تبين لنا من خلاله أن الاحتمالية **Prob** كل النماذج (0.6241، 0.9081)، أكبر من 5% و بالتالي قبول الفرضية العدمية  $H_0$  بمعنى أن تباين البواقي ثابت عبر الزمن.

أما بالنسبة لدراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء، قمنا بإجراء اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**، والذي أسفر عن قيم احتمالية (0.2850، 0.6215)، أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية العدمية  $H_0$ ، وبالتالي عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي.

## 5. خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على أثر الفساد على التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1984-2017، وقد خلصت دراستنا إلى وجود تأثير إيجابي معنوي على التنمية المستدامة معبرا عنها بالادخار الصافي المعدل لكل من الهيكل العمري للسكان ووفرة الموارد والفساد ومؤشر المساءلة والديمقراطية في المدى الطويل، ونفس العلاقة كانت بين الادخار الصافي المعدل والفساد ومؤشر المساءلة والديمقراطية في المدى القصير، وقد ربطت التنمية المستدامة علاقة سلبية معنوية مع التجارة الخارجية في الأمد الطويل، ونفس العلاقة ربطت التنمية المستدامة في الأجل القصير بكل من حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والهيكل العمري للسكان وإجمالي تكوين رأس المال الثابت ومؤشر مستوى الديمقراطية وكذا مؤشر نوعية البيروقراطية، وهذه النتائج كلها توحى باستفحال الفساد في جميع قطاعات الدولة الجزائرية: الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى البيئية، وضعف المساءلة والديمقراطية والشفافية والعدالة الاجتماعية واستنزاف الثروات الطبيعية (البترو) والاعتماد المطلق على عائداتها من أجل تحقيق تنمية والإهمال الكبير للثروة البشرية كلها عناصر تحد من بلوغ الدولة الجزائرية لأهداف التنمية المستدامة المسطرة من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 2015 والتي يرجى بلوغها سنة 2030.

بناء على هذه النتائج، نوصي بضرورة المضي في إصلاحات تمس جميع القطاعات بدون استثناء، مع التركيز على تكوين العنصر البشري وتوعيته، ومراعاة خصوصية الدولة والمجتمع الجزائريين.

### قائمة المراجع:

- بن مالك عمار ودهان مُحمَّد (2017)، دور الاستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر الفترة 2001-2014، مجلة دراسات اقتصادية. 01(04)، ص 132-151.
- بوطورة فضيلة و سمالي نوفل (2019)، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر، مجلة مركز سيادة القانون ومكافحة الفساد. 19(01)، ص 2-19.
- بن عزوز مُحمَّد (2017)، الفساد الإداري والاقتصادي وآثاره و آليات مكافحته، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية. 07(01)، ص 197-219.
- بوزاهر سيف الدين وبن بوزيان مُحمَّد، (2019)، أثر إيرادات المحروقات على البيئة المؤسساتية و السياسية -دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2018)، مجلة الاقتصاد والمالجمان، 17 (01)، ص 242-268.
- حسن علي عبد الزهرة و شومان عبد اللطيف حسن ، (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، مجلة العلوم الاقتصادية، 09(34)، ص 174-210.
- حماس عمر، (2016/2017) جرائم الفساد المالي وآليات مكافحتها في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، الجزائر، ص 08.
- حميدي بني خالد حمود (2017)، أثر الفساد على الرفاهية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 06 (02)، ص 136-152.

- خواص مصطفى (2012)، الفساد السياسي في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدنمرك.
- دارون أسيموغلو وجيمس روبنسون(2014)، ترجمة بدرا حامد، لماذا تفشل الأمم؟، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
- شبيبي عبد الرحيم و شكوري سيدي مُحمَّد(2019)، الجودة المؤسساتية والتنمية المستدامة في الدول العربية، مجلة التنمية والسياسيات الاقتصادية، 21 (01)، ص 07-54.
- صامويل هنتغتون (1999)، ترجمة: الشايب طلعت، صدام الحضارات إعادة صنع النظام العالمي، روكفولار سونتر، نيويورك.
- صندوق النقد الدولي (2019)، التصدي للملاذات الضريبية - حقيقة الشبكة المظلمة، مجلة التمويل والتنمية، 56(03)، متاح على الرابط التالي: <https://www.imf.org>
- عقون شرف وآخرون (2018)، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة. 02 (عدد خاص)، ص 195-212.
- عليمات خالد عيادة نزال (2015)، انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الأردن-، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- فتح الله مُحمَّد (2016)، العلاقة بين الفساد والتنمية، مذكرة ماجستير ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.
- فرميش مليكة (2012)، دور الدولة في التنمية، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قسنطينة 01، الجزائر.
- فلاح صالحي عمر (2004)، "التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر في الجنوب"، مجلة العلوم الاقتصادية 03 (03)، ص 01-20.

- قنادزة جميلة، (2018/2017)، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، الجزائر، ص 145.
- كربالي بغداد(2005)، نظرة عامة حول التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، 5(08)، 53-71.
- منظمة الشفافية الدولية (2016)، الناس والفساد دراسة مسحية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص 03-06-17، متاح على الرابط التالي: <https://www.africa-newsroom.com>، تم الاطلاع عليه يوم 2019/03/03.
- يحي مناصري و بوشو مُجد نجيب(2017)، أثر الفساد على التنمية الاقتصادية في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية.05(02)، ص 234-251.
- Acemoglu, D., & Verdier, T. (2000). The choice between market failures and corruption. *American economic review*, 90(1), 194-211.
- Alfada, A. (2019). The destructive effect of corruption on economic growth in Indonesia: A threshold model. *Heliyon*, 5(10), e02649.
- Boussalham, H. (2018). The Consequences of Corruption on economic growth in Mediterranean countries: Evidence from Panel data analysis.
- Brunetti, A., Kisunko, G., & Weder, B. (1997). *Institutional obstacles to doing business: region-by-region results from a worldwide survey of the private sector* (Vol. 1759). World Bank Publications.
- Chekouri, S. M., Chibi, A., & Benbouziane, M. (2017). Algeria and the natural resource curse: oil abundance and economic growth. *Middle East Development Journal*, 9(2), 233-255.
- Egger, P., & Winner, H. (2005). Evidence on corruption as an incentive for foreign direct investment. *European journal of political economy*, 21(4), 932-952.
- Knack, S., & Keefer, P. (1995). Institutions and economic performance: cross-country tests using alternative institutional measures. *Economics & Politics*, 7(3), 207-227.

- Leff, N. H. (1964). Economic development through bureaucratic corruption. *American behavioral scientist*, 8(3), 8-14.
- Lui, F. T. (1985). An equilibrium queuing model of bribery. *Journal of political economy*, 93(4), 760-781..
- Neve, M., & Hamaide, B. (2017). Environmental Kuznets curve with adjusted net savings as a trade-off between environment and development. *Australian Economic Papers*, 56(1), 39-58.
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The quarterly journal of economics*, 110(3), 681-712.
- Mai Bình, D., & Trần Thị Kim, O. (2017). Effects of Corruption on Economic Growth-Empirical Study of Asia Countries. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research (IJIR)-online*, PP. 791-804.
- Triumph ,o., Awe, T. (2012). Empirical nexus between corruption and economic growth (GDP): a cross country econometric analysis. *International Journal Of Scientific And Research Publications*, 2(8), 1-6.
- Marchini, P. L., Mazza, T., & Medioli, A. (2020). Corruption and sustainable development: The impact on income shifting in European international groups. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(2), 717-730.
- Pulok, M. H. (2010). The impact of corruption on economic development of Bangladesh: evidence on the basis of an extended Solow model.
- Absalyamova, S., Absalyamov, T., Khusnullova, A., & Mukhametgalieva, C. (2016, August). The impact of corruption on the sustainable development of human capital. In *Journal of Physics: Conference Series* (Vol. 738, No. 1, p. 012009). IOP Publishing.
- Aidt, T. S. (2011). Corruption and sustainable development. *International handbook on the economics of corruption*. 2, 3-51.
- Tullock, G. (1996). Corruption theory and practice. *Contemporary economic policy*, 14(3), 6-13.
- Williams, C. C., & Kedir, A. M. (2016). The impacts of corruption on firm performance: Some lessons from 40 African countries. *Journal of Developmental Entrepreneurship*, 21(04), 1650022.
- Hamilton, K. (2006). *Where is the wealth of nations?: measuring capital for the 21st century*. World Bank Publications, p49.

- Wang, Y., & You, J. (2012). Corruption and firm growth: Evidence from China. *China Economic Review*, 23(2), 415-433.

-<https://freedomhouse.org>.

-<http://www.transparency.org>.

-<https://www.prsgroup.com>.

-<https://data.worldbank.org/indicator>

-<https://www.doingbusiness.org>.

## دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-2015

### An analytical study of the factors affecting the algerian dinar exchange rate during the period 1993-2015

د.تومي امينة<sup>1</sup>، د.حدوش شروق<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان- (الجزائر)، amina.toumi@univ-tlemcen.dz

<sup>2</sup> جامعة ابو بكر بلقايد - تلمسان- (الجزائر)، chourouk.haddouche@univ-tlemcen.dz

#### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الجزائري خلال الفترة ما بين 1993-2015 باستعمال المنهج التحليلي . و من النتائج المتوصل إليها أن سعر الصرف متغير اقتصادي يؤثر و يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية، و التي عرفت بشكل عام تحسن في فترة الدراسة ولكن ما يعيب الاقتصاد الجزائري هو أن مصيره مربوطا بأسعار النفط هذا ما يجعله رهين التغيرات الحاصلة في السوق البترولية العالمية. كلمات مفتاحية: سعر الصرف ، المتغيرات الاقتصادية الكلية ، اسعار النفط ، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات F30: jel

#### Abstract:

The aim of this study is to try to know the most important economic variables affecting the exchange rate of the Algerian dinar during the period 1993-2015 using the analytical method .

from the results reached that the exchange rate is an economic variable that affects and is influenced by a group of macroeconomic variables, Which was generally known to improve during the study perio , but the disadvantage of the Algerian economy is that its fate is tied to oil prices, which makes it hostage to changes in the global oil market .

**Keywords:** Exchange rate, macroeconomic variables, oil prices, Algerian economy.

**JEL Classification Codes:** F30

## 1. مقدمة:

تقوم الدول بالمتاجرة فيما بينها لنفس السبب الذي يدفع الأفراد و الأقاليم لمبادلة السلع والخدمات ، ألا و هو الحصول على منافع التخصص ، ونظرا لكون الدول مثلها مثل الأفراد، لا يمكنها إنتاج جميع السلع، فإن الكل يستفيد من قيام كل دولة بإنتاج السلع التي تتميز ، و سد ما تحتاج إليه من خلال مبادلة الفائض من هذه السلعة بالسلع المنتجة في دول أخرى، و نفس الحال بالنسبة لقطاع الخدمات . ويتبين من هذا أن التعاملات الدولية هي إمتداد للتعاملات المحلية، و في كلتا الحالتين تحقق التجارة فوائد التخصص. إن المعاملات داخل دولة ما تتم تسويتها بنفس عملة الدولة ، و لكن في واقع الأمر أنه لا توجد عملة دولية، فلكل دولة عملتها الخاصة التي يتم إصدارها من البنك المركزي و تستخدم لتمويل معاملات وهو الأمر الذي يجعل التجارة في السلع و الخدمات و تحويلات رؤوس الأموال بين الدول تقتضي إجراء عملية تحويل بين العملات . أي نحن في هذه الحالة بصدد التعامل بمصطلح سعر الصرف الذي يعرف بأنه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى، و كل دولة تعتمد على نظام صرف معين بحيث أن أسعار العملات لا تتميز بالثبات، فقد تتغير بالزيادة أو النقصان، بناء على ما يؤثر فيها، سواء كانت إجراءات إدارية، أو تأثيرا اقتصاديا ، يظهر من خلال آلية العرض والطلب على العملة في سوق الصرف.

و نظرا للدور الهام الذي سعر الصرف يؤديه في العلاقات الاقتصادية الدولية حيث أن المعاملات التجارية تتم على أساس أسعار الصرف الدول المتعاملة مع بعضها البعض و لهذا تعتبر عملية تحديد سعر الصرف عملية جد مهمة و مثيرة لكثير من الجدل ، بحيث نجد عدة نظريات و النماذج لتفسير عدم استقرار سعر الصرف بحيث توالي وتطورت هذه النظريات نتيجة النقائص والانتقادات الموجهة لكل منها .

### اشكالية الدراسة :

و من خلال ما سبق قمنا بطرح الاشكالية التالية:

ما هي العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار الجزائري؟

### فرضيات الدراسة:

- يتغير سعر صرف الدينار الجزائري حسب التغير في المتغيرات الاقتصادية .

## أهداف الدراسة :

- إبراز العوامل التي تؤثر في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1993-2015 .
- توضيح الآلية التي يتأثر بها سعر صرف الدينار الجزائري مع كل عامل .
- دراسة العلاقة الرابطة بين المتغيرات الاقتصادية و سعر صرف الدينار الجزائري

## منهجية الدراسة :

تم استخدام المنهج التحليلي الذي يهدف الى تحليل الدراسات التي تتوفر مع مشكلة الدراسة ، و تحليل المعطيات و البيانات و الاحصائيات المتعلقة بالعوامل المؤثرة في سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993-2015.

## 2. الاطار النظري للدراسة :

إن أسعار صرف العملات النقدية في البلدان تتعرض إلى ضغوط اقتصادية و مالية و سياسية فتتغير نتيجة هذه الضغوط ، بحيث أن هناك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تغيير في سعر الصرف أو سعر العملة النقدية مقابل العملات النقدية الأخرى باعتباره مؤشر من مجموع المؤشرات التي تستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية ، ولأن الاقتصاد علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث و يستجيب له لا يخرج سعر الصرف في ذلك عن نطاق بقية المتغيرات المكونة للفاعليات الاقتصادية ومن هذا المنطلق تبرز لنا مجموعة من العوامل تؤثر على هذا الأخير لنميز بين عوامل اقتصادية متمثلة في أسعار البترول

و معدلات النمو الاقتصادي التضخم المديونية الإنفاق العام. والتي سنتطرق إليها بالتفصيل من خلال توضيح مفهومها وطبيعة العلاقة بينها وبين سعر الصرف بالإضافة إلى دراسة تحليلية لهذه المتغيرات خلال الفترة ما بين 1993-2015 و أخرى غير اقتصادية يمكن إجمالها في مايلي:

## 1.2 الاضطرابات و الحروب:

إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف و لا سيما في المدى القصير و أحيانا على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية و حالات الحروب الداخلية و الخارجية و التي تؤثر على أوضاع التجارة و الصناعة و الزراعة المال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي و بالتالي تغير سعر الصرف حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية و الأمنية و تنخفض كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب التدمير أو تعطيل المرافق العامة و الخاصة فضلا عن الانخفاض في الصادرات و غيرها من التأثيرات المباشرة و غير المباشرة و التي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني .

## 2.2 الإشاعات و الأخبار

إن تعدد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف الأجنبي سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة فأحيانا تصدر الإشاعات من بعض المتعاملين أنفسهم حول مستقبل عملة ما و لكن التأثير يحدث يحدث خلال وقت قصير و لا تلبث السوق أن تستعيد استقرارها (عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، 2011).

## 3. الدراسات التجريبية السابقة:

من بين الدراسات التي اجريت في هذا المجال دراسة (Kazi & Azmal & Dulal 2013)، حيث قام بتحليل محددات سعر الصرف للدولار الأمريكي من حيث العملة البنغلاديشية في إطار النهج النقدي في الفترة 1984-2012، و قد اعتمد الباحث على نموذج ADF و ARDL و نموذج VECM و توصل إلى أن سعر الصرف الحقيقي و متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على سعر الصرف الحقيقي تشكل ناقل متجانس و مخزون الأموال و زيادة عبء خدمة الديون يؤديان إلى انخفاض حقيقي في قيمة العملة، في حين يؤدي ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى ارتفاع حقيقي في قيمة العملة. و علاوة على ذلك، فإن عدم الاستقرار السياسي له أثر سلبي كبير على قيمة العملة المحلية.

-دراسة (صباح نوري عباس ) اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005 اعتمد على النموذج القياسي لمعالجة اشكالية البحث ، و قد اظهرت الدراسة وجود تأثير قوي للتضخم على سعر الصرف التوازني (صباح نوري عباس 2008).

اما مشهور هذلول بربور (2008) فقد حاول تحديد العوامل المؤثرة في انعكاس التحركات في اسعار الصرف العملات الاجنبية على مؤشرات الاسعار المحلية في الاردن خلال الفترة 1985-2006 ،وقد اظهرت نتائج تحليل الانحدار الاتجاهي وجود علاقة قوية بين اثر التحركات في اسعار صرف العملات الاجنبية على المؤشرات الاسعار في الاردن ، و ان استجابة مؤشر اسعار تجارة الجملة في اسعار الصرف كانت اكبر من استجابة مؤشر اسعار المستهلكين ، و وجود اثر ايجابي و قوى بين اثر صدمة الطلب و صدمة العرض ، على انتقال اثر التحركات في اسعار صرف العملات الاجنبية الى المؤشرات الاسعار المحلية في الاردن ( مشهور هذلول بربور 2008).

دراسة (مراد عبد القادر) فقد حاول تحليل اثر المتغيرات النقدية المتمثلة في المستوى العام للأسعار ،الأرصدة النقدية الحقيقية ، و سعر الخصم على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003 ،باستخدام نموذج التعديل الجزئي،و قد توصل الباحث الى ان هناك علاقة طردية و مباشرة بين سعر الصرف التوازني طويل الأجل و المستوى العام للأسعار و هو المتغير الوحيد الذي يسبب ارتفاع سعر صرف الدينار (مراد عبد القادر، 2010-2011) .

كما عاجلت دراسة (إيمان عبد الغفار ) العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف في السودان للفترة (1990-2011) باستخدام نموذج قياسي لتحديد مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف خلال فترة الدراسة. تفترض الدراسة تأثر سعر صرف العملة الوطنية بالتغيرات التي تحدث في المؤشرات الاقتصادية ،و خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية : هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم المحلي وسعر الصرف كما ان هناك علاقة طردية بين سعر الصرف كمتغير تابع والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي و حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي كمتغير مستقل. كذلك يؤثر الفرق بين قيمة حجم الصادرات وحجم الواردات سلبي على سعر الصرف اذا كان حجم الواردات أكبر من حجم الصادرات (إيمان عبد الغفار الطاهر 2013).

4. دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة في سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1993-2015:

1.4 تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي :

الجدول 1: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة 1993-2015

السنوات	دولار/DA	السنوات	دولار/DA
1993	23,3	2004	77,3
1994	35,05	2005	73,3
1995	47,6	2006	73,2
1996	54,7	2007	69,3
1997	57,6	2008	64,5
1998	58,7	2009	72,6
1999	66,6	2010	74,4
2000	75,2	2011	72,9
2001	77,2	2012	77,5
2002	77,2	2013	78,6
2003	79,6	2014	86,98
/	/	2015	107,27

المصدر: معطيات البنك العالمي

لقد قدر سعر صرف الدينار الجزائري سنتي 1993-1994 بـ 23.3 - 35.05 على التوالي

إلى غاية مارس من سنة 1994، أين تم تخفيض الدينار وهذا التخفيض كان في مرحلتين بمجموع

70، وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام تعويم المدار بين البنك المركزي و البنوك

التجارية، وواصل الاستقرار ليصل 58.7 سنة 1998 ليستمر بالارتفاع بنسب متقاربة خلال الفترة

ما بين 1999-2005 بمتوسط 75.2، وتجدر الإشارة انه في جانفي 2003 قام البنك المركزي

بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2 % و 5 %، وهذا الإجراء كان بهدف الحد من تطور

الكتلة النقدية المتداولة في السواق الموازية و ابتداء من سنة 2006 شهد هذا الأخير تحسنا ملحوظا، راجع لارتفاع أسعار البترول و احتياطات الصرف الأجنبي مما ساهم في تعزيز استقرار سعر الصرف و تقوية المركز المالي الخارجي للجزائر.

#### 2.4 تحليل العلاقة بين احتياطي الصرف الاجنبي و اسعار البترول :

يعتبر قطاع المحروقات القطاع الأساسي الذي يتركز عليه اقتصاد دول النفطية ، كما يمثل العامل الرئيسي المعزز للتوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. وقد أسهم في احتياطي الصرف الأجنبي الذي يستعمله البنك المركزي للإدارة والحفاظ على استقرار العملة من تدخله في سوق الصرف لإعادة الاعتبار لقيمة العملة في حالة انخفاض سعر الصرف ، وسنوضح فيما يلي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف و أسعار النفط (سمية موري،عبد الحميد لخديمي، 2015،ص 152).

سيتم تحديد طبيعة هذه العلاقة انطلاقا من أن النفط مسعر بالدولار اثر سعر الصرف الدولار على أسعار النفط يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط ،من خلال ل اثر مباشر و اثر غير مباشر بحيث يتمثل الأثر المباشر في أن انخفاض سعر صرف الدولار في أسواق النفط يساهم في ازدياد المضاربات في عقود النفط الأمر الذي يؤدي ارتفاع أسعار النفط، أما الأثر الغير مباشر يكون من خلال تأثير سعر الصرف على قوى العرض والطلب على النفط فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية والقوة الشرائية للدول المصدرة ،هذا ما يجعلها غير قادرة على توفير الأموال اللازمة لزيادة طاقتها الإنتاجية، هذا ما يساهم في انخفاض العرض مقارنة بالطلب وبتالي ارتفاع أسعار النفط.

يساهم الارتفاع في أسعار النفط في خفض الدولار، وهذا راجع إلى ارتفاع فاتورة الواردات النفط الأمريكية، هذا ما يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات كما أن الدول المنتجة للنفط والتي تباع منتجاتها بدولار ،ستعاني من انخفاض القيمة الشرائية للدولار وذلك لمتطلباتها الشرائية من أسواق خارجية هذا ما يدفع برفع سعر البرميل و ذلك للتعويض عن هذا الانخفاض في القوة الشرائية.

الجدول 02 : تحليل تطور احتياط الصرف الأجنبي و أسعار البترول خلال الفترة 1993- 2015

السنوات	احتياط صرف اجنبي	السنوات	احتياط صرف اجنبي
1993	1,5	2004	43,11
1994	2,6	2005	56,18
1995	2,1	2006	77,78
1996	4,2	2007	110,18
1997	8,05	2008	143,1
1998	6,84	2009	148,91
1999	4,4	2010	162,22
2000	11,9	2011	182,22
2001	17,96	2012	190,66
2002	23,11	2013	185,27
2003	32,94	2014	178,94
/	/	2015	144,13

المصدر : معطيات البنك العالمي BM

تجدر الإشارة أن أسعار البترول تراجعت في السوق العالمية خلال الفترة ما بين 1990-1995 حيث انخفضت من 24 دولار للبرميل سنة 1990 الى 18.43 ليبدأ تدريجيا في الارتفاع ليحقق قطاع المحروقات في الفترة ما بين 1997-1999 اعلى حصيلة له في سنة 1997 بقيمة 13100.8 مليون دولار أمريكي ، ليبدأ احتياط العملات هي أيضا في ارتفاع تزامنا مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ، و منذ سنة 2000 و بسبب الطفرة السعرية في أسعار البترول و الذي سجل متوسط قدر ب 62.72 دولار للبرميل خلال الفترة ما بين 2000-2013 ، و مما هو معلوم إن الساحة العالمية تشهد عدم استقرار في أسعار صرف العملات الدولية ، كذا تقلبات في أسعار البترول وهو ما حدث ابتداء امن الثلاثي الأخير من 2014 انهارت أسعار البترول بما يقارب 45 وهو ما أدى إلى انخفاض احتياط الصرف الأجنبي حيث فقدت 34.81 مليار دولار ما بين 2014 و 2015 .

### 4.3. تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة ما بين 1993-2015:

ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية (رمزي زكي، 1987، ص 7)، ويبيّن أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل ومن هنا تبرز لنا علاقة ميزان المدفوعات بسعر الصرف و التي سنوضحها كما يلي :

أي اختلال أو عدم توازن في ميزان المدفوعات سيؤثر حتما على سعر الصرف، لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة بلد ما بالعالم الخارجي ، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فان ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز ، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد ، والعكس في حالة حصول فائض في ميزان مدفوعات وسنوضح طبيعة العلاقة كما يلي :

- العجز في ميزان المدفوعات ← الطلب على العملة الأجنبية < العرض من العملة الأجنبية و العرض من العملة المحلية < الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع سعر الصرف الأجنبي انخفاض قيمة العملة المحلية انخفاض أسعار الصادرات و زيادة قدرتها التنافسية ارتفاع أسعار الواردات ← زيادة الصادرات انخفاض الواردات ← توازن ميزان المدفوعات .
- الفائض في ميزان المدفوعات ← الطلب على العملة الأجنبية > العرض من العملة الأجنبية العرض من العملة المحلية > الطلب على العملة المحلية ← انخفاض سعر الصرف الأجنبي ارتفاع قيمة العملة الوطنية ← ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض قدرتها التنافسية انخفاض أسعار الواردات وارتفاع قدرتها التنافسية ← انخفاض الصادرات زيادة الواردات ← توازن ميزان المدفوعات.

الجدول 03: تحليل تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة ما بين 1993-2015 (الوحدة:مليار دولار)

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات
1993	-0,01	2004	9,25
1994	-4,38	2005	16,94
1995	-6,32	2006	17,73
1996	-2,09	2007	29,55
1997	1,16	2008	36,99
1998	-1,74	2009	3,85
1999	-2,38	2010	15,32
2000	7,57	2011	20,14
2001	6,19	2012	12,05

0,13	2013	3,66	2002
-5,88	2014	7,47	2003
-27,53	2015	/	/

المصدر: معطيات البنك العالمي

- من خلال الجدول يلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل رصيذا سالبا بحيث بلغت حدة هذا العجز 6.32 مليار دولار سنة 1995 و يفسر العجز في هذه الفترة أي ما بين 1993-1996 الى العجز في ميزان راس المال خاصة سنتي 1994 و 1995 وكذلك العجز الذي حققه الميزان الجاري خاصة سنة 1994 و الذي بلغ 0.26 مليار دولار نتيجة تناقص حصيلة الصادرات النفطية و ارتفاع الواردات التي بلغت 9.15 مليار دولار ، وهذا الارتفاع بسبب تدني مستويات العرض كنتيجة لضعف مستوى الجهاز الإنتاجي، ولكن هذا الأخير سرعان ما شهد تحسن سنة 1997 نتيجة التحسن الذي شهدته أسعار المحروقات، ما جعله يحقق فائض قدر ب 5.69 مليار دولار و هذا ما سمح بتحقيق فائض في رصيد ميزان المدفوعات ب 1.16 مليار دولار، ليعود مرة أخرى إلى العجز في كل من سنتي 1998 ب 1.74 مليار دولار و سنة 1999 ب 2.38 مليار دولار بسبب الانهيار الحاد في أسعار البترول. و ابتداء من سنة 2000 الى غاية سنة 2008 سجل ميزان المدفوعات فائضا متتابعا ليصل إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع أسعار البترول، و الذي أدى إلى تراكم احتياطات سعر الصرف و انتعاش ميزان المدفوعات ليسجل هذا تذبذبات في الرصيد خلال الفترة ما بين 2009 و 2013 بسبب التذبذبات التي شهدتها أسعار النفط خاصة الانخفاض الحاد في كل من سنة 2009 و 2013 ليعود الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى حالة السلب بسبب انخفاض احتياطات أسعار الصرف و التدهور المستمر لأسعار النفط.

4.4. تحليل تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1993-2015 :

المديونية الخارجية الإجمالية تساوي في تاريخ محدد مجموع الالتزامات التعاقدية الجارية التي تسمح بتسديد المقيمين لدولة ما اتجاه غير المقيمين، و المستوجبة ضرورة دفع الأصل مع أو بدون فوائد أو دفع فوائد مع أو بدون تسديد الأصل. بعدما كان الاقتراض ملجأ لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية أصبح عبئا على اقتصاديات الدول النامية و عنصرٌ من عناصر تسرب الدخل الوطني (العوامل المؤثرة على سعر الصرف، <http://www.fxlords.com/ar>).

كما إن هذا الأخير كان وسيلة تمكننا من سد العجز في ميزان المدفوعات أصبح الإفراط فيه عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز، فخدمات الديون تعد أهم العوامل المسببة للعجز في الميزان الجاري و في حساب العمليات الرأسمالية، بسبب مدفوعات الفائدة و الأقساط و بالتالي إن مستوى الدين العام مؤثر كبير على أسعار الصرف. لقد قامت العديد من الدول باستدانة مبالغ ضخمة وتجد صعوبة في خدمة الديون. يؤدي هذا الأمر إلى وجود حالة من الشك بشأن ما إذا كانت الدولة ستتخلف في عملية الدفع، مما سيحد من الاستثمارات الخارجية حيث تنخفض احتمالية إسترداد المستثمرين لأموالهم.

كما يمكن الحصول على الديون محليًا ولكن إذا ما لم يكن هذا كافيا فستكون الدولة بحاجة إلى التطلع إلى الإستثمار الأجنبي؛ بيع السندات للأجانب وخفض أسعار هذه السندات لجذب عدد أكبر من المشترين ، مما يؤدي إلى خفض سعر الصرف (هوشيار معروف، 2005، ص308).

الجدول رقم 04: تحليل تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة ما بين 1993-2015

السنوات	المديونية الخارجية	السنوات	المديونية الخارجية
1993	25,72	2004	21,82
1994	29,48	2005	17,19
1995	31,57	2006	5,6
1996	33,64	2007	5,6
1997	31,22	2008	5,58
1998	30,47	2009	5,68
1999	28,31	2010	5,53
2000	25,26	2011	4,41
2001	22,57	2012	3,69
2002	22,64	2013	3,39
2003	23,35	2014	3,73
/	/	2015	3,02

المصدر: معطيات البنك العالمي

-تجدر الإشارة أن المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1986-1993 شهدت مجموعة من تقلبات نحو الارتفاع، والتي كانت مصاحبة لانخفاض في أسعار النفط والمتزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي لينتج عنه انخفاض في معدلات النمو و ارتفاع في حجم المديونية الخارجية، لتحقيق أعلى معدل خلال هذه الفترة قدر بـ 28.9 مليار دولار لتتخفص تدريجيا وصولا إلى 25.7 مليار دولار سنة 1993.

-بلغ متوسط معدل المديونية الخارجية 30.52 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 بحيث تميزت هذه المرحلة بجملة من الإجراءات، اتخذتها الجزائر من اجل التصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري ففي سنة 1994 تحصلت الجزائر على قرض بما يعادل قيمة 260 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مما ساهم في ارتفاع ديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة 3.76% و 13.18% من سنة 1994 الى 1996، كما ان الجزائر في هذه المرحلة قامت بتأجيل تسديد حوالي 50 من الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة الديون مع نادي باريس و لندن، وفي سنة 1997 شهد الجزائر نقطة تحول في مسار المديونية الخارجية لتأخذ مسارا تنازليا فسجلت مايقارب 31.22 مليار دولار لتصل إلى 25.6 مليار دولار وهذا راجع إلى اتفاق القرض الموسع سنتي 1997-1998 بنسبة 14.17 و 13.3 على التوالي ومع ارتفاع أسعار النفط سنة 1999 اين بلغ 17.91 دولار أمريكي، انخفضت نسبة خدمة الديون إلى 39.1 دولار امريكي، و بعد هذه الفترة شهدت ارتفاع طفيف ما اجبر الجزائر للاقتراض بغية تغطية العجز في ميزان المدفوعات الذي سجل سنة 2001 كما شهدت هذه الأخيرة ارتفاعا سنة 2003 بسبب انخفاض أسعار الدولار مقابل العملات الأخرى.

-لستمر بالانخفاض لتصل إلى حوالي 5.61 مليار دولار سنة 2006، ومن أهم أسباب هذا الانخفاض ارتفاع أسعار البترول وبتالي الحصول على عائدات بالعملات الأجنبية بما يعادل 60 مليار دولار لتبقى المديونية الخارجية ثابتة نسبيا.

#### 5.4. تحليل تطور معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة ما بين 1993-2015 :

تعتبر الكتلة النقدية من بين أهم العوامل المؤثرة على مستوى النشاط الاقتصادي ، وتشكل مقابلات الكتلة النقدية أساس الإصدار النقدي و تعتبر احتياطات الصرف الأجنبي ابرز مكونات هذه المقابلات في حين أن العلاقة بين سعر الصرف و الكتلة النقدية تأخذ اتجاهين :

- الاتجاه الأول تأثير تغير الكتلة النقدية على سعر الصرف فكل زيادة في عرض النقدي تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف ، وبالمقابل انخفاضه يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف حيث أن زيادة كمية النقود في الداخل أكبر منها في الخارج، يساعد على انخفاض سعر الفائدة في الداخل بالنسبة للخارج ومن ثم زيادة عرض العملة المحلية وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدلالة العملة الأجنبية أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية.

- الاتجاه الثاني يكون تأثير سعر الصرف على الكتلة النقدية من خلال تأثيره على السيولة البنكية بحيث ارتفاعه او نقصانه يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض السيولة البنكية.

الجدول 05: تحليل تطور معدل نمو الكتلة النقدية خلال الفترة ما بين 1993-2015 (الوحدة مليار دولار)

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية	السنوات
11,43	2004	21,6	1993
10,93	2005	15,31	1994
16,41	2006	10,51	1995
24,17	2007	14,44	1996
16,03	2008	18,19	1997
3,1	2009	47,27	1998
15,4	2010	12,36	1999
19,9	2011	13,03	2000
10,9	2012	22,29	2001
8,4	2013	17,3	2002
14,6	2014	15,6	2003
0,1	2015	/	السنوات

المصدر : معطيات البنك المركزي الجزائري

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع سجلت معدل نمو بـ 21.6 و هذا راجع لما كانت تعانيه الدولة من عجوزات متتالية و التي كانت تغطي من قبل الإصدار النقدي و بالإضافة لما كانت تعانيه الجزائر من تدهور الوضع المالي للمؤسسات و ارتفاع حجم المديونية الخارجية. أما في الفترة ما بين 1994-1997 فقد بلغ متوسط معدل نمو حجم النقد

14.61 و هذا ما نتج عن برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي، الذي كان من أهم أهدافه هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، و مع انتهاء برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي لوحظ ارتفاع بمعدل 47.27 لكن سرعان ذلك انخفض سنة 1999 نتيجة إتباع السياسة التقشفية التي من شأنها تخفيض حجم الإنفاق و ماهي إلا سنة واحدة حتى تبدأ وتيرة الكتلة النقدية بالارتفاع المتسارع خلال الفترة ما بين 2000 و 2004.

- ويرجع تفسير ذلك لعاملين أساسيين و هما الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية التي ارتفعت من 7280 مليار دج سنة 1998 إلى 44179 مليار دج سنة 2005، إضافة إلى تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي واستمر هذا الارتفاع أثناء فترة تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي لتشهد الفترة ما بين 2009-2015 تذبذبات ما بين الانخفاض و الارتفاع لتسجل هذه الأخيرة انخفاض شديد في كل من سنة 2009 و 2013 و 2015 نتيجة انخفاض أسعار البترول و كنتيجة لذلك انخفاض الأرصدة الخارجية و من ثم انخفاض حجم الكتلة النقدية.

#### 6.4. تحليل تطور سعر الفائدة خلال الفترة ما بين 1993-2015:

يتحدد معدل صرف عملة الدولة بعدد كبير من المتغيرات، وأهم هذه المتغيرات معدل الفائدة، و يقصد هنا بمعدل الفائدة الحقيقي و الذي هو معدل الفائدة الاسمي مطروحا منه معدل التضخم .

أسعار الفائدة تؤثر أيضا على سعر الصرف فحركة رؤوس الأموال الدولية وانتقالها ما بين الاقتصاد الدولي، أما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية البلدان فان ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه، مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل وبالتالي تدهور سعر صرفها أما في حالة ارتفاع سعر الفائدة سيزيد من تدفقات رؤوس الأموال إلى الخارج هذا ما يحدث خلا في التوازن بين الطلب و العرض، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية ما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها و انخفاض قيمة النقد المحلي.

كما ان ارتفاع معدلات الفائدة تساهم في تقليص حجم الاستثمارات والتأثير سلباً على أداء الاقتصاد الكلي، ومن ثم يتراجع الجهاز الإنتاجي في قدرته على تغطية الطلب الكلي الذي يجعل الاقتصاد المحلي أمام حتمية اللجوء إلى الاستيراد من الخارج ومن جهة أخرى نسجل تراجع في حجم الصادرات الأمر الذي يساهم في انخفاض الطلب على العملة الوطنية (مراد عبد القادر 2010-2011، ص 7).

## الجدول 06 : تحليل تطور سعر الفائدة خلال الفترة ما بين 1993-2015

السنوات	سعر الفائدة	السنوات	سعر الفائدة
1993	17.5	2001	8
1994	17.63	2002	6.63
1995	18	2003	6.5
1996	16.33	2004	6.5
1997	14	2005	4.5
1998	9.25	2006	4.5
1999	8.5	2007	3.3
2000	8.5	2008	3.9

المصدر: معطيات البنك المركزي الجزائري

## 7.4. تحليل تطور معدل التضخم خلال الفترة ما بين 1993-2015 :

بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، يؤدي التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف ، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة ، فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ، ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقر ، فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية ، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد . نتيجة التضخم . ستقل إستيرادات الأجانب من سلع هذا البلد ، وبالتالي يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة ، هذا من جانب المستهلكين أما من جانب المنتجين المصدرين فانه كلما كانت مستويات التضخم مرتفعة في البلد المصدر للسلع زاد ذلك من تأثير انعكاس أسعار الصرف ، مما يدفع الشركات المصدرة للمواظبة على تخفيض تكاليف الإنتاج والسيطرة عليها للمحافظة على استمراريتها في السوق الدولي ، إلا إذا نجحت السياسة النقدية باستهداف مستويات تضخم منخفضة فإن ذلك سيقبل من انعكاس أسعار الصرف ، ولن يحفز ذلك المنتجين على زيادة أسعارهم كنتيجة لارتفاع الكلفة لديهم ما داموا مقتنعين بأن السياسة النقدية قادرة على المحافظة على استقرار الأسعار (هوشيار معروف، 2005، ص 197) .

الجدول 07 : تحليل تطور معدل التضخم خلال الفترة ما بين 1993-2015

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1993	20,5	2004	3,6
1994	29	2005	1,6
1995	29,8	2006	2,5
1996	18,7	2007	3,5
1997	5,7	2008	4,4
1998	5	2009	5,7
1999	2,6	2010	3,9
2000	0,33	2011	4,5
2001	4,2	2012	8,8
2002	1,4	2013	3,2
2003	2,6	2014	2,9
/	/	2015	4,7

المصدر : من اعداد الباحث بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي

نلاحظ أن متوسط معدل التضخم شهد ارتفاعا في الفترة ما بين 1993-1995 بحيث سجل اعل معدل قدر بـ 29.8 سنة 1995 و هذا الارتفاع يفسره زيادة القروض الموجهة للاقتصاد ، والتي لم تلقى أي مقابل إنتاجي بالإضافة إلى حالة الركود التي كانت تعيشها الجزائر في هذه الفترة ولكن ابتداء من سنة 1996-2000 سجل هذا الأخير متوسط قدر بـ 6.46% و يعتبر هذا المعدل أدنى معدل حققه الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال وهذا راجع لتحرير الأسعار وتعديل معدلات الفائدة بالإضافة إلى السياسة الصارمة المنتهجة في ما يخص تسيير الكتلة النقدية ، و البحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط ، و لكن بتبني برنامج الإنعاش الاقتصادي تزايد معدل نمو الكتلة النقدي ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى بمتوسط قدر بـ 2.95% خلال الفترة 2001-2004 ، و مع انتهاء برنامج الإنعاش الاقتصادي ، انخفض هذا الأخير سنة 2005 ليحقق معدلا قدر بـ 1.6% ، و ما هي إلا سنة واحدة ارتفع مرة أخرى ليحقق متوسط قدر بـ 4.25% خلال الفترة 2006-2009 بسبب الزيادة الحادة في

أسعار المواد الغذائية التي بلغت 3.4% 6.56% 7.4% على الترتيب 2006، 2007، 2008، نظرا لارتفاع الأسعار على المستوى العالمي، ويعتبر معدل التضخم المسجل في سنة 2009 أكبر معدل طوال العشرية فهو أكبر من المعدل المستهدف في المتوسط 03% كهدف نهائي للسياسة النقدية فبالرغم من انخفاض معدل التضخم على مستوى العالمي شهد معدل التضخم ارتفاعا و هذا ما يوضح ان التضخم في الجزائر ليس سببه فقط التضخم المستورد .

#### 8.4. دراسة تحليلية لتطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 1993-2012 :

الانفتاح التجاري كمؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي، والذي يقيس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية سواء كان مصدرها داخليا أم خارجيا، و انخفاض هذه النسبة يعني اعتماد اقل للدولة على الدول الخارجية وارتفاعها يعني اعتماد الدولة أكثر على العالم الخارجي كما أن ارتفاع هذه النسبة دليل على أن النمو الاقتصادي يتأثر بالظروف والصدمات من الصدمات الخارجية، وعليه سوف يشهد سعر صرف العملة المحلية حتما استقرارا و تحسن يعني انخفاض سعر صرف الحقيقي.

الجدول 08 :دراسة تحليلية لتطور مؤشر الانفتاح التجاري خلال الفترة 1993-2012 (الوحدة نسبة مئوية)

السنوات	درجة الانفتاح التجاري	السنوات	درجة الانفتاح التجاري
1993	36	2004	55,7
1994	42,5	2005	59,2
1995	48,4	2006	64,2
1996	47,5	2007	62,9
1997	45,5	2008	62,4
1998	38,9	2009	75,1
1999	43,7	2010	59,7
2000	56,9	2011	62,7
2001	52	2012	60,7
2002	66,3	2013	55,7
2003	66,3	2014	59,2
/	/	2015	64,2

المصدر : من اعداد الباحث بالاستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي

- من خلال الجدول الموالي يتضح لنا أن درجة الانفتاح التجاري بلغت 36% سنة 1993 بحيث كانت هذه الفترة مترامنة مع سياسة تطبيق تخفيض العملة ، لتشهد هذه النسبة ارتفاعا ابتداء من سنة 1994 بنسبة 48.4 % و استمرت في الارتفاع سنة 1995، و ابتداء من سنة 1996 شهدت نوعا من الانخفاض ال غاية 1998 و الذي كان راجع إلى تدهور أسعار البترول لترتفع هذه النسبة خلال الفترة 1999-2008 بمتوسط نسبة قدرت بـ 62.06 % لتحقيق أعلى نسبة سنة 2008 قدرت بـ 75.1 % ثم تراجعت هذه النسبة مرة أخرى في سنوات الأزمة المالية 2009-2010 أين وصلت الى نسبة 59.1 % لتعود مرة أخرى إلى الارتفاع بعد تحسن الأوضاع الاقتصادية من جديد لتسجل نسبة 60.7 % سنة 2012.

#### 9.4. تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-2015 :

ان النمو الاقتصادي يرتكز على زيادة الإنتاج هذا ما ينتج عنها زيادة في صادرات الدولة و بالتالي تعاضم عائدات النقد الأجنبي، و الذي يتم استغلاله في تسديد الديون الخارجية أو كإضافة لحجم احتياطات النقد الأجنبي، و هذا ما يؤثر إيجابا على سعر الصرف فالزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي تزيد من حجم الصادرات من جهة و من جهة أخرى تقلل من الواردات وبالتالي التقليل من عرض العملة المحلية التي بدورها تؤدي إلى زيادة قيمة العملة المحلية أي انخفاض سعر الصرف العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية . و من هذا المنطلق يتضح لنا مفهوم النمو الاقتصادي كعامل مؤثر في تحديد سعر الصرف هذا ما يستوجب إلى تحليل مسار تطور هذا الأخير ( سعيدة شطباني، طباش جمال، ص 315).

الجدول 09: تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1993-2015 ( الوحدة: نسبة مئوية)

السنوات	معدل النمو الاقتصادي	السنوات	معدل النمو الاقتصادي
1993	-2,1	2004	5,2
1994	-0,9	2005	5,1
1995	3,8	2006	2
1996	3,8	2007	3
1997	1,1	2008	2,4

2,1	2009	5,1	1998
3,6	2010	3,2	1999
2,8	2011	2,2	2000
3,3	2012	2,6	2001
2,8	2013	4,7	2002
4,1	2014	6,9	2003
3,8	2015	/	/

المصدر: بالاستعانة بمعطيات وزارة المالية

بلغ متوسط النمو خلال الفترة 2004-2000 نسبة 4,32% وهذا لإرتفاع أسعار البترول و تحسن الأوضاع الأمنية الأمر الذي رفع الإستثمارات الأجنبية المباشرة و الاستثمارات المحلية ، حيث إحتل القطاع الفلاحي الصدارة بنمو متوسط 6,02% .

و هذا بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الدولة و التي تهدف بالأساس إلى تحسين إنتاجية هذا القطاع متنوعا بقطاع البناء و الأشغال العمومية نمو متوسط يقارب 6% و هذا من خلال الاستثمار في مجال السكن و البنى التحتية . أما في المرتبة الثالثة نجد قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية بنمو متوسط 0,22% و هذا النمو نتيجة انتعاش قطاع النقل و الاتصالات و السياحة أما قطاع الصناعة فتشهد متوسط نمو يعادل نسبة 4,72% خلال هذه الفترة و هو معدل يفوق متوسط معدل النمو العام لكنه يعتبر ضئيلا اذا ما قورن بحجم التشجيع و التسهيلات التي عرفها مجال الاستثمار الخاص و أخيرا قطاع المحروقات اذ بلغ متوسط معدل نمو هذا القطاع يقارب 4% .

أما خلال الفترة 2005-2000 عرف معدل النمو تحسن بعكس الفترة ما بين 2006-2009 والتي شهد فيها هذا الأخير تراجع او خصوصا بعد سنة 2007 و هذا تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية و تأثيراتها في الطلب على البترول، حيث إنخفضت أسعاره و كنتيجة سجل قطاع المحروقات معدلات نمو سالبة في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا لاسيما في قطاع البناء و الأشغال العمومية حيث بلغ متوسط النمو به 9,57% و هذا في مواصلة الدولة لتنفيذ برنامجها المتعلق بتدعيم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرق و الري، قطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الإدارة العمومية إذ بلغ متوسط معدل النمو لها 6,38

% متجاوزا بذلك خدمات الإدارة العامة و التي بلغ متوسط معدل النمو لها 5,04% و هذا نتيجة إستثمارات الخواص في هذا القطاع كفروع الاتصالات و السياحة أما القطاع الفلاحي شهد تحسن ما بين سنتي 2006 و 2007 ليسجل نمو سالبا سنة 2008 بفعل الجفاف ثم عاود الإرتفاع بعد ذلك ليبلغ سنة 2009 6,2% أما فيما يخص القطاع الصناعي فحقق معدلات نمو غير كافية خاصة العمومي منه إذ تجاوزت معدلات النمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام إلا أنها غير كافية مقارنة بمختلف التحفيزات

و الميكانيزمات التي طبقت قصد دعم إنتاجية المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار.

عرف النمو خلال الفترة ما بين 2010-2015 تحسنا ضئيلا مقارنة بالفترة السابقة في

مستواه العام اذ ارتفع بمتوسط قدر ب 3% للفترة السابقة إلى 4.1% لهذه الفترة ، أما معدلات النمو القطاعية فنجد أن قطاع الصناعة خارج المحروقات بلغ متوسط معدل نمو % 2.46 خلال هذه الفترة ؛ أما قطاع الفلاحة فشهد ارتفاعا ملحوظا سنة 2011 أين بلغ ما يقارب % 9 ، في الوقت الذي حافظ فيه قطاع الخدمات على مستواه و التي تراوحت معدلات النمو لهذا الأخير بين % 6 و % 7 فضلا عن قطاع البناء والأشغال العمومية و الذي بلغ متوسط النمو فيه نسبة % 6 غير أن النمو بقطاع المحروقات تراجع بسبب تذبذب أسعار البترول.

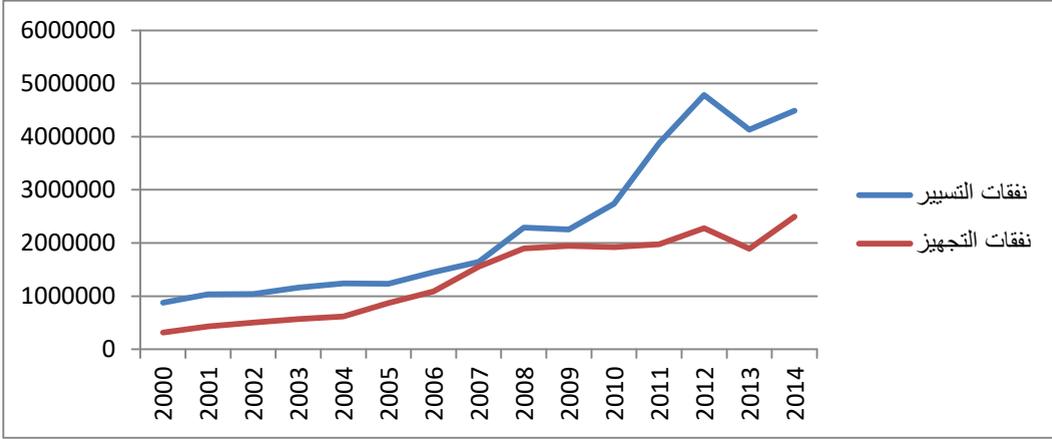
#### 10.4. تحليل تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2000-2014:

النفقة العامة هي أن تستخدم هيئة عامة مبلغا من النقود لسد حاجة عامة ، و تتم تغطيتها عن طريق الإيرادات التي تحصل عليها من الضرائب و الرسوم بالإضافة إلى القروض، و تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير و نفقات التجهيز و ذلك يعود للفرقة بين طبيعة النفقات ، فنفقات التسيير هي التي تتعلق ب تغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة اما نفقات التجهيز هي النفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية ؛ و هي عبارة عن الإستثمارات ذات الطابع إقتصادي وإجتماعي و إداري.

فالزيادة في حجم الإنفاق العام من أجل تعزيز البنية التحتية والهياكل القاعدية والعمل على تجسيد ظروف حسنة للمواطن من صحة وتعليم وسكن وتوفير ظروف مناخية مناسبة للإستثمار، كلها أمور

تتطلب حتماً اللجوء للعالم الخارجي قصد تغطية الطلب المتزايد الأمر الذي يحدث زيادة في عرض العملة المحلية وبالتالي حدوث انخفاض في قيمة العملة الوطنية.

الشكل 10: تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة ما بين 2000-2014



المصدر: من اعداد الباحثين بالاستعانة بمعطيات وزارة المالية

- من خلال المنحنى يتبين لنا : أن بداية الألفية كانت الإنطلاقة لتزايد الحجم المطلق لكل من نفقات التشغيل و التجهيز ؛ فنفقات التشغيل قفزت من 880 مليار دج سنة 2000 إلى 1232 مليار دج سنة 2005 ثم لتتزايد إلى 2290 مليار دج سنة 2008 لتتضاعف مرة أخرى بعد مراجعة الأجرور سنة 2008 حيث بلغت 4783 مليار دج سنة 2012 و سبب ذلك هو إتساع و تزايد المهام الموكلة للدولة خاصة تلك المتعلقة منها بالدفاع ، التعليم ، الصحة ، و كذا تشغيل الإدارات إضافة إلى مجمل الإصلاحات الهيكلية في إطار الإتفاقيات المنعقدة بينهما و بين الهيئات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي إبتداء من سنة 2013 ، فقد شهدت إنخفاضاً ملحوظاً هذا من ناحية أما من ناحية نفقات التجهيز فشهدت هذه الأخيرة نمو متوافقاً مع نفقات التشغيل بحيث ارتفعت من 318 مليار دج سنة 2001 لتصل إلى 2275 مليار دج سنة 2012 و لكن سرعان ما تدهورت سنة 2013 ومع سنة 2014 عادت لترتفع بشكل تدريجي أين خصصت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية و المشاريع الكبرى سعياً منها لإنعاش الإقتصاد و تحسين معدلات النمو.

## 5. خاتمة :

لقد أدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية إلى تداخل المصالح الدول و اتساع المبادلات بين مختلف أنحاء العالم و قيام التبادل بين مختلف الدول يترتب عليه ارتباطها بعلاقات دائنة و مدينة متبادلة ، و من هنا يثار كيفية تسديد هذه الحقوق و تأدية التزامات و ذلك بحسب قيمة التبادل ، هنا تأتي أهمية دراسة سعر الصرف حيث أن تسوية التبادل الدولي يتم بالعملات الأجنبية هذا ما يقود إلى بروز مشكلة نقدية لدى الأقطار المختلفة في كيفية قياس القيمة و مدى قبولها عالميا.

### ➤ النتائج المتوصل إليها :

خلاصة لما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية:

- أن ارتفاع سعر البترول خلال الفترة ما بين 2000-2013 ساهم في تعزيز احتياطات الصرف و الفائض والوفرة الكبيرين في السيولة فقد لاحظنا أن المؤشرات الاقتصادية الكلية والتي لها علاقة واثر متبادل بسعر الصرف عرفت بشكل عام تحسن في هذه المرحلة ولكن ما يعيب الاقتصاد الجزائري هو أن مصيره مربوطا بأسعار النفط هذا ما يجعله رهين التغيرات الحاصلة في السوق البترولية العالمية وهذا ما لاحظناه في الآونة الأخيرة .
- يتوجب على الجزائر استغلال احتياطي الصرف الأجنبي بأكثر عقلانية، خاصة في تنوع مصادر الدخل الوطني والإدارة الرشيدة لهذا الأخير تبدأ من تعيين مستوى الطلب الأمثل على الاحتياط، والمزيج الأمثل بين العملات الصعبة
- العمل على تنوع مصادر الدخل بعيدا عن قطاع المحروقات من خلال تطوير القطاعات الأخرى وبالتالي الوقاية من الصدمات النقدية السلبية سواء الخارجية أو الداخلية.

## 6. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي (2011) ، سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى.
- هوشيار معروف(2005)،تحليل الاقتصاد الكلي،دار صفاء للنشر و التوزيع عمان،الطبعة الاولى.

### الأطروحات:

- مشهور هذلول بربور(2008)، العوامل المؤثرة في انتقال اسعار صرف العملات الاجنبية على مؤشر الاسعار في الاردن (1985-2006) ، تخصص مصارف ، كلية العلوم المالية و المصرفية الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، الاردن.
- مراد عبد القادر(2010-2011)،دراسة اثر المتغيرات النقدية على سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة 1974-2003 ،تخصص نمذجة اقتصادية،قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر.
- ايمان عبد الغفار الطاهر(2013)،اهم العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف حالة السودان(1990-2011) (تخصص دراسات مصرفية ،، كلية الدراسات العليا،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،الخرطوم .

#### المقالات:

-KAZI mohamed kamal uddin,G.M.Azmal ali quaosar,Dulal Chandra nandi,factors(2013), affecting the fluctuation in exchange rate of the bangladesh :a co-intergration approach,the international journal of socail sciences ,Vol 18, No.1.

- صباح نوري عباس (2008)،اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للمدة 1990-2005، مجلة كلية بغداد،العدد17 .
- سمية موري،عبد الحميد الخديمي (2015)،تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر:مقاربة تحليلية و قياسية،بحوث اقتصادية عربية،العدد 71.
- رمزي زكي(1987) ،التاريخ النقدي للتخلف سلسلة عالم المعرفة العدد118،الكويت.
- سعيدة شطباني، طباش جمال،محددات سعر صرف الدينار الجزائري و دوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي - دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر الفترة 1993-2010،مجلة الاستراتيجية و التنمية،المجلد 6،العدد 11 ،الصفحة 309-336.
- مواقع الانترنت:

- العوامل المؤثرة على سعر الصرف،عن موقع انترنت

/http://www.fxlords.com/ar،

- احصائيات البنك العالمي: <https://data.albankaldawli.org>:

- احصائيات البنك المركزي الجزائري: <https://www.bank-of-algeria.dz>:

- احصائيات وزارة المالية: <http://www.mf.gov.dz>:

النمذجة الكمية الداخلية ودورها في إدارة مخاطر القروض البنكية

**Internal quantitative modeling and its role in bank loan risk management**

د. أوبختي رشيدة

<sup>1</sup> كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، المالية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر

raoubekhti@yahoo.fr

**ملخص:**

يعتبر خطر القرض من أكثر المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك، لذا فإنّ السلطات الداخلية في البنوك وكذا هيئات الإشراف والرقابة الخارجية مثل: وكالات التنقيط ولجنة بازل...، أولت أهمية لتحليل وقياس هذا الخطر واعتماد تقنيات ونماذج حديثة لقياسه. وتهدف هذه الورقة إلى التعريف بأهمّ النماذج الكمية الداخلية في مجال تقييم مخاطر القروض البنكية وكذا النماذج الداخلية التي فرضتها الصناعة المالية.

**الكلمات المفتاحية:** المخاطر، نمذجة خطر القرض، النماذج الكمية الداخلية، الصناعة المالية.

تصنيفات JEL : C54 ، E51

**Abstract:**

Credit risk is considered as the most of the financial risks that banks expose, therefore the internal authorities of banks and as well as the organizations of the supervision and the external supervision such as: scoring agencies, committee of Basel..., profound importance for analysis explained and measuring of this risk, and adopting new technologies and techniques for measuring it.

This paper aims at introducing the most important internal quantitative models to assess the bank credit risk, as well as the most important internal models imposed by the financial industry.

**Keywords:** risks, modeling the credit risk, internal quantitative models, the financial industry.

**JEL Classification codes:** C54, E51.

## مقدمة:

تعدّ الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات تعرضاً للمخاطر خاصّة مع تغيير طبيعتها ونشاطها، حيث تتعرض البنوك إلى جملة من المخاطر تؤثر على إدارة الموجودات والمطلوبات والاحتياطات بدرجات مختلفة وعلى ربحيتها؛ ويعدّ التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك لكونه يُدرّ عوائد كثيرة ويعرّضها لمخاطر في نفس الوقت حيث تتعدّد مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع لتشمل كلّ الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، إضافةً إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان. وللمقابلة هذا التوسع والمخاطر المرتبطة به أصبح من الضروري مراقبة مستوى المخاطر التي تُحيط بالعمل ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على الآثار السلبية لهذه المخاطر وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهداف البنك، فقد اكتسب موضوع إدارة المخاطر وبالأخصّ مخاطر القرض أهمية متزايدة لدى البنوك كما أدرجته لجنة بازل كأحد المحاور الهامة لتحديد الملاءة المصرفية.

### 1- طبيعة خطر القرض:

#### 1-1. مفهوم خطر القرض:

أ- يُعرّف خطر القرض بأنّه الخطر المرتبط بأيّ حدث متعلق بالقرض مثل: التغييرات في نوعية القروض وجودتها (التخفيض أو الارتفاع في تصنيف القروض)، التغييرات في التوسّع الائتماني، التخلف عن الدفع؛

ب- كما يُعرّف أيضاً بأنّه احتمال عدم قدرة الطرف المقابل (المقترض) تأدية أو دفع التزاماته المالية الموجودة في العقد إمّا كلياً أي عدم القدرة على الدفع نهائياً أو عدم القدرة على الدفع في الوقت المحدد سواء لأصل القرض أو الفوائد ممّا يسبب خسارة مالية للمُقترض (المدين).

ويمكن النظر لخطر القرض من زاويتين:

- خطر ما قبل التسديد **Pre-settlement risk**: هو احتمال الخسارة الناتج عن التخلف عن الدفع خلال فترة العقد (قرض، سند...)، ويمكن أن يتواجد خلال فترات طويلة غالباً سنوات بدءاً من بداية القرض إلى غاية التسوية؛

- خطر التسوية **Settlement risk**: يظهر هذا الخطر بسبب أنّ الدفع أو تبادل التدفقات النقدية لا تكون بصورة مباشرة إلى الطرف المقابل، وإنما من خلال بنك أو عدة بنوك أخرى التي يمكن أن تتخلف عن الدفع في وقت التبادل.

كما يعرف أيضاً بأنه خطر الخسارة المرتبطة بالقرض الناتجة عن عدم دفع الطرف المقابل للالتزامات المالية وترجع الخسارة لطبيعة المعاملات التي تمّ التعاقد عليها، الفشل في دفع الفائدة أو أصل القرض، الفشل في تسديد الالتزامات المالية المتداولة التي مازالت تملك قيمة اقتصادية، مثل: عقود مشتقات القرض، كما قد تظهر خسارة القرض من تراجع نوعية القروض.

## 2-1. مصادر خطر القرض:

يظهر خطر القرض على عدّة مستويات هي: المستوى الفردي، القطاعي والمستوى العام.

حيث على **المستوى الفردي** المرتبط بالمقترض فيكون مصدر خطر القرض الوضعية المالية الحرجة للمقترض وعدم قدرته المالية على إرجاع القرض، الوضعية العامة للمؤسسة كنقص الموارد التي تؤدي لعدم كفاية رأس المال العامل، إنتاجية رديئة النوعية، إضافةً إلى المخاطر المرتبطة بالأداء التشغيلي ونوعية الإدارة، وكلّها مخاطر تؤثر على قدرة السداد؛

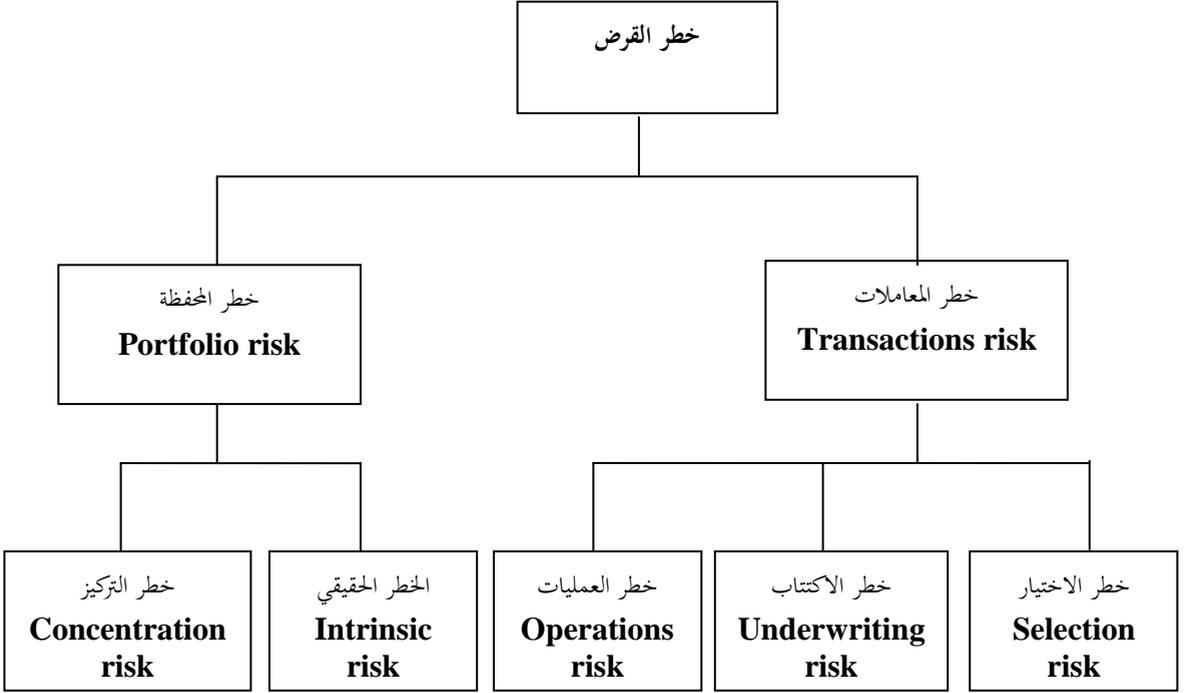
أمّا على **المستوى القطاعي** فيتعلق بتغيرات قطاع الأعمال والمحيط العام للصناعة التي تعمل فيها المؤسسة (تشبع السوق، انكماش، منافسة، منتجات أجنبية...)؛

وعلى **المستوى العام** فهو مرتبط بحدوث أزمات سياسية واقتصادية.

بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن التمييز بين عدّة مصادر لخطر القرض كما هو موضّح في

الشكل:

الشكل 1: مصادر خطر القرض



1) خطر المعاملات: يتكون من: خطر الاختيار، خطر الاكتتاب وخطر العمليات،

حيث أن:

✓ خطر الاختيار: هو الخطر الذي ينتج عن قبول البنك الأخطار بسبب عدم قيامه

بدراسات حول الجدارة الائتمانية للعملاء وبالتالي يتحمل خطر الإقراض دون

دراسة وتحليل العملاء؛

✓ خطر الاكتتاب: هو الخطر الذي يتحمّله البنك بسبب عدم قدرته على مواجهة

مشاكل الدّفْع والتخلف عن الدّفْع؛

✓ **خطر العمليات:** فهو الخطر الذي ينشأ عند فقد الدّخل والعوائد بسبب أخطاء في تسجيل معاملات القرض؛

(2) **خطر المحفظة:** يتكون من: خطر فعلي وخطر التركيز حيث:

✓ يتحدّد الأول بعوامل خاصة بمقرض معين أو صناعة معينة مثل: الملاءة وقوة العوائد؛

✓ أمّا خطر التركيز فيظهر عندما تكون محفظة قروض البنك مركّزة في مجموعة مؤسسات أو صناعات أو مناطق.

2- إدارة مخاطر القروض باستخدام النماذج الكمية الداخلية:

2-1. مفهوم إدارة مخاطر القروض:

يعتبر الإقراض النشاط الرئيسي لعمل البنوك من خلال ما تشكله محفظة القروض من نسبة كبيرة من إجمالي توظيف البنوك، وعليه تعتبر مخاطر القروض من أهم المخاطر التي تُهدد سلامة ومثانة البنوك، ممّا يستلزم ضرورة وجود إدارة قوية له تتناسب مع حجم البنك ودرجة تعقيدات نشاطاته الائتمانية من أجل الحفاظ على سلامة البنوك وبالتالي سلامة الجهاز المصرفي واستقرار الاقتصاد ككل.

وقبل أن نتعرض لمفهوم إدارة المخاطر، جدير بنا أن نُحدّد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالقرض بغرض معرفة كيفية إدارة مخاطر منحه، حيث يرجع مفهوم خطر القرض إلى الخسارة المحتملة التي قد تنتج عن تغيّر الجودة الائتمانية للطرف المدين خلال فترة زمنية معينة، بحيث لا يُسدّد مستحقاته اتجاه دائنيه، بالتالي يمكن مواجهة نوعين من مخاطر القروض:

- **خطر عدم السداد:** وقد عرّفته وكالة موديز (Moody's) على أنّه: «كلّ تأخر في دفع أصل القرض والفوائد».

- **خطر تراجع جودة القروض:** وهو ناجم عن ارتفاع علاوة المخاطر (Spread) الخاصة بهذا المقرض، وقد يؤدي هذا الخطر إلى تدهور قيمة محفظة القروض أي انخفاض القيمة السوقية للقرض في السوق.

كما يمكن تقسيم مخاطر القروض إلى:

- **مخاطر متوقعة:** وهي متوسط الأخطار والخسائر التي يتحملها البنك جرّاء عدم حصوله على مستحقاته من الزبائن، والتي تكون مغطاة من خلال علاوة المخاطر التي يتضمنها معدل الفائدة المطبق في العملية؛

- **مخاطر غير متوقعة:** يقوم البنك بتغطية الخسائر الناجمة عنها بتخصيص رأس المال الاقتصادي والذي يتمثل في الفرق بين المبلغ الأقصى للخسائر والمبلغ المتوسط للخسائر. يأتي مفهوم إدارة مخاطر القروض على أنه "الطريقة التي يجب أن تتبعها البنوك للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ الإجراءات التي من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي لها إلى أقصى حدّ ممكن".

ومن المفهوم ومن الناحية العملية لا يمكن تصور إدارة للمخاطر دون توافر أدوات لقياس حجم تلك المخاطر كمياً وكيفياً، وهناك طريقتان:

#### أ- الطريقة الكلاسيكية:

يعتمد على أسلوب التحليل المالي، الذي يهدف إلى قراءة المركز المالي للمقترض بطريقة مفصلة، وبالتالي تمكين البنوك من تقييم كفاءته المالية وملاءمته إضافةً إلى ممتلكاته وتقدير إمكانية حدوث الخطر ودرجته.

غير أنّ الطريقة الكلاسيكية المتبعة في منح قروض قد أثبتت وجود نقائص، فهي لا تستجيب للمتطلبات الاقتصادية المعاصرة، والتحديات الجديدة، والمنافسة البنكية، ولذلك لجأت أغلب البنوك الأجنبية لاستخدام الطرق الإحصائية.

#### ب- الطرق الإحصائية في تقييم خطر القرض:

إنّ اتخاذ القرار هو أمر يتسم بالمسؤولية، وباعتبار أنّ أيّ ظاهرة محل قرار تُحيط بها عوامل مختلفة ومتعددة، فمهما كانت قدرات متخذ القرار، فهناك حالات الخطأ في اتخاذ قرار منح القرض عليه أن يقلل من الخطأ لهذا يجب أن يركز قراره حقيقةً على ركائز علمية. ولعلّ الطرق

الإحصائية المنتهجة حالياً في أغلب البنوك الأجنبية قد قلّلت من القرار العشوائي فيما يخص منح القروض، وواكبت السرعة في العمليات الاقتصادية. وفي هذا الصدد سنعتمد في هذه الورقة على أحد هذه الطرق وهي طريقة النمذجة الداخلية لخطر القرض.

## 2-2. مفهوم تقنية النمذجة الداخلية ومتغيراتها:

ظهرت النمذجة الداخلية لخطر القرض نتيجة لمحدودية إدارة مخاطر الائتمان في تحديد الدقيق لمستوى الخسائر الناتجة عن خطر القرض بدقة. لذا حاول المختصون في الوقت الحالي تصميم طرق موضوعية لاتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

## 2-2-1. مفهوم عملية النمذجة:

تُعرّف النمذجة على أنّها: «العملية التي تسعى لإيجاد علاقة تقريبية بين متغير ومجموعة من المتغيرات استناداً على مجموعة من النماذج الداخلية المقترحة من قبل الصناعة المصرفية».

وهي تسعى دوماً إلى تحقيق ثلاث أهداف أساسية:

(أ) قياس الخسائر المحتملة؛

(ب) حساب رأس المال المخصص لتغطية مخاطر القروض؛

(ج) وضع نهج أمثل لتخصيص رأس المال بين مختلف أنشطة البنك.

## 2-2-2. متغيرات عملية نمذجة خطر القرض:

يعتبر أسلوب التصنيف الداخلي من أحد أهمّ الأساليب الجديدة التي جاءت بها لجنة بازل الثانية وهو يعتمد على المتغيرات الآتية:

## أولاً: الخسائر المتوقعة (EL : Expected Losses)

هي الخسائر التي يتوقع البنك حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة القروض، وعادةً ما يحتاط البنك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات، وتعتمد في حسابها على المتغيرات التالية:

**أ- احتمال التعثر (Probability of Default : PD):**

وقد حدّدت لجنة بازل احتمال التعثر على أن يتم تقديره داخل كلّ فئة من فئات المخاطر لمدة سنة واحدة، والحد الأدنى للتعثر ب 0.03%.

**ب- قيمة القرض عند التعثر (Exposition At Default : EAD):**

وهو المبلغ الذي قد يخسره البنك في حالة تعثر العميل على سداد التزاماته.

**ج- معدل الخسارة الناتجة عن التعثر (Loss Given Default : LGD):**

وهو النسبة التقديرية للجزء المستخدم من التسهيل والذي لا يمكن استردادها عند التعثر، حيث يتم من خلال هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد. ويتم تقديرها ذاتياً من قبل البنك وبالتالي يتم حساب الخسارة المتوقعة على المستوى الفردي حسب الصيغة الآتية:

$$EL = EAD \times PD \times LG$$

أما على مستوى محفظة القروض فيكفي جمع مختلف الخسائر المتوقعة الفردية للحصول على الخسائر المتوقعة الإجمالية وبالتالي:

$$EL_{\text{المحفظة}} = \sum EL_{\text{الفردية}}$$

**ثانياً: الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Losses: UL)**

لا يمكن التنبؤ بهذه الخسائر وذلك لعدم معرفتنا بها مسبقاً، ولهذا نسعى إلى تحديد الحد الأقصى المحتمل لهذه الخسائر خلال فترة زمنية معينة وبنسبة معينة من القرض، على أن يتم تغطيتها من الأموال الخاصة.

**ثالثاً: تاريخ الاستحقاق (Maturity : M)**

هو المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته. فحسب المنهج الأساسي، فإنّ البنك يُحدّد تاريخ استحقاق ب 2.5 سنوات وذلك قبل اللجنة، أمّا بالنسبة للمنهج المتقدم فيتم تحديد تاريخ

استحقاق خاص بكلّ مقترض، ويجوز للسلطات الإشرافية أن تعفي البنوك من هذا الشرط بالنسبة للعملاء الذين يقل رقم أعمالهم ومجموع أصولهم عن 500 مليون أورو بتاريخ استحقاق معياري بـ 2.5 سنوات. أمّا بالنسبة للمقترضين الآخرين فتاريخ الاستحقاق الفعلي يحسب كالآتي:

$$M = \frac{\sum_{t=1}^n t \times CF_t}{\sum_{t=1}^n CF_t}$$

حيث:

$CF_t$ : مبلغ التدفقات النقدية (المبلغ الاصيلي، الفوائد والرسوم).

$t$ : الزمن.

$n$ : عدد السنوات المتبقية الواجبة الأداء.

#### رابعاً: دالة توزيع الخسائر (Probability Density function : PDF)

تسمح دالة توزيع الخسائر بتحديد قيمة الخسائر غير المتوقعة خلال أفق زمني معين، وبذلك تحديد رأس المال الاقتصادي اللازم لتغطية هذه الخسائر والتي توافق المسافة بين متوسط الخسائر والقيمة المعرضة لخطر المحفظة.

#### خامساً: القيمة المعرضة لخطر القرض (Credit- VAR)

تعرف القيمة المعرضة لخطر القرض بأنها الخسارة القصوى المحتملة على محفظة القروض خلال أفق زمني معين وعتبة ثقة محددة مسبقاً.

أي أنّ القيمة المعرضة للخطر هي مؤشر يسمح للبنك بتحديد المبلغ الأقصى للخسارة الغير متوقعة المرتبطة بمخاطر القروض، ومن ثمّ تحديد المبالغ الضرورية من الأموال الخاصة لتغطية تلك المخاطر، وذلك بافتراض أنّ التقلبات في قيمة المحفظة تتبع التوزيع الطبيعي، فإنّ الانحراف المعياري لتلك التقلبات هو الذي يُقاس الخطر المرتبط بالمحفظة، حيث تعطى قيمة الخسارة القصوى (القيمة المعرضة للخطر) بالعلاقة التالية:

$$\text{القيمة المعرضة للخطر} = \text{مبلغ المحفظة} * \delta * K$$

حيث:

$\delta$ : هو الانحراف المعياري للتغيرات في قيمة المحفظة.

$K$ : معامل مستخرج من التوزيع الطبيعي تبعاً لمجال الثقة المختار.

أما الخسائر غير المتوقعة فهي الفرق بين القيمة المعرضة للخطر خلال مستوى معين من الثقة والخسائر المتوقعة:

$$UL = VaR99.9\%$$

### 2-2-3. المعايير الضرورية لنمذجة خطر القرض:

قبل الشروع في بناء النموذج الداخلي لخطر الائتمان (قبل كلّ عملية نمذجة خطر القرض) يتعيّن اختيار المعايير الضرورية لذلك على سبيل الذكر: الطريقة أو المنهج الذي يتّبعه النموذج، الأفق الزمني للعجز ومستوى الخسائر المقبول.

#### أولاً: اختيار النموذج

يترك المنظم لمؤسسات الائتمان أن تختار النموذج الأمثل لتعريفها للعجز، وتشجعهم على وضع نماذج مبنية على أساس معطيات محاسبية داخلية بدلاً من معطيات خارجية التي تعتمد على السوق، ويمكن التمييز بين نوعين من النماذج:

#### أ- نموذج العجز (DM : Default model):

يطبق هذا النموذج على جميع أنواع القروض خاصّة المرشحة للبقاء في المحفظة لحين تاريخ استحقاقها، ويتمّ قياس خطر القرض في هذه الحالة على أساس العجز عن التسديد.

#### ب- نموذج القيمة السوقية (MTM : Marked to Market):

ويسمى كذلك بالنموذج الذي يهتم بالتقلبات الحاصلة في القيمة السوقية للقروض نتيجة للتغيرات الحاصلة في تصنيف المقترضين.

## ثانياً: اختيار الأفق الزمني

يعتبر الأفق الزمني عامل بالغ الأهمية في أيّ نموذج داخلي لخطر القرض، كما أنّ البنوك تحدد أفق زمني موّحد لجميع القروض (عادةً بسنة).

## ثالثاً: مستوى (معدل) الخسارة المقبول

يتمّ تحديد مستوى الخسارة من خلال الجمع بين الخسائر غير المتوقعة خلال مستوى ثقة مرتفع لدالة توزيع الخسائر، على سبيل المثال توزيع الخسائر بنسبة 99%. ويرتكز اختيار هذا المستوى من الثقة على النقاط التالية:

أ- **الاعتبارات الاحترافية:** المنظم يمكن أن يلزم البنوك باختيار مستوى ثقة مرتفع من أجل تغطية كاملة للخسائر التي قد يتعرض لها البنك باستخدام الأموال الخاصة الاقتصادية باستثناء الأحداث الأكثر خطورة.

ب- **درجة تجنب البنك للمخاطرة:** البنك الذي يتجنب الخطر يختار عتبة ثقة مرتفعة من أجل تغطية الخسائر الغير متوقعة.

### 2-3. مراحل بناء النموذج الداخلي لخطر القرض:

#### 2-3-1. قياس خطر القرض على المستوى الفردي:

وهو قياس احتمال العجز عن سداد القروض واحتمالات تغيّر نوعية القرض التي تترجم غالباً بتغييرات في التصنيف (التقييم)، ويتمّ ذلك بطريقتين:

#### أولاً: طريقة التنقيط

تشمل هذه الطريقة على التنقيط الداخلي والتنقيط الخارجي:

أ- **التنقيط الداخلي:** ويعرّف التنقيط الداخلي حسب لجنة بازل على أنّه "نظام يشمل مجموع العمليات والطرق والمراقبة إضافةً إلى أنظمة الجمع والمعلوماتية التي تسمح بتقييم خطر القرض وتخصيص التنقيط الداخلي وتقدير العجز عن السداد والخسائر"، ويتمثل الهدف الرئيسي

لنظام التنقيط الداخلي في تحديد أقسام الخطر الذي ينتمي إليه المقترض، حيث يتعيّن على الأفراد الذين تمّ تصنيفهم في نفس مستوى الخطر التمتع بمميزات متقاربة، وتصنّف طرق التنقيط الداخلي ضمن الطرق النوعية التي تعتمد على (الأنظمة الخبيرة) والطرق الكمية التي تعرف بنماذج التنقيط.

- الأنظمة الخبيرة (Les systèmes Experts): وهي برامج تهدف إلى تطوير طرق التفكير التي تتقارب مع تلك التي يتميّز بها العقل البشري، وهو ما يُعرف بمجال الذكاء الصناعي.

ومن بين أهمّ الأنظمة الخبيرة، تُميّز طريقة النسب، والتي تعتمد أساساً على التحليل المالي، والطريقة الأنجلوسكسونية المعروفة تحت اسم "5C"<sup>1</sup> أين تستعمل هذه الأنظمة في مجال القروض الاستهلاكية والذي يُعالج بصفة خاصة معلومات نوعية حول الحالة الشخصية للمستخدمين الأساسيين لهذا النوع من القروض.

- نماذج التنقيط (Crédit scoring): "تعتبر نماذج التنقيط أو القرض من بين الطرق الإحصائية التي تستخدمها البنوك للتنبؤ بالحالة المالية للمؤسسة قبل منحها القرض، حيث يتركز على استخدام المعلومات التاريخية والتقنيات الإحصائية بهدف عزل وإبراز مساهمة بعض المتغيرات في معيار العجز"، ثم يتم ربط كلّ تلك المتغيرات التي

<sup>1</sup> - طريقة 5C5: حيث يقوم الخبير البنكي بتحليل العناصر التالية لاتخاذ قرار القرض:

- (1) الشخصية Character: من خلال قياس سمعة العميل أو المؤسسة، قدرتها على التسديد، الوضعية المالية... الخ؛
- (2) رأس المال Capital: من خلال تحليل مساهمة الملاك في رأس المال ونسبته للديون (الرافعة)، رافعة مرتفعة تعني احتمال كبير للإفلاس، تحليل مدى كفاية رأس المال...؛
- (3) القدرة على التسديد Capacity: تعكس مدى تقلب عوائد المقترض إذا كانت التسديدات تتبع اتجاه ثابت بينما العوائد متغيرة قد تكون هناك فترات تكون فيها قدرة المؤسسة على التسديد مقيّدة (تحليل كفاءته في إدارة أمواله)؛
- (4) الضمانات Collaterals: في حالة التخلف عن التسديد يُطالب البنكي بالضمانات التي تعهد بها العميل، كلّما كانت القيمة السوقية للضمانات وحرية البنك للتصرّف فيها كبيرة كلّما كان خطر التعرّض منخفض؛
- (5) المحيط العام للعميل أو المؤسسة Conditions: من خلال تحليل الظروف العامة للصناعة، والظروف الاقتصادية كمعدلات التضخم والفائدة.

تم اختيارها بمعامل الترجيح الذي يعبر على مدى دلالة المتغيرات المرتبط به بالملاءة المالية للمؤسسة، ثم تجمع هذه النقاط في صيغة تسمى دالة التنقيط (Z) والتي تسمح بإعطاء النقطة النهائية (الكلية) لكل مؤسسة، وتقدم صيغتها كما يلي:

$$Z = \alpha + \sum_{i=1}^n B_i \times R_i$$

حيث:

$\alpha$ : الثابت.

$B_i$ : معامل الترجيح المرتبط ب  $R_i$

$R_i$ : نسب أو متغيرات النموذج

$n$ : عدد النسب

ب- **التنقيط الخارجي**: يمكن تعريف التنقيط الخارجي على أنه: نقطة أو تقييم لمخاطر

العجز عن السداد لسند دين، تقوم به شركة متخصصة تدعى وكالة التنقيط.

ويوافق خطر العجز عن الدفع في هذه الحالة احتمال عدم تسديد المبالغ المستحقة (الفوائد إضافة إلى المبلغ الأصلي) في تاريخ الاستحقاق، وتحدد هذه النقاط بناءً على تقنيات التحليل المالي، غير أنها تتم بتحليل إستراتيجي يهدف إلى تحديد قدرة التسديد للمؤسسات على المدى الطويل.

ثانياً: **الطريقة المنبثقة عن النظرية المالية**

بالموازاة مع طريقة التصنيفات، تعمل النماذج المنبثقة عن مالية السوق والخاضعة للتطوير منذ بعض السنوات على قياس مخاطر القرض وتحديداً خطر العجز عن السداد، حيث أنها تعتمد على التنمية الحديثة للنظرية المالية التي تستلزم عادةً استخدام بيانات مالية خاصة بالأسواق (أسعار البورصة الخاصة بالشركات، هامش السعر، ... الخ).

وهناك طرق تسمح بنمذجة خطر القرض هي على سبيل الذكر لا الحصر:

أ- الطريقة الهيكلية (نموذج ميرتون): التي يقوم على المبدأ الآتي: إذا كانت قيمة الأصول  $V_A$  أقل من قيمة الدين عند الاستحقاق ( $V_{A,t} < X$ ) فإن المؤسسة التجارية عاجزة عن السداد وبالتالي نحصل على:

$$V_{b,t} = 0 \text{ أو } V_{b,t} = V_{A,t} - X$$

ت- طريقة القيمة المعرضة للخطر (VAR).

2-3-2. قياس مخاطر القروض على مستوى المحفظة المالية:

يُقاس خطر القرض على مستوى المحفظة المالية من خلال تحديد دالة توزيع الخسائر، ولذلك يستوجب قياس التبعية بين كلٍّ عجز عن السداد وإدماج هذا القياس في عملية ضمّ الخسائر وكذلك تركيز المحفظة المالية وتنويعها.

أولاً: مفهوم الارتباط

قبل التعريف بالارتباط بين العجز عن السداد والخسائر، يتعيّن أولاً التعريف بالتبعية بين الأصول أو القروض وكذلك التنويع.

أ- قياس التبعية: في الواقع، يوجد مصدران أساسيان للتبعية:

الأول: يتمثل في تفاعل المقترضين مع بعضهم البعض ممن أجل تحقيق العوامل الخارجية المشتركة بينهم، كالعوامل الخاصة بالاقتصاد الكلي أو القطاعات أو العوامل الجغرافية.

الثاني: يتمثل في وجود روابط التبعية الاقتصادية بين المقترضين، فهذه الروابط تجعل من الوضعية المالية لمقترض ما تابعة لوضعية مقترضين آخرين.

ب- التنويع في المحفظة المالية:

في محفظة القروض يوجد علاقة بين احتمالات العجز عن السداد ودرجة تنويع القروض، فكلما تغيّرت القروض الفردية في آن واحد كلما كان الخطر الإجمالي للمحفظة هاماً، فوجود

عوامل خطر مشتركة بين المقترضين هو أصل ارتباط بين كلٍّ عجز عن السداد وبين الخسائر. وعليه، إذا لم تكن المحفظة متنوعة، يميل مبلغ الخسائر إلى الزيادة.

### ج- تعريف ارتباط العجز عن السداد:

"يُعرّف الارتباط بين متغيرين أو أكثر في الإحصاء على أنه شدة الربط التي بإمكانها أن توجد بين هذه المتغيرات. أمّا معامل الارتباط فهو مؤشر هذه العلاقة فهو عبارة عن مقياس رقمي يُقيس قوة ونوع الارتباط بين متغيرين وهو يتراوح بين -1 و1"، فارتباطات العجز عن السداد قد ترتبط باحتمال أن يظهر عجز كلي وهنا قد يؤدي عجز المقترض عن السداد إلى عجز مقترضين آخرين بحكم العدوى المالية.

### د- نمذجة احتمال العجز:

تقوم نمذجة مخاطر الائتمان على نمذجة احتمالات العجز عن السداد. حيث يمكن الاكتفاء بافتراض أنّ احتمالات العجز تتبع عملية ستوكاستيك كما هو الحال في نماذج شدة العجز، أو تقدير العلاقة الإحصائية بين احتمالات العجز في الاقتصاديات العالمية الكبرى، كما هو الحال بالنسبة لنماذج الاقتصاد القياسي أو افتراض أنّ احتمالات العجز الفورية تُحدّد بواسطة اللعب على متغير كامن أو أكثر كما هو الحال بالنسبة للنماذج الهيكلية للعجز.

### ثانياً: إنشاء دالة توزيع الخسائر

بالنسبة لمحفظة القروض تسمح عدة طرق بتمثيل شكل الإجمالي لمنحنى الخسائر بيانياً. غير انه لا توجد صيغة رياضية صريحة تسمح بالحصول على توزيع الخسائر. ورغم ذلك، هناك طريقتان تستعملان لهذا الغرض عادةً وهما: الطريقة التحليلية وطريقة المحاكاة.

### ثالثاً: إثبات صحة نماذج مخاطر الائتمان

يتعيّن إثبات صحة كلّ نمذجة عن طريق الاختبارات، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

### أ- إعادة الاختبار (Le Back- Testing):

وهو اختبار إحصائي يستخدم لمقارنة الوضعية الحقيقية للخسائر المترتبة عن القروض مع تلك الخاصة بالقيمة المعرضة للخطر والخسائر غير المتوقعة.

### ب- اختبار التحمّل (Le Stress- Testing):

يقوم اختبار التحمّل بدراسة وتحليل سلوك المحفظة الائتمانية للبنك تحت أسوأ الظروف أو أسوأ الاحتمالات بهدف توليد مقاييس احتمالية التعرّض للأحداث الاستثنائية.

مما سبق نستخلص انتقادين لإنشاء نموذج خطر الائتمان:

- النقد الأول متعلق بالبيانات/ المعطيات: حيث يعتمد إنشاء نموذج خطر الائتمان عادةً على تقديرات (انطلاقاً من معطيات تاريخية) وليس على قيم حقيقية، وعليه فإنّ النموذج يشمل دائماً هامش خطأ على اختلاف درجات تكلفته. فضلاً عن ذلك، فسلسلة البيانات المستعملة عموماً جدّ قصيرة بالنسبة لتغطية عدّة دورات اقتصادية وكذلك من أجل إنشاء دالة أكيدة لتوزيع الخسائر.

- النقد الثاني متعلق باختيار المعايير: إنّ اختيار المعايير عملية بالغة الأهمية، لأنّه من واجب البنك تحديد المعيار الذي بصفة عشوائية، والأمر ذاته بالنسبة لارتباطات الائتمان بسبب صعوبة حساب معدلات الارتباط في محفظة الائتمان.

### خاتمة:

يعتبر خطر القرض من أهمّ المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك، لذا عليها اعتماد مختلف التقنيات لإدارته والتنبؤ به، وتعتبر النماذج الكمية من أحسن النماذج في هذا المجال حيث تعطي معايير دقيقة لقياس وتحليل هذا الخطر. كما على البنوك إدراج خطر القرض كبند مهم في إستراتيجية إدارة المخاطر المالية.

## المراجع:

1. شرون رقية، "تحليل وقياس خطر القرض في البنوك التجارية"، المجلة الجزائرية لعولمة والسياسات الاقتصادية، ع3، 2012.
2. ميدون أحلام وعطيوي سميرة، "مساهمة النماذج الكمية الداخلية في إدارة مخاطر القروض البنكية دراسة حالة البنك العربي الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، ع2، 2015.

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية -دراسة نظرية-

Sectional time series data - theoretical study -

مُجد موساوي<sup>1</sup>، مريم حاج عبد القادر<sup>2</sup>

<sup>1</sup> العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي الياابس، سيدي بلعباس، (الجزائر)،  
moussaoui\_economie@yahoo.fr

<sup>2</sup> كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)  
hadjabdelkader3@gmail.com

ملخص:

تهدف الدراسة الى التعريف ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات بانل وإظهار أهمية استخدامها في الدراسات والبحوث الاقتصادية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، كما بينت الدراسة النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وفي الأخير تطرقت الدراسة الى طرق تقدير معلمات نماذج بانل. كلمات مفتاحية: نماذج بانل، السلاسل الزمنية المقطعية، التأثيرات الثابتة، التأثيرات العشوائية.

تصنيفات JEL : B23, C22, C23, C33

**Abstract:**

The study aims to define cross-sectional time-series data or Panel data and to show the importance of using them in studies and economic research, unlike macroeconomic time series, Panel models make it possible to analyze behavior at the level of individual units while controlling the lack of homogeneity between them, as the study showed the basic models for analyzing series data In the end, the study deals with methods of estimating the parameters of Panel models **Keywords:** Panel model, Sectional time series, Fixed Effects, Random effects.

**JEL Classification Codes:** B23, C22, C23, C33

## 1. مقدمة

ازدادت أهمية الإقتصاد القياسي في الدراسات والأبحاث الإقتصادية والتطبيقية ازديادا ملحوظا، وهو مجموعة ادوات بحثية وظفت في دراسات الأعمال والمالية والتسويق والإدارة فضلا عن الدراسات الإقتصادية. ويلعب القياس الإقتصادي دورا مهما في تمرين الإقتصاديين، حيث يكسب مهارات التعامل مع النماذج الإقتصادية للعرض والطلب والسلوك الإقتصادي والتجارة الدولية، بالإضافة الى معرفة كيفية مزج التحليل الإقتصادي والتطبيق العملي. وتعتبر البيانات الإقتصادية العنصر الأساسي في تقدير العلاقات الإقتصادية واختبار الفرضيات والتنبؤ المستقبلي. مما سبق تسعى الورقة الى دراسة وتحليل البيانات المقطعية والتعريف بأهم النماذج لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

## 2. تعريف:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات بانل مجموعة المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية و السلاسل الزمنية في نفس الوقت، فالبنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، و هنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت و على مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج بانل ب "المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج بانل "غير متوازن" (Makdisi and al, 2003, 35) و تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان عدد السنوات أقل من عدد الدول أو الأفراد أو الشركات نسمي نموذج بانل ب "The short panel"، أما إذا كانت عدد الدول أو الأفراد أو الشركات أقل من عدد السنوات نسمي نموذج بانل ب "The long panel"

الجدول 1: بيانات السلاسل الزمنية أي بيانات دولة واحدة عند أزمنة مختلفة.

Y	X	السنة	الدول
0.46	0.28	2000	الجزائر
0.51	0.24	2001	الجزائر
0.23	0.26	2002	الجزائر
0.65	0.55	2003	الجزائر
0.95	0.63	2004	الجزائر
0.19	0.25	2005	الجزائر
0.28	0.20	2006	الجزائر
0.78	0.56	2007	الجزائر
0.52	0.50	2008	الجزائر
0.86	0.86	2009	الجزائر
0.20	0.11	2010	الجزائر

الجدول 2: البيانات المقطعية أي بيانات مجموعة من الدول عند نقطة من الزمن

Y	X	السنة	الدول
0.09	0.31	2000	الجزائر
0.10	0.30	2000	المغرب
0.72	0.30	2000	تونس
0.34	0.17	2000	مصر
0.28	0.87	2000	ليبيا
0.99	0.24	2000	السودان
0.51	0.27	2000	الكويت
0.15	0.66	2000	لبنان
0.60	0.73	2000	قطر
0.88	0.94	2000	البحرين
0.02	0.20	2000	سوريا

الجدول 3: بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (بانل) و هي تجمع بين الاثنين أي بيانات مجموعة من الدول عند أزمنة مختلفة

الدول	السنة	X	Y
الجزائر	2000	0.06	0.15
الجزائر	2001	0.36	0.91
الجزائر	2002	0.02	0.28
الجزائر	2003	0.84	0.44
المغرب	2000	0.48	0.24
المغرب	2001	0.55	0.01
المغرب	2002	0.15	0.54
المغرب	2003	0.05	0.19
تونس	2000	0.53	0.80
تونس	2001	0.19	0.54
تونس	2002	0.45	0.56

3. أهمية استخدام معطيات بانل:

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة و يعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية و كذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات بانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني و بعد فردي، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية و نشاط في الاقتصاد القياسي و بالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية: (Green, 2003, 272)

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل: تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسية أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات بانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن.

- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني و اقتصاديات الحجم، و بالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم و التقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج.
- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات و الفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات بانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية. و بالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية و كذلك بكفاءة أفضل، و هذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات.
- تعتبر معطيات بانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير و النتائج النظرية.
- إن استخدام معطيات بانل سيتيح لنا التخفيف من مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity).

- في الواقع التطبيقي، فإن نماذج بانل تسمح بدراسة مشاكل يستحيل دراستها باستخدام البيانات العرضية أو السلاسل الزمنية، بحيث تساعد في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية، فبخلاف السلاسل الزمنية للاقتصاد الكلي فإن نماذج بانل تجعل من الممكن تحليل السلوك عند مستوى الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، لأن كل واحد من المصادر الهامة لانعدام ثبات التجانس لبيانات المقطع العرضي هو حذف معلومات ثابتة نسبيا من الوحدات الفردية، و من هنا تظهر أهمية استخدام بيانات بانل بأنها تأخذ بعين الاعتبار ما يسمى "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية. (Peracchi, 2001, 397)

#### 4. الصيغة العامة لنموذج بانل:

بشكل عام يمكن كتابة نموذج بانل بالصيغة التالية: (Hacker; Hatemi, 2004, 789)

$$Y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i= 1,2,\dots,N \quad , t= 1,2,\dots.T \dots(1)$$

حيث أن:

$Y_{it}$  تمثل قيمة متغير الاستجابة في الملاحظة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$

$\beta_0(i)$  تمثل قيمة نقطة التقاطع في الملاحظة  $i$

$\beta_j$  تمثل قيمة ميل خط الانحدار

$X_j(it)$  تمثل قيمة المتغير التفسيري  $j$  في الملاحظة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$

$\varepsilon_{it}$  تمثل قيمة الخطأ في الملاحظة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$

## 5. النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

وتتمثل في ثلاث أشكال رئيسية و هي:

### 5.1. نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطويلة حيث تكون فيه جميع المعاملات

$\beta_0(i)$  و  $\beta_j$  ثابتة لجميع الفترات الزمنية (بمهل أي تأثير للزمن) بإعادة كتابة النموذج في المعادلة

(1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي و يكتب بالصيغة الآتية: (الجمال، 2012، ص 5)

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i= 1,2,\dots,N \quad , t= 1,2,\dots.T \dots(2)$$

حيث أن  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2_\varepsilon$

و تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة (2)

## 5. 2. نموذج التأثيرات الثابتة:

الهدف منه هو معرفة كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة من خلال جعل معلمة القطع  $\beta_0$  تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، و عليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية: (الشربجي، 2013، ص 16)

$$Y_{it} = \beta_0(i) + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T \dots (3)$$

حيث أن  $E(\varepsilon_{it}) = 0$

و  $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2$  يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن و إنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) و السماح لمعلمة القطع  $\beta_0$  بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

كما يطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (Dummy Variable Model Least Squares) و بعد إضافة المتغيرات الوهمية D

في المعادلة (3) يصبح النموذج بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \alpha_1 \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, i=1,2,\dots,N, t=1,2,\dots,T \dots (4)$$

حيث يمثل المقدار  $\alpha_1 \sum_{d=2}^N \alpha_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\beta_0$  ليصبح النموذج كما يلي:

$$Y_{it} = \sum_{d=1}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}$$

,i= 1,2,...,N , t= 1,2,...,T...(5)

### 3.5. نموذج التأثيرات العشوائية:

في نموذج التأثيرات العشوائية يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذو توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر و تباين مساوي إلى  $\sigma^2 \varepsilon$  و لكي تكون معاملات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة و غير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية و ليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. (العبدلي، 2010، ص 19)

يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نمودجا ملائما في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع  $\mu(i)$  كمتغير عشوائي له معدل مقداره  $\mu$  أي:

$$v_i = \mu + \beta_0(i) \quad i= 1,2,\dots,N \dots \dots \dots (6)$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية و بالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it} \quad ,i= 1,2,\dots,N \quad ,$$

t= 1,2,...,T...(7)

حيث أن  $v_i$  يمثل حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$ ، يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحيانا نمودج مكونات الخطأ (Error Components Model) بسبب أن النمودج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما  $v_i$  و  $\varepsilon_{it}$ ، يمتلك نمودج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن  $E(\varepsilon_{it}) = 0$

$$\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma^2 \varepsilon \text{ و}$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$W_{it} = V_I + \varepsilon_{it}$$

حيث أن  $E(w_{it}) = 0$

$$\text{Var}(w_{it}) = \sigma^2 v + \sigma^2 \varepsilon$$

تفضل طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة و لها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين  $W_{it}$  و  $W_{is}$  لا يساوي الصفر أي:  $\text{cov}(W_{it}, W_{is}) = \sigma^2 v \neq 0, t \neq s$  و عليه لتقدير معلمات هذا النموذج بشكل صحيح تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة .GLS

## 6. طرق تقدير معلمات نماذج بانل

هناك العديد من طرق تقدير معلمات نماذج بانل حيث أن لكل نموذج طريقته الخاصة به، و سنتنصر على بعضها: )

### أ- طريقة المربعات الصغرى العادية OLS:

عرفها J Hoston بأنها " أسلوب لتقدير بعض المعالم غير المعروفة حيث أن المقدر هو القيمة العددية الناتجة من تطبيق ذلك القانون أو تلك الطريقة على مجموعة من بيانات العينة المعنية بالدراسة" (تومي، 1999، 33) وتهدف هذه الطريقة إلى إيجاد خط مستقيم يقترب من جميع النقاط، حيث يكون مجموع انحرافات القيم المقدرة عن القيم الحقيقية أدنى ما يمكن.

تتميز معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالخصائص التالية:

- خاصية عدم التحيز: يعني أن الفرق بين المقدرة و وسط توزيعها يساوي الصفر.

- أفضل مقدر خطي غير متحيز Blue: حسب Gause Markov إن "من بين المقدرات الخطية و غير المتحيزة تكون مقدرتا المربعات الصغرى العادية لأن لهما تباين أقل ما يمكن مقارنة مع بقية المقدرات الأخرى" (سلفاتور، 2012، 143)
- خاصية الاتساق: يكون المقدر متسقا إذا اقتربت قيمته من المعلمة الحقيقية مع اقتراب حجم العينة من مالا نهاية.

لتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية يتوجب الامتثال للفرضيات التالية:

- العلاقة الخطية بين المتغير التابع و المستقل و العشوائي.
- متوسط قيم المتغير العشوائي مساو للصفر
- تباين الخطأ العشوائي يكون ثابتا.
- قيم المتغير العشوائي مستقلة عن بعضها البعض، أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.
- قيمة المتغير العشوائي مستقلة عن قيم المتغير المستقل.
- استقلالية المتغيرات المفسرة، ذلك لمعرفة أثر كل متغير مستقل على حداً.

#### ب- طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS:

هي طريقة تعطي مقدرات أكثر دقة و أقل تحيزا، فهي تقضي على مشكل أخطاء القياس و ارتباط المتغيرات المستقلة بعامل الخطأ، و تعتمد على اختبار Sargan Hansan الذي يأخذ بعين الاعتبار وجود الارتباط الذاتي للأخطاء و اختلاف التباين و الذي على أساسه يتم قبول النموذج أو رفضه. (Stephen, 2002, 34)

#### ج- طريقة التكامل المشترك:

نقول عن متغيرين أو أكثر أنه توجد علاقة تكامل مشترك بينهما إذا اشتركا بنفس الاتجاه، أي أن لهما علاقة توازنية في الأجل الطويل، ويتم اختبار التكامل المشترك بثلاث مراحل، هي كمايلي: (Aqeel and Butt, 2001, 56)

1- تتطلب المرحلة الأولى تحديد درجة التكامل للمتغيرات موضوع الدراسة، ويتم هذا باستخدام كل من اختبار  $DF$  و  $ADF$  على أساس الفرضية الصفرية  $X_t : is\ not\ I(0)H_0$  فإذا كانت كل من قيم  $t$  المحسوبة على أساس  $DF$  أو  $ADF$  أقل من القيم الحرجة ل  $t^*$  المبينة في جدول  $Fuller$ ، في هذه الحالة سيتم رفض الفرضية الصفرية مما يعني أن السلاسل الزمنية هي ساكنة أو متكاملة من الدرجة الأولى  $I(1)$ .

2- يتم تقدير انحدار التكامل المشترك باستخدام المتغيرات التي لها نفس رتبة التكامل، وتكون معادلة التكامل المشترك المقدرة بطريقة المربعات الصغرى العادية كالتالي:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_{it} + z_t$$

حيث  $Y_t$  تشير إلى المتغير التابع الذي قد يكون الطلب الأجنبي على الصادرات أو الطلب المحلي على المستوردات،  $X_t$  تشير إلى المتغير المستقل، ويمكن أن نحل محلها الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج المحلي العالمي أو سعر الصرف...،  $z_t$  حد الخطأ العشوائي.

3- تأخذ البواقي  $z_t$  الناتجة من المعادلة السابقة لإختبار سكونها على أساس المعادلتين التاليتين:

$$(ADF)\Delta z_t = \alpha + \beta_0 z_{t-1} + \sum_{i=1}^k \beta_i \Delta z_{t-i} + v_t$$

$$(DF)\Delta z_t = \alpha + \beta_0 z_{t-1} + v_t$$

ترفض الفرضية الصفرية لعدم السكون إذا كانت قيم  $t$  المحسوبة على أساس  $DF$  أو  $ADF$  أقل من القيم الحرجة ل  $t^*$  المبينة في جدول  $Fuller$ ، وهذا يعني وجود علاقة مستقرة طويلة الأجل بين متغيرين/ المتغيرات والعلاقة السببية بينهما تختبر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ.

7. نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model :

إن مفهوم نموذج تصحيح الخطأ (*ECM*) هو طريقة لتصحيح المتغير التابع الذي لا يعتمد فقط على مستوى المتغيرات التفسيرية، وإنما على انحراف المتغير التفسيري عن نطاق العلاقة التوازنية -بالنسبة إلى المتغير التابع-، وتأتي مرحلة تحديد وتقدير نموذج تصحيح الخطأ بعد التأكد من أن كل المتغيرات هي متكاملة من نفس الدرجة حيث يتم ادخال حد تصحيح الخطأ من أجل دراسة السلوك الحركي للنموذج، ويشير حد تصحيح الخطأ (*EC*) إلى سرعة تعديل أية حالة عدم التوازن نحو التوازن طويل المدى (*Dutta, Ahmed, 1999*)، ويأخذ حد تصحيح الخطأ (*EC*) فترة إبطاء واحدة ( $EC_{t-1}$ ) حيث يدمج التحركات قصيرة المدى في معادلة النموذج حسب نموذج تصحيح الخطأ

$$\begin{aligned} \Delta \log X_t &= \beta_1 + \sum_{i=1}^n \beta_{1i} \Delta \log X_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{2i} \Delta \log (Y^*)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \beta_{3i} \Delta \log (P_x)_{t-i} + \\ &+ \sum_{i=0}^n \beta_{4i} \Delta \log (e)_{t-i} + \beta_{5i} EC_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta \log M_t &= \lambda_1 + \sum_{i=1}^n \lambda_{1i} \Delta \log M_{t-i} + \sum_{i=0}^n \lambda_{2i} \Delta \log (Y_A)_{t-i} + \sum_{i=0}^n \lambda_{3i} \Delta \log (P_m)_{t-i} + \\ &+ \sum_{i=0}^n \lambda_{4i} \Delta \log (e)_{t-i} + \lambda_{5i} EC_{t-1} + \varepsilon_t \\ \Delta \log CA_t &= \delta_1 + \sum_{i=1}^n \delta_{1i} \Delta \log CA_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{2i} \Delta \log (e)_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{3i} \Delta \log (Y^*)_{t-i} + \\ &+ \sum_{i=1}^n \delta_{4i} \Delta \log (Y)_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{5i} \log (P_x)_{t-i} + \sum_{i=1}^n \delta_{6i} \log (P_m)_{t-i} + \delta_{7i} EC_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

كالتالي:

إذن يقدم نموذج تصحيح الخطأ منهجية قادرة على التعامل مع مسألة عدم سكون السلاسل الزمنية والإرتباط المضلل، ويحتوي ضمناً فرض وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج،

بالإضافة إلى ذلك يوجد أسلوب آخر وهو طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً ( Fully Modified-OLS) لكل من Phillips and Hansen (1990)، إن كلا من (ECM) و(-FM OLS) يستطيعان تقدير الدالة في الأجل الطويل، لأنهما يستخدمان بيانات تتصف بالسكون، إلا أن (ECM) يحتاج إلى سلسلة زمنية طويلة لأنه يستخدم في منهجيته فترات إبطاء زمنية عديدة تعمل على تقليل درجات الحرية، ويؤثر بشكل كبير على التقدير في حال انخفاض عدد المشاهدات.

## 8. منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً ل Phillips and Hansen :

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كلياً لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل (Short run dynamics) كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، وتعالج هذه المنهجية ما يلي: (السواعي، 2004، 123)

- 1- مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity) بين معظم السلاسل الزمنية، مثل متغيرات الأسعار في دالة الطلب والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (Serial Correlation).
- 2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الأداة (Instrument Variable)، وتطبيق طريقة المربعات الصغرى على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

## 9. الخاتمة

تطور الإقتصاد القياسي كفرع منفصل عن الإحصاء الرياضي، لأنه يركز على المشاكل الكامنة في جمع وتحليل البيانات الإقتصادية غير التجريبية، فالبيانات المتراكمة غير تجريبية من التجارب الضابطة على الأفراد والشركات او قطاعات من الإقتصاد، وتسمى البيانات غير التجريبية ببيانات الرصد ولتؤكد على حقيقتي ان الباحث هو جامع سلمي (غير فعال) للبيانات. وهي تعتبر من البيانات

الصعبة التجميع خاصة في العلوم الإجتماعية ولذلك يمكن القول انه لا بد من ظوابط لإجراء تجارب لمعالجة القضايا الاقتصادية.

## المراجع:

تومي صالح، (1999)، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الأول

دومينيك سلفاتور، (2012)، الاحصاء و الاقتصاد القياسي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 2012

زكريا يحيى الجمال، (2012)، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة و العشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، عدد 21.

عابد بن عابد العبدلي، (2010)، محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 12، عدد 01.

مجدي الشربجي، (2013)، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، جامعة شلف، ملتقى دولي حول رأس المال الفكري في متطلبات العمال العربية في الاقتصاديات الحديثة.

Anjum Aqeel, Mohammed Sabihuddin Butt, (2001), The relationship between energy consumption and economic growth in Pakistan, Asia – Pasific Development Journal, vol 8, No 2.

Peracchi.F, (2001), Econometrics, England, John Wiley et sons LTD.

S. Makdisi, Z.Fatah, I. Limam, (2003), Determinants of Growth in the MENA region, Arab Planning Institute, Working Paper,n° 9301

Scott Hacker and Abdalnasser Hatemi-J, (2004), The effect of exchange rate changes on trade balances in the short and long run, Economics of transition, Vol. 12 (4), pp. 777-799.

Stephen S. KYEREME, (2002), Determinants of United States' Trade Balance with Australia, Applied Economics, 34, 1241-1250, Taylor and Francis Group.

William Green, (2003), Econometric Analysis, Sed, New Jersey, Prentice Hall, Apper saddele River.

تأثير التسويق الإلكتروني على تقديم الخدمات المصرفية: دراسة حالة الجزائر.

## The Impact of Electronic Marketing on the Delivery of Banking Services: A Case Study of Algeria

ناصرى فارس<sup>1</sup>، طرطاق رتبية<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة سطيف 01 (سطيف)، faresnasri8@gmail.com

<sup>2</sup> جامعة سطيف 01 (سطيف)، tartag94@yahoo.fr

### ملخص:

لقد انعكس التطور التكنولوجي على تطور الأنشطة الاقتصادية عامة والصناعة المصرفية خاصة وما انبثق عنها من خدمات يتطلب تسويقها باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فأصبح تطور تسويق الخدمات المصرفية يعد واحدا من الاتجاهات المهمة والحديثة التي شهدت توسعا كبيرا في السنوات الأخيرة في مختلف المجتمعات بسبب تزايد دورها الكبير في الحياة المعاصرة، فالتطور التكنولوجي الكبير يسهل عملية إنجاز المعاملات المصرفية والاتصال السريع بالنسبة للعملاء وتقليل الجهد؛ الوقت و العناية اعتمادا على الأساليب الإلكترونية الحديثة في تقديم الخدمات المصرفية، كما انتشرت العديد من قنوات توزيع الخدمة المصرفية كخدمات الصرف الآلي و نظام التحويل الإلكتروني للنقود و العمليات المصرفية المنزلية، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على نمط سلوك العملاء من خلال اهتمامهم المتزايد بكل من الزمان والمكان الذي يقدم فيه الخدمة المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التسويق، التسويق الخدمات المصرفية، تكنولوجيا الاتصال و المعلومات

تصنيفات G2 :jel

### Abstract:

The technological development has been reflected in the development of economic activities in general and the banking industry in particular, and the services that have emerged from it that require marketing using communication and information technology. The development of banking services marketing has become one of the important and modern trends that have witnessed a great expansion in recent years in various societies due to their increasing role in life. Contemporary, as the great technological development facilitates the completion of banking transactions and rapid communication for customers and reduces effort; Time and trouble relying on modern electronic methods in providing banking services, and many channels of banking service distribution, such as automatic exchange services, electronic money transfer system, and home banking operations, in addition to the changes that occurred in the

pattern of customer behavior through their increasing interest in each of the times And the place where the banking service is provided

**Key words:** Marketing, Banking Services, Communication and Information Technology

**JEL Classification Codes:** G2

المؤلف المراسل: ناصري فارس، faresnasri8@gmail.com

## 1. مقدمة

إن المصارف تسعى جاهدة إلى تطوير خدماتها المصرفية، من خلال إدخال تقنيات حديثة، تضمن لها تقديم خدمات ذات جودة عالية، ودقة وسرعة في الأداء، كما أنها تحقق رضا المتعاملين وتحول رضاهم إلى ولاء دائم، ولقد شهد مجال تسويق خدمات البنوك التجارية في الآونة الأخيرة نموا وتطورا ملحوظ نتيجة التطورات الاقتصادية والبيئية، والتي يحتمل أن تكون قد أسهمت في تزايد الاحتياجات المالية وتنوعها، حيث أمكن إدراك ملامحها في نمو حجم التعاملات المصرفية للأفراد والهيئات، وقد كان للتطبيق الناجح للمفاهيم التسويقية الحديثة في المنظمات الصناعية، حافزا للعديد من المنظمات الخدمية لأن تتبنى هذه المفاهيم، وتصبح أكثر توجها بالتسويق من ذي قبل، ومن أهم هذه المنظمات الخدمية البنوك التجارية. ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذا الورقة إبراز:

ما مدى تأثير التوجهات الحديثة التي اتبعتها البنوك في التسويق على تقديم خدماتها المصرفية؟  
الفرضيات:

- للتكنولوجيا المستخدمة في العمل المصرفي أثر على ضعف او قوة العمل المصرفي في الجزائر؟
- الخدمات الإلكترونية تعزز العلاقة بين المصرف والعميل؟
- تدري الموارد البشرية في المصارف على إستخدام التكنولوجيا ينعكس على أدائهم في العمل؟

أهداف الدراسة:

تهدف من خلال ورقة البحث هذه إلى التعريف بأهمية أسلوب التسويق الإلكتروني، وتأثيره على الخدمات المصرفية بالنسبة للمصارف بشكل عام، والمصارف الجزائرية بشكل خاص، ومن ثم اقتراح الحلول المناسبة لتجاوز هذه العقبات وتفعيل دور التسويق الإلكتروني في المصارف الجزائرية.

## 2. التسويق الإلكتروني للخدمات المصرفية كأحد أنماط التجارة الإلكترونية.

تعتبر التجارة الإلكترونية من أهم التطورات العالمية الجديدة، التي فرضت نفسها بقوة خلال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين، ومن ثم فقد أصبحت أحد دعائم النظام الاقتصادي العالمي الجديد والتجارة الإلكترونية E-commerce أصبحت واقعاً ملموساً، فهناك أرباح تجني نتيجة الصفقات وهناك قوانين تنظم عملية التجارة الإلكترونية، وتشريعات بين الدول لتنظيم إجراءات هذه التجارة لخدمة اقتصاديات تلك الدول، فهي وجدت لكي تبقى. ونظراً لأن التجارة الإلكترونية التي تتم بين المؤسسات الخدمية والعملاء والتي تعرف بالتسويق الإلكتروني لم تحظ إلا بقدر بسيط من الجهود البحثية، لذا سوف نحاول من خلال هذه المداخلة عرض بعض النقاط الرئيسية كمدخل مفاهيمي عام لتوضيح مفهوم التسويق الإلكتروني كأحد الإفرازات الرئيسية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، التي أذابت الفوارق الزمنية والمكانية بين دول العالم وأهميته في مجال الخدمات المصرفية.

### 1.2. الخدمات المصرفية

#### 1.1.2. تعريف الخدمة المصرفية:

تعرف بأنها "مجموعة من الأنشطة والعمليات ذات المضمون النفعي الكامن في العناصر الملموسة وغير الملموسة، والمقدمة من قبل المصرف، والتي يدركها المستفيدون من خلال ملامحها وقيمتها المنفعية والتي تشكل مصدراً لإشباع حاجاتهم ورغباتهم المالية والائتمانية الحالية والمستقبلية، وفي الوقت ذاته تشكل مصدراً لإرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين. (علي و محمد

الملك، 2016، صفحة 55)

ويتصف مضمون الخدمة المصرفية بتغلب العناصر غير الملموسة على العناصر الملموسة، وتتجسد هاتان المجموعتان من العناصر في بعدين اثنين، البعد المنفعي والبعد السمائي، ويتمثل البعد الأول في مجموعة من المنافع المادية المباشرة، التي يسعى العميل الحصول عليها، من خلال شرائه للخدمة المصرفية، أما البعد الثاني فإنه يتمثل في مجموعة الخصائص والسمات التي يتصف بها المضمون المنفعي المباشر للخدمة، وإذا كان البعد الأول يرتبط بالعميل نفسه، فإن الثاني يرتبط بالخدمة المصرفية. (حسن، صفحة 325)

### 2.1.2. تحديث الخدمات المصرفية:

إن المصارف تسعى جاهدة إلى تطوير خدماتها المصرفية، من خلال إدخال تقنيات حديثة تضمن لها تقديم خدماتها بجودة عالية ودقة وسرعة، وهذا ينطوي على تقديم الخدمة عبر وسائل وشبكات الكترونية مثل الانترنت، وبهذا يمكن تعريفها بأنها المنتجات والخدمات الحالية التي تغيرت جذريا إلى الشكل الرقمي وتقدمها شبكة الانترنت عن طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات الأكثر وضوحا وانتشارا، زيادة على ذلك الانترنت يقدم وظائف تفاعلية مع عملائه، ويمكنهم من الحصول على خدمات الكترونية، ويمكن أن تتمثل أساليب تحديث الأعمال المصرفية بما يأتي:

- **تطوير الإدارة:** وذلك من خلال توظيف الأيدي العاملة المؤهلة، وتطوير مهارات الموظفين الموجودين بإشراكهم في برامج تدريبية مبرمجة، مع التركيز على مهارات استخدام التقنيات الحديثة في العمل.

- **إدارة العمليات:** وذلك من خلال تحسين إجراءات العمل، والمراحل التي يجب أن يمر عليها العميل للحصول على الخدمة.

- **تحديث الخدمات:** وذلك من خلال دراسة رغبات وحاجات العملاء، والعمل على إشباعها وكذلك زيادة تشكيلة الخدمات المقدمة لكسب عملاء جدد.

- تحقيق التكامل: وذلك من خلال العمل على التكامل بين الوظائف التسويقية المختلفة والوظائف المصرفية الأخرى، حيث يعتبر التسويق المصرفي الحديث أداة تحليلية هامة في فهم النشاط المصرفي، ومساعدة العاملين بالمصارف في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي.

- بحوث السوق: وذلك من خلال جمع وفحص وتحليل تطورات السوق واتجاهاته.

- مواكبة المعايير المصرفية الدولية: إن المصارف مطالبة بمراعاة القواعد والمعايير الدولية (مقررات لجنة بازل)، من خلال سعيها إلى تنويع وتطوير خدماتها، ومن أهمها: (تدعيم القواعد الرأسمالية، تطوير السياسات الائتمانية للمصارف، الاهتمام بإدارة المخاطر، وضع آلية للإنذار المبكر بالمصارف، تحديث نظم الإدارة والسياسات المصرفية، استخدام التكنولوجيا وذلك من خلال العمل على تطوير الأجهزة والبرمجيات المستخدمة في العمل وتحديثها لمواكبة التطور المتسارع في الأجهزة التقنية والبرمجيات للوصول إلى إمكانية تقديم الخدمات المصرفية إلكترونياً، حيث يمكن الاستفادة من الخصائص التالية:

- خدمات تتم عن بعد، وبدون اتصال مباشر بين أطراف الخدمة؛

- خدمات لا تعرف قيود جغرافية؛

- خدمات تقوم على التعاقد بدون مستندات ورقية؛

- إمكانية الدفع عن طريق النقود الالكترونية.

ومن أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية التي يمكن استخدامها:

- أجهزة الصراف الآلي، نظام الإيداع المباشر، الصيرفة الالكترونية، الاعتماد المستندي الالكتروني وسائل الدفع الالكتروني.

2.2. مفهوم وأهمية التسويق المصرفي الالكتروني: إن جوهر النشاط التسويقي هو محاولة

إحداث تطابق بين رغبات واحتياجات العملاء من ناحية، وبين إمكانيات وموارد البنك من ناحية

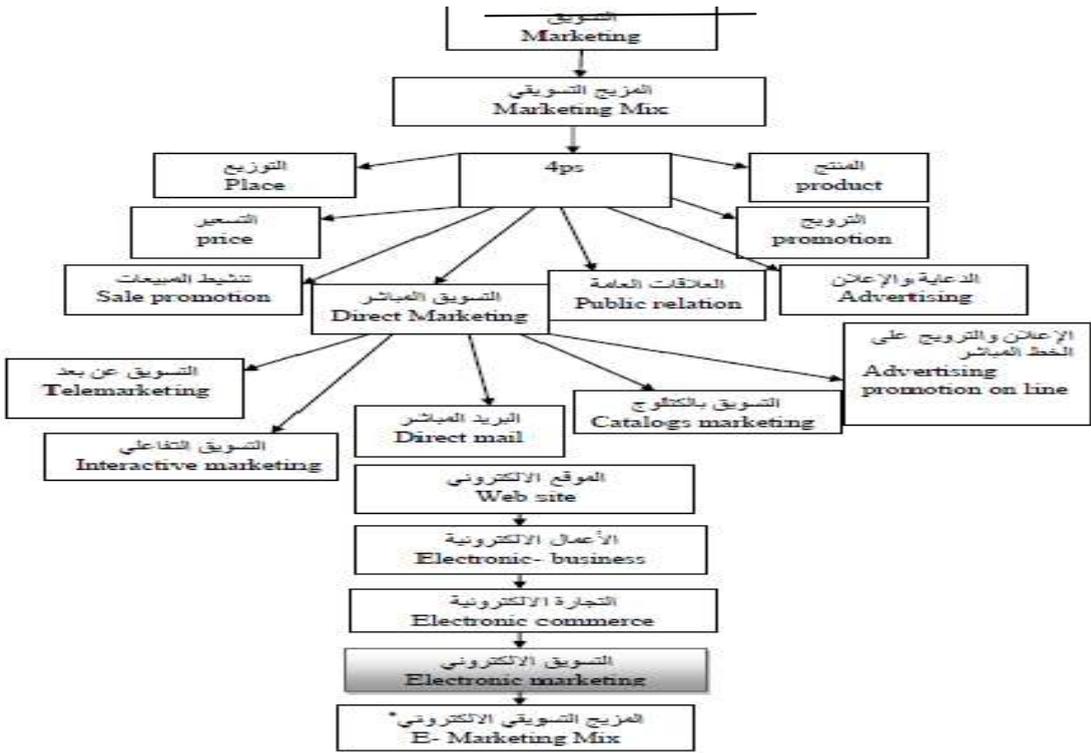
أخرى، وينجح المصرف كلما استطاع تحقيق هذا التطابق لذلك اتبعت البنوك عدة استراتيجيات في تسويق خدماتها المصرفية والتي تتمثل في التسويق عبر الانترنت.

**1.2.2. مفهوم التسويق المصرفي الالكتروني:** لقد تعددت مفاهيم التسويق الالكتروني، وتنوعت إلا أنها أكدت على استخدام تكنولوجيا الانترنت والتقنيات الرقمية لتحقيق الأهداف التسويقية، ولقد تطور مفهوم التسويق الحديث بشكل عام من المفهوم القائم على البيع إلى المفهوم القائم على الزبون، وقد ظهر التسويق الالكتروني الذي مثل قفزة نوعية ومهمة في اجتذاب عملاء جدد من مختلف أنحاء العالم، مع زيادة فاعلية الاتصال مع العملاء الحاليين، وبالتالي يعد التسويق الالكتروني القناة التسويقية الأوسع والأسرع والأكثر فاعلية.

ويعرف التسويق الالكتروني بأنه: "مجموعة متكاملة من عمليات إنتاج وتوزيع وتسويق المنتجات والخدمات بوسائل الكترونية" (حسن، صفحة 324)

كما يعرف بأنه: "هو التعامل التجاري القائم على تفاعل أطراف التبادل الكترونية، بدلا من الاتصال المادي المباشر في عملية بيع وشراء السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت". (أبوخريص و شكشك، 2015، صفحة 159). وعليه يمكن تلخيص التسويق الالكتروني في الشكل الموالي:

الشكل 1: مخطط التسويق الالكتروني



**المصدر:** رند عمران مصطفى الأسطل، 2009، واقع استخدام التسويق الالكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية-غزة، ص14.

\*المزيج التسويقي الحديث في العالم الرقمي بقي ثابت ويقوم على 4 ركائز أساسية (المنتج، السعر، التوزيع، الترويج)، فقط أدخلت عليه العديد من التغيرات الحديثة، وخاصة الالكترونية التي دخلت على الخدمات المصرفية وطريقة توزيعها وترويجها.

## 2.2.2. أهمية التسويق الالكتروني:

تكمن أهمية التسويق الالكتروني بأن له مجموعة من المزايا المختلفة، لعل أهمها سهولة الحصول على معلومات عن أي خدمة مصرفية وميزاتها، بسبب الانتشار القوي للانترنت، وإمكانية الحصول على الخدمة المصرفية من أي شخص، فرد كان أو منظمة بالإضافة إلى انخفاض تكاليف التسويق الالكتروني

مقارنة بتكاليف التسويق العادي، كما أن إنتاج وتسويق الخدمات المصرفية عبر الانترنت تتيح فرصة لاستخدام إستراتيجية التسويق الفردي. (أبوخريص و شكشك، 2015، صفحة 162)

### 3. التسويق الالكتروني ودوره في تعزيز العلاقة بين المصرف والعميل.

1.3.1. تعزيز العلاقة بين المصرف والعميل من خلال التكنولوجيا: بعد أن أصبح العميل سيد السوق أو هو المنتج، فقد توجب على منظمات الأعمال الالكترونية استخدام التكنولوجيا التي تخلق علاقة ترابطية مباشرة أو حقيقية مع العملاء، والاحتفاظ بهم.

1.1.3. الوصول إلى العملاء و الاحتفاظ بهم (E-CRM): إنه من الصعب جدا جذب العملاء عن طريق المنتجات الجديدة، لأنها سرعان ما تصبح عادية لذلك يجب البحث عن طريقة أخرى لإيجاد العملاء والمحافظة عليهم وتحويل رغبتهم في الشراء إلى مبيعات حقيقية، ويكمن الحل في استخدام مجموعة من الأساليب التكنولوجية وتتضمن في إدارة علاقات العملاء الإلكترونية، هدفها الأساسي هو خلق تعاون بين الأنشطة الخدمية والتسويق والعملاء داخل البنك. وبالتالي جذب العملاء والاحتفاظ بهم حيث تقوم باستخدام الويب لخلق علاقات الفريق بين البنك والعملاء، حيث عرفت e-CRM على أنها "مزيج بين البرمجيات والأجهزة، وتطبيق إدارة الالتزام. (فضيلة، 2009-2010، صفحة 119) ، لذلك فإن عملية تنظيم التفاعل بين البنك و العملاء يستدعي وضع برامج مهيأة لتتفق وعملاء البنك. فالخطوط بين التسويق والإنتاج مثلا تختلف من بنك لآخر، هذا يعني أن كل بنك يحتاج لمجموعة من البرمجيات تتفق وسير العمل داخله، ومن فوائد e-CRM هي:

- أنه يقوم بإنتاج تقارير منتظمة تمكن الإدارة من تتبع الجهود في مجال التوزيع و نتائجها، حيث يمكن المديرين الاطلاع على البيانات المتعلقة بالعملاء الفعليين والمحتملين والكيفية التي يستخدمون بها لطرق بيع معينة.

- تساعد **e-CRM** على استعمال الشركة الالكترونية كالبريد الالكتروني والتقارير الآلية في دعم المنتجات المقدمة والهواتف المزودة بمتصفح، والحسابات المحمولة المزودة بوصلات إلى **VPN** وتشتمل أيضا على نظم قواعد بيانات ضخمة لكن يجب أن تدرب الأفراد على استخدام هذا المتابعة اتصالات العملاء.

- إن استخدام موقع الويب المدعم بالصوت، وغيره من أنواع الاتصالات الأخرى بالعملاء يؤدي العمل المطلوب بصورة أوتوماتكية، عبر مناطق مختلفة لتنفيذ طلبات العملاء، وتقوم بمراقبة مستوى الخدمات للتأكد من تحقيق الجودة، والنظام المثالي يتم من خلال اتخاذ الخطوات المختلفة بواسطة المعلومات المتاحة السابقة مثل تفضيلات العملاء، و حجم عمليات الشراء التي يقوم بها، ثم يتم ربط كل هذا بنظام تخطيط موارد البنك وتطبيقات قواعد البيانات.

من خلال ما سبق نجد أن قدرة البنك على توفير إدارة العلاقات مع العملاء، من خلال أدوات الأعمال الالكترونية و التي تسمى (**e-CRM**)، تجعل من الصورة المثالية للعملاء تقترب من الواقع بدرجة كبيرة، وتقوم بتتبع كافة أوجه العملاء داخل العمل، بما في ذلك التعامل والتفاعل معهم، لذا فإن رغبة البنك في معرفة العملاء بصورة أفضل، هو الذي جعل مديري التسويق يطورون إدارة علاقات العملاء و ذلك باستخدام تقنيات تكنولوجيا الاتصال و المعلومات لأن هذه القنوات نجحت بنفوذها بذكاء للعملاء، حيث أن التفاعلات الالكترونية مع العملاء تسمح للبنوك من الحصول على كميات ضخمة من المعلومات تساعد على تطوير خدماتهم و بجودة عالية.

**2.3. الولاء الالكتروني للبنوك:** تطمح البنوك التجارية التي تقدم خدماتها الالكترونية على الانترنت، أن تنال رضا عملائها من مستخدمي الانترنت، وهي من خلال الوسائل الحديثة التي قدمتها لها التكنولوجيا الحديثة باستعمال أدوات الانترنت في الترويج لمنتجاتها بالطرق الالكترونية المستحدثة، لا تسعى إلى إشباع رغبات عملاءها المتجددة والمكيفة مع التقنيات الحديثة فحسب

بل ترمي أيضا إلى إبقاءهم عملاء دائمين وأوفياء إلى مواقعها الالكترونية، بمعنى آخر أن تبحث البنوك في كيفية كسب الولاء الالكتروني لعملائها الناتج عن تعاملها معهم على الانترنت.

### 1.2.3. مفهوم الولاء الالكتروني وأهميته المالية:

#### 1.1.2.3. مفهوم الولاء الالكتروني:

يعرف كوتلر الولاء بأنه "مقياس معاودة الزبون ورغبته بالمشاركة بتأدية نشاطات المؤسسة، ويترجم البعض الولاء إلى معنى الثقة باعتبار أن القاعدة الأساسية في التسويق هي الثقة، خصوصا إذا كانت المؤسسة توجه سياستها إلى بناء علاقات طويلة الأجل مع زبائنها الموالين لها، أما البعض الآخر فيضع الولاء في مرتبة الربح باعتبار أن ولاء الزبون هو الأساس في النجاح والأكثر أهمية لتحقيق الربح، والواقع أن المؤسسة إن كانت تجارية فإنها إن كانت تهدف إلى بناء علاقات طويلة الأجل مع زبائنها، فهي في حقيقة الأمر تسعى إلى إطالة المدى في تحقيقها للأرباح (تعظيم أرباحها). (إيمان، 2007، 2006، صفحة 195)

#### 2.1.2.3. الأهمية المالية للولاء الالكتروني: على البنوك التي تمارس التجارة الالكترونية عبر

الانترنت أن تحقق الولاء الالكتروني المنتظر من عملاءها، فالزبون العابر يمكن أن يتحول إلى زبون راضي، حسب ملائمة موقع الويب الخاص بالبنك وجودة الخدمات التي يقدمها، فيصبح بذلك مشروعا لزبون ذي ولاء إلكتروني، ويعمل لأجل ذلك على تحويل العملاء غير الراضين عن التعامل معه إلى عملاء موالين له باعتبار أن زيادة نسبة الولاء لموقعه تحقق له زيادة في أرباحه، فقد ثبت أن زيادة نسبة ولاء العملاء ولو كانت منخفضة تصل إلى 5% يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الأرباح بنسبة 95%. وتظهر الأهمية المالية للولاء الالكتروني للبنك المتعامل على الانترنت من خلال ما يمكن أن يحققه من نتائج:

- أثناء عملية تقديم الخدمة: تعتبر تكلفة تقديم الخدمة للعميل ذي الولاء أقل مقارنة بالعملاء الاعتياديين.

- خارج عملية تقديم الخدمة: يلعب العملاء الموالين للبنك دورا في تحويل العملاء المحتملين إلى عملاء اعتياديين، فهم يقومون بالتسويق للبنك إلى أفراد العائلة والأصدقاء، كما أنهم يقدمون الشكاوي والمقترحات الضرورية من خلال التفاعل مع البنك، وهو ما يفيدته لتحسين منتجاته ومستوى الخدمات التي يقدمها على الانترنت.

**3.1.2.3. مراحل تكوين الولاء الالكتروني لعملاء البنك:** يتشكل الولاء الالكتروني للبنك لدى عملاء الذين يتعامل معهم على الانترنت اعتمادا على كونه يقوم على علاقة العميل بالبنك والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل أساسية كما هي:

- مرحلة زيارة موقع البنك على الانترنت: وتضم المراحل الفرعية الخاصة بالوعي، المعرفة، اتخاذ القرار ونية ما قبل الشراء؛

-مرحلة طلب الخدمة (الشراء): هي المرحلة التي يتعامل فيها العميل مع منتجات البنك ويحصل فيها على خدماته؛

- مرحلة ما بعد الخدمة (ما بعد الشراء): يقصد بها سلوك العميل تجاه البنك بعد تعامله معه وانتهاءه من طلب الخدمة والتي يرجى منها تحقيق الولاء الالكتروني للبنك.

#### **4. مشكلات وتحديات التسويق الالكتروني وأثرها على تقديم الخدمة المصرفية**

يصاحب تقديم العمليات المصرفية الإلكترونية مخاطر متنوعة، لهذا ينبغي على البنوك وضع سياسات وإجراءات تتيح لها إدارتها، وذلك من خلال تقييمها، الرقابة عليها ومتابعتها، ولقد أصدرت لجنة بازل خلال مارس 1998 و ماي 2001 مبادئ لإدارة المخاطر المرتبطة بالخدمات الإلكترونية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي.

الجدول 1: المخاطر المرتبطة بالخدمات الإلكترونية

أنواع المخاطر المرتبطة بالخدمات الإلكترونية	
تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعدم: - عدم وجود التأمين الكافي للنظم - عدم ملائمة تصميم النظم وإنجاز العمل أو أعمال الصيانة - إساءة العملاء لاستخدام النظام	مخاطر التشغيل
ينشئ هذا النوع من المخاطر نتيجة لعدم: -مقدرة البنك على إدارة نظمه بكفاءة أو نتيجة حدوث اختراق أثر فيه، وهذا يؤدي إلى انتشار رأي سلبي على البنك ويمتد حتى البنوك الأخرى وتنتج عنه خسارة كبيرة في الزبائن	مخاطر السمعة
تقع هذه المخاطر في حالة: - انتهاك القوانين والقواعد المقررة، خاصة تلك التي تحمي البنك من خطر غسيل الأموال - عدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الإلكترونية وهي تتعلق غالبا بالتوقيع الإلكتروني - عدم صحة بعض البنود أو عدم قابليتها للتنفيذ.	المخاطر القانونية
يرتبط أداء العمليات المصرفية الإلكترونية أيضا بالمخاطر الخاصة بالعمليات التقليدية كمخاطر الائتمان، السيولة، سعر الفائدة، مخاطر السوق، مخاطر العمليات المصرفية الدولية وتبديل العملة.	مخاطر أخرى

المصدر: ميهوب سماح، 2005/2004، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في البنوك والتأمينات: الاتجاهات

الحديثة للخدمات المصرفية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة، ص116.

وعلى العموم وفي ظل كل هذه المخاطر المرتبطة بالعمليات الالكترونية، على البنك أن يعمل كل ما بوسعه من أجل إدارة المخاطر من خلال التقييم المستمر لها والرقابة والمتابعة المستمرة. وبالتالي يمكن القول أنه بالرغم من المزايا الواضحة التي يحققها التسويق الإلكتروني في الوقت الحالي، وخاصة في الدول المتقدمة إلا أنه ما زال يعاني من بعض المشكلات والتحديات والتي يمكن حصرها في الآتي: (النونو، 2008، صفحة 47)

#### 1.4. المشكلات والتحديات التي تواجه المسوقين (المصارف):

- كيفية الحفاظ على الخصوصية للأفراد، حيث أن ذلك العنصر يعتبر أساسي لضمان ثقة المستخدم بهذا النوع المتطور من التسوق، ويعتبر أمن وسرية المعلومات عاملا أساسيا لنمو هذا النوع من التسوق وتشجيعه؛
- الافتقار إلى الوعي، يمثل حاجزا يعرقل التسوق عبر الإنترنت، فانخفاض قاعدة العملاء المحتملة يثبط الجهود التجارية لإنشاء مواقع على الشبكة لقيام العملاء بالتسوق والشراء؛
- الخلفية الثقافية والاجتماعية للعميل الذي يقاوم التغيير، فالتسوق عبر الإنترنت يستلزم تغييرا في السلوك الشرائي وهو ما لا يقبله المتعاملون؛
- إن بطاقات الائتمان هي أكثر الطرق انتشارا لدفع ثمن المشتريات عن طريق الإنترنت، ولذا فإن انخفاض عدد بطاقات الائتمان في بعض الدول قد يحد هذا النوع من التسوق؛
- مشكلات الحماية والتأمين ضد المخاطر، ومشاكل ضمانات الحماية لحركة المبادلات الإلكترونية التي تتم بين أطراف التعامل سواء كانوا باعة/مشتريين/بنوك... الخ.

#### 2.4. المشكلات والتحديات التي تواجه المتسوقين (العملاء): يمكن حصر أهم التحديات فيما يلي

- قلة المعرفة بكيفية إجراء التعاملات على الإنترنت؛

-احتمال سرقة أرقام بطاقات العملاء من خلال تناولها عبر الإنترنت، ومن ثم تحمل أصحاب البطاقات أعباء عمليات شراء أو الحصول على خدمات لم يقوموا بتنفيذها؛  
-تمثل اللغة عائقا لعدد لا بأس به من المتعاملين الذين لا يتقنون إلا اللغة العربية؛  
-عدم تقبل بعض العملاء لعملية الشراء عن طريق الإنترنت، مع احتمال وجود بعض المؤسسات الوهمية أحيانا؛ (أبوخريص و شكشك، 2015، صفحة 162)  
- عدم متابعة العملاء للتطور الالكتروني، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود سرية في التعامل، فقد يتم كسر الحواجز والدخول لمعلومات المؤسسات من قبل مخترقي أمن المعلومات، ولهذا فإن كل مصرف يرغب في بيع خدماته المصرفية والمالية عبر الانترنت عليه أن يؤسس لنفسه موقعا خاصا بذلك على الشبكة، وأن يراعي المصرف المرتكزات والعناصر الأساسية الواجب توافرها في كل موقع، من حيث تحقيق التكامل بين جميع أعمال المصرف، تجميع اهتمامات الزبائن الذين يزورون الموقع والقيام بتبليتها، كذلك توفير المعلومات والبيانات الكافية والدقيقة والمحدثة باستمرار، والعمل على ترويج موقع المصرف بصورة كافية باعتماد الأساليب التقليدية أحيانا والأساليب الالكترونية أحيانا أخرى، مع الاحتراز الكامل لما يسمى بأمن المعلومات، والجدير بالذكر أن التسويق عبر الإنترنت يمثل تحديا بالنسبة للتعامل والمسوق على حد سواء، وإن كان هناك وعي واسع وتطورات تجري وقائعها حاليا بغرض القضاء على المشكلات التي تواجه هذه العملية، إلا أن الأمر يحتاج لوقت طويل قبل التخلص منها نهائيا.

## 5. واقع وآفاق التسويق الالكتروني في المصارف الجزائرية

### 1.5. الصيرفة الالكترونية في الجزائر

تعد الصيرفة الالكترونية من أهم مظاهر الانتقال إلى اقتصاد متطور يواكب التطورات الحالية لهذا فان البنوك الجزائرية و في محاولة منها لمواكبة التغيرات الحاصلة في الجهاز المصرفي العالمي بادرت لتقديم عدة خطوات في سبيل التطوير و العصرية.

### 1.1.5. تعريف مؤسسة SATIM (Société d'Automatisation des Transactions Interbancaire et de la Monétique):

وهي مؤسسة مكونة من 8 بنوك جزائرية ( بنك الجزائر الوطني BNA ، القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك البركة ، بنك التنمية المحلية BDL ، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA ، بنك الجزائر الخارجي BEA ، بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط - بنك CNEP ).

أنشئت SATIM من اجل آلية و رقمنة المعاملات البنكية و تعد عنصرا هاما ضمن الإصلاح وعصرنة القطاع البنكي في الجزائر ، و مهمتها تحقيق مشروع ربط بين كل المؤسسات البنكية عبر شبكة بنكية متخصصة ، هذا المشروع اعد في سنة 1996 و انطلق بواسطة ABEF (Association des Banques et Etablissement Financiers) ( منظمة البنوك و المؤسسات المالية). و تعمل ساتيم على إدخال وظيفة الدفع الالكتروني عمليا منذ سنة 2002.

#### 1.1.1.5. المهام الأساسية لمؤسسة SATIM هي:

- العمل على تطوير استعمال أدوات الدفع الالكترونية؛
- تنظيم و إدارة البنية التحتية التقنية و التنظيمية لضمان التوافقية الكاملة بين كل متعاملي الشبكة النقدية في الجزائر ( شبكة الخدمات المصرفية الالكترونية)؛
- المشاركة في وضع القوانين بين البنكية لتسيير المنتجات البنكية لكونها قوة دفع؛
- مرافقة البنك في إصدار و تطوير المنتجات البنكية الالكترونية؛
- تخصيص الشيكات و بطاقات الدفع و السحب النقدي؛
- تنفيذ جميع الإجراءات التي تحكم سير عمل نظام الدفع بمختلف مكوناته بما فيها: مراقبة التكنولوجيا، أتمتة الإجراءات، سرعة المعاملات واقتصاديات التدفقات النقدية.... الخ.

## 2.5. تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في الجزائر

تقوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر على عدة ركائز أساسية وبنى تحتية من تطور البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى شبكة الاتصالات الالكترونية، والتي سنعرضها فيما يلي:

**1.2.5. البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصال و المعلومات في الجزائر:** تتوفر الجزائر حاليا على بعض الإمكانيات و المؤهلات في هذا القطاع من شأنها أن تساعد في بناء مجتمع المعلومات، و التي سنتعرض في العناصر التالية: (المعاصر، 2008، الصفحات 164-166)

**-آلات الكمبيوتر في الجزائر:** استنادا لتقديرات المتعاملين في القطاع قدر عدد الأجهزة المستوردة سنويا ب 50000 كمبيوتر و 250000 آلة نسخ. هذا ما يبين مكانة الطلب، لكن ما يزال الوصول إلى استعمال التكنولوجيات الحديثة مكلفا هذا ما يتعارض مع هدف السلطات العليا في تعميم استعمال هذه التكنولوجيا.

**-الشبكة العامة للاتصالات:** تغطي شبكة الاتصالات في الجزائر غالبية التراب الوطني بشبكة تقدر ب 22000 كلم من الخطوط الهرتيزية و 15000 كلم من الألياف البصرية كذلك 50 محطة أرضية و 100 نظام ريفي بالإضافة التي بدأ استغلالها منذ سنة 1992 ووصلت إلى (DZPAC) إلى شبكة لإرسال المعطيات بالجملة التي 4500 (MEGAPAC) خط في سنة 2000، أيضا الشبكة الخاصة لإرسال المعطيات بالجملة وضعت تحت تصرف وزارة الإعلام و الاتصال بالإضافة إلى الشبكة المؤسسية الخاصة بقطاع البريد.

**-برامج الحاسوب:** لا يزال هذا المجال بعيدا عن مستويات الأداء العالمية، رغم وجود موارد بشرية ذات كفاءة ويرجع السبب في ذلك إلى المنافسة القوية جدا من الشركات العالمية في هذا الميدان بالإضافة إلى أكثر من 9 من البرامج المستعملة في الجزائر هي نتيجة لعملية قرصنة، هذه العملية تعتبر من أهم معوقات تطوير برامج الحاسوب.

-**الشبكات:** تشهد الشبكات تطورا ضعيفا في المؤسسات الجزائرية الاقتصادية خاصة العمومية فبغض النظر عن بعض القطاعات كالمؤسسات البريدية، الجمارك، الطيران، البنوك، التأمين التي تعرف تطورا وتوسعا ملحوظين بفضل أوعية سريعة وفعالة للمعطيات، إلا أن مستويات الأداء تبقى ضعيفة.

### 3.5. الخدمات المصرفية الإلكترونية بالجزائر:

1.3.5. استخدام الانترنت في البنوك الجزائرية: إن معظم البنوك الجزائرية لها مواقع على شبكة الانترنت فالنسبة لبنك الجزائر موقعه على الانترنت [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) تظهر فيه مجموعة من المعطيات و البيانات عن السياسة النقدية و المالية و إحصائيات مختلفة ولكنها غير متجددة و هو لا يقدم أي خدمة معلوماتية إلكترونية، بعكس مواقع البنوك المركزية في العالم و التي بعضها يشرف على أنظمة الدفع الإلكترونية لمصارف تلك الدول انطلاقا من موقعه الإلكتروني.

أما بالنسبة للمصارف التجارية، فمواقعها تعرض مجموعة من المعلومات عن نفسها ومعظمها لم يجدد منذ مدة، إلا أنه يجب أن نذكر أن هناك مصارف تسمح بالإطلاع على الرصيد (للزبائن المشتركين في النظام) و بعض العمليات الأخرى. ومن أمثلة مواقع تلك البنوك: موقع صندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، و لكنها تقدم عمليات محدودة سواء من حيث نطاق الخدمة أو نوعيتها. و لكن يجب تدارك هذا الأمر و تفعيل دور الانترنت لتقديم خدمة مصرفية متطورة و في هذا السياق لا ننسى تجربة " بريد الجزائر " بتقديمه خدمات عبر الشبكة مثل الإطلاع على كشف الحساب البريدي و طلب الصك البريدي بالإضافة إلى إمكانية تسديد فاتورة الهاتف النقال الخاص بفرع " موبيليس " عبر الحساب البريدي، إنشاء خدمة الموزع الصوتي للاستعلام حول الحساب البريدي ودفع فواتير الكهرباء و الغاز الماء.

2.3.5. استخدام الهاتف في الخدمة المصرفية: لا تستعمل المصارف الجزائرية الهاتف في تقديم خدماتها، سواء الهاتف الثابت أو المحمول، رغم ما شهدته هذا الأخير من تطور كبير بعد فتح

السوق الجزائرية في السنوات القليلة الماضية وعلى المصارف الاستفادة من عدد مشتركى خدمة الهاتف في تقديم خدماتها لجلب أكبر عدد من الزبائن.

**3.3.5. المقاصة الالكترونية في الجزائر:** عرفت المؤسسات البنكية و مكاتب بريد الجزائر و هيئات الخزينة العامة في 15 ماي 2006 انطلاقة صيغة نظام الدفع النقدي بواسطة المقاصة الآلية (Algérie Télécompensation Interbancaire) ويعتمد هذا النظام على الإدخال الآلي للبيانات الرقمية و صور الشيكات على المساح الضوئي. (INFOS, 2006) من الشروط التي كانت يجب أن تتوفر لتشغيل نظام معلوماتي في الجهاز المصرفي الجزائري ما يلي: (شيشة و زنيقي، 2011)

- تعيين لجنة القيادة تعمل على إنشاء هيئة- شبكة- مستقبلية للمقاصة الالكترونية وتشرف على جميع مشاريع العصرية المهيكلة للقطاع المصرفي والمالي؛
  - أوكلت لجنة القيادة إلى بنك الجزائر و أنشئت لها فروع؛
  - تم إنشاء شركة مصرفية جديدة للخدمات تقوم بتسيير النظام.
- و لإنجاح المشروع الجزائري تم القيام بالأعمال التالية:
- إعادة صياغة النصوص التنظيمية وتكييفها مع خيارات التكنولوجيا، وشكلت ما يعرف بالميثاق المصرفي، وترتب عنه إدخال تعديلات على القانون التجاري والجزائي وقانون النقد والقرض؛
  - تكييف الشركة الجزائرية للاتصالات AT المنشأة من طرف إدارة البريد والمواصلات والتي تكفلت باحتياجات الموارد التقنية الضرورية لتطوير الطلب على المستوى النوعي والكمي.

#### 4.5. أدوات الدفع الالكتروني في الجزائر

**1.4.5. CIB:** بطاقات الصرف الآلي: وبدأ العمل بها في سنة 1997، تستعمل هذه البطاقات SATIM أنشئت هذه البطاقات بواسطة مؤسسة خاصة للسحب من أجهزة الصرف

الآلي وهي محددة المدة والمكان لأنها صالحة فقط في الجزائر. (ناصر، 2008، الصفحات 14-15) ما يعاب على هذه البطاقة كونها بطاقة سحب فقط و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام، هذا بالإضافة إلى ضعف التعامل بهذه البطاقة.

**2.4.5. البطاقات البنكية الدولية:** وهي بطاقة للسحب والدفع تمنح للعملاء ذوي الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي والدولي، لكن إصدار هذه البطاقة كان بعدد ضعيف جدا بلغ 6 ملايين بطاقة سنة 2003 و 7 ملايين سنة 2004 وهذا بالرغم من الانتشار الواسع لهذه البطاقة على المستوى العالمي، وتمنح هذه البطاقات:

- من طرف بنك محلي لزبون جزائري للسماح له بتسوية معاملاته من مشتريات وخدمات تجارية من الخارج؛

- أو لعملاء أجنب أو غير مقيمين بالوطن (رحلات تجارية أو سياحية) من اجل سحب مبالغ بالعملات الأجنبية وهذا وفق ما يسمح به القانون. (Mansou, 2006, p. 260)

مما يؤخذ أيضا على هذه البطاقة في الجزائر رغم صفتها العالمية أنها لا تعد بطاقة ائتمان أي لا يمكن السحب بها بأكثر من الرصيد، ويبدو أن كل ذلك يعود أساسا إلى غياب ثقافة التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر، وعدم وجود قبول عام لها بسبب محدودية أماكن التعامل بها مقابل التفضيل النقدي في التعاملات اليومية للأفراد.

## 6. مشاكل وسائل الدفع الالكترونية - البطاقات البنكية

### 1.6. مشاكل خاصة بالجزائر

- وجود أزمة ثقة بين العملاء و التجار و بين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم، و قد زاد من حدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك آل خليفة؛

- عدم الثقة في النظام والمحاكم القضائية التي حال وقوع مشاكل ستأخذ وقتا طويلا للفصل في القضايا، وانعدام الثقة يعود إلى طول الإجراءات القضائية التي تتخذ في القضايا المتعلقة بالشيكات بدون رصيد؛
- ارتفاع الاستعمالات المتكررة للشيكات بدون رصيد أو غير كافية الرصيد ساهم في رفع الثقة عن وسائل الدفع مما ساهم في تفضيل السيولة النقدي؛
- مشكل الأمية يجعل الأشخاص لا يثقون سوى في السيولة النقدية وغير قادرين على استيعاب أو استعمال البطاقات البنكية؛
- يجذب المواطن الجزائري استخدام النقد لأنها أحسن وسيلة للتهرب من الضرائب وعدم القدرة على فرض رقابة، خاصة بالنسبة للتجار الذين ستجبرهم عملية البيع بالبطاقات على التصريح بالقيمة الفعلية لتعاملاتهم التجارية.

## 2.6. مشاكل عامة: من بين المشاكل العامة مايلي:

- **السرقه والضياح**: و لمواجهة هذا المشكل تم وضع في المتناول مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24 سا / 24 سا و 7 أيام / 7 أيام و هو مركز تابع لشركة SATIM والذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضياح أو سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع البطاقة في حالة معارضة، لكن إن لم يتلق هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضياح أو سرقة البطاقة في مدة 15 يوما فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة، وتصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك، حيث يتخصص هذا المركز بحالات السرقة والضياح للبطاقات، بينما مركزية و عوارض الدفع مكلفة بوسائل الدفع الأخرى كالشيكات والسندات لأمر.
- **الاستعمال الاحتيالي للبطاقة**: في حال اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، و في حال التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة أخرى لصالحه.

- **العمليات التعسفية:** كل بطاقة أصبحت غير صالحة للاستعمال كإنقضاء مدة صلاحيتها أو تجاوز العميل للمبلغ المصرح له من قبل البنك، و تم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر، يتم وقف عمل الأجهزة التابعة للبنوك و التي تكون موجودة لدى هذا التاجر، و يطلب من البنك المتعامل مع التاجر إلغاء العقد.

- **إشكالية الإثبات:** يتم إثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول كل عمليات السحب من أجهزة و عادة هذه المشكلة لا تثار إلا حينما يطرح نزاع على القضاء.

## 7. الخاتمة:

لقد حققت المصارف بصفة عامة العديد من النتائج، نتيجة توجهاتها الحديثة في مجال تقديم خدماتها المصرفية، حيث يشهد العصر الحالي قفزات هائلة في نظم الاتصالات العالمي، مع استمرار الانخفاض في تكاليفه، وسوف يؤدي هذا إلى تغير جذري في طريقة وأسلوب أداء الأفراد والمؤسسات لأعمالهم، ومن المؤكد أن يؤدي هذا التطور إلى تراجع الدور البشري في الخدمات المالية، وإلى النمو الكبير في المنتجات الالكترونية والخدمات المالية عن بعد، ونظام المدفوعات القائم على الانترنت.

ونظرا لأهمية ما قدمته الصيرفة الالكترونية للاقتصاد العالمي، حاولت الجزائر النهوض باقتصادها من حالة الركود وضرورة تطوير نظامها المصرفي لمواكبة كل ما هو جديد في تسويق الخدمة المصرفية، فقامت بإصلاحات عديدة لإنشاء بنية تحتية تساعد البنوك العاملة على شبكة الانترنت في الجزائر من تقديم منتجاتها وخدماتها بسهولة وسرعة و بأمان لحماية

عملائها، إلا أن هذه الإصلاحات ما زالت لم تر النور بسبب التأخر في تطبيق القوانين وسوء التسيير. ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات، وهي كالآتي:

#### - الاستنتاجات:

- رغم الجهود المبذولة في مجال تطوير العمل المصرفي، وأساليب تسويقه إلا أن ضعف التكنولوجيا المستخدمة في العمل المصرفي انعكس بشكل واضح على الخدمات المصرفية المقدمة؛
- عدم الاهتمام بمعايير تنوع الخدمات المصرفية، واقتصارها على مجموعة قليلة من الخدمات؛
- ضعف تدريب الموارد البشرية في المصارف، خصوصا فيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا، واستخدام أساليب التسويق الحديث، مما ينعكس على أدائهم في العمل.

#### - التوصيات:

- يجب على المصارف الجزائري أن تعمل جاهدة على مجموعة من الأمور الأساسية، بهدف الارتقاء بالعمل المصرفي لمواكبة التغيرات العالمية ومنها:
- العمل على تغيير ثقافة العاملين في المصارف، فيما يتعلق بخدمة الزبائن، وجودة الخدمات المصرفية، بحيث يكون شعارهم "الكل في خدمة العميل"، لمواكبة أساليب التسويق للمصارف المتقدمة، في مجال الخدمات المقدمة؛
- العمل على تطوير الثقافة المعلوماتية، لأن ضعف الوعي لدى العميل بالنسبة للعمل المصرفي الحديث، وخاصة التسويق الالكتروني يحتاج إلى وقت طويل، وبهذا سيكون العمل المصرفي مقتصرًا على المصارف الكبرى، وشريحة فقط من الزبائن (الطبقة التي تمتلك ثقافة معلوماتية، وهذا من شأنه أن يكرس نوعين من العملاء، "عملاء المصرف الالكتروني" و"عملاء المصرف التقليدي"، أما في المدى الطويل فإن نمو ثقافة المعلوماتية، وخاصة الانترنت وتطور بيئة العمل المصرفي، سيلعب دورا

كبيرا في إنضاج وعي العملاء والعاملين في المصارف بأهمية التحول نحو المصرفية الالكترونية، وما ينتج عنها من فوائد؛

- إدخال قوانين وتشريعات تنظم وتطور التعامل في الخدمات المصرفية الحديثة، وتشجع على التسويق الالكتروني للخدمات؛

- استغلال الكفاءات الموجودة في المصارف والقادرة على الابتكار المعتمد على المؤشرات المتنوعة، والملائمة خاصة في مجال التسويق.

## 8. قائمة المراجع:

### - المجالات:

- مُجَّد الملك هاجر و الطاهر مُجَّد أحمد علي، 2016، جودة الخدمات المصرفية وأثرها علي رضا العميل، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17، العدد1.
- إياد مراد حسن، دون سنة نشر، أثر التسويق الإلكتروني على جودة الخدمات المصرفية، مجلة الدنانير، العدد الثالث، الجامعة العراقية.
- أبوخريص عمران علي ، شكشك مصطفى أحمد، 2015، التسويق الالكتروني وأثره على جودة الخدمات المصرفية: دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمدينة زليتن، المجلة الجامعة، المجلد الثاني، العدد17.
- المركز الجامعي خميس مليانة،أفريل 2008، مجلة الاقتصاد المعاصر ، العدد03 .
- عبد الرحيم وهيبية، 2011، وسائل الدفع التقليدية في الجزائر- الوضعية و الأفاق- ، مجلة الباحث، المركز الجامعي، تمناست، العدد 09 .
- ناصر سليمان، جانفي 2008، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة ، العدد الاول.

- الرسائل العلمية:

- رند عمران مصطفى الأسطل، 2009، مقدمة للحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال: واقع استخدام التسويق الالكتروني لدى البنوك العاملة في قطاع غزة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

- شيروف فضيلة، 2009-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في التسويق أثر التسويق الالكتروني على جودة الخدمات المصرفية: دراسة حالة بعض البنوك في الجزائر، قسم التسويق، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.

- العاني إيمان، 2006-2007، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري بقسنطينة.

- ميهوب سماح، 2004-2005، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، تخصص البنوك والتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري بقسنطينة.

- عماد أحمد إسماعيل النونو، 2008، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه التسوق عبر الإنترنت -دوافع التبني أو الرفض: دراسة ميدانية، جامعة العالم الأمريكية.

- الملتقيات

- نوال شيشة، زيتي فريدة، المقاصة الالكترونية و تجارب الدول المغاربية فيها، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الرابع حول عصرة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر - عرض تجارب دولية، المركز الجامعي خميس مليانة 27 أفريل، 2011.

- الكتب باللغة الفرنسية

-MANSOURI Mansour , systèmes et pratiques bancaires en Algerie, ed houma , Alger , 2006 .

- الموقع الالكتروني

[WWW.SATIM-DZ.COM](http://WWW.SATIM-DZ.COM)

## الحوكمة في المصارف الإسلامية

### Corporate Governance in Islamic Banks

بوريش نورية، تلمساني حنان، بوقطاية سلمى

<sup>1</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، Nour-doc@outlook.fr

<sup>2</sup> جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، t-hanane@outlook.fr

<sup>3</sup> جامعة مولاي طاهري (بشار)، tajeddine\_selma@yahoo.com

#### ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز مفهوم الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية، وتسعى إلى توضيح الفرق بين تطبيق الحوكمة في البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث الأسس والمبادئ التي تحكم نشاطها بما يتوافق مع المعايير التي تنصها الهيئات النقدية والمؤسسات المالية الدولية من أجل تعزيز الشفافية والإفصاح داخل النظام المصرفي. كما قامت الدراسة بتسليط الضوء على مختلف صيغ التمويل الإسلامي والمخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية عند تقديم خدماتها في بيئة ملائمة تستدعي التقيد بضوابط الشريعة الإسلامية وهو ما سعت الحكومة الماليزية لتوفيره على مدار السنوات الفارطة، حيث يقوم بنك نيقارا المركزي بتأطير عمل هذه المصارف عبر السهر على تطبيق مختلف النصوص والتشريعات التي تعزز تبني مبادئ الحوكمة في ظل البيئة الاقتصادية المتغيرة.

من خلال دراسة حالة أول مصرف إسلامي في ماليزيا "بنك اسلام" اتضح أن مجلس إدارة البنك يعمل على تعزيز واستدامة ثقافة قوية لحوكمة الشركات من أجل زيادة عدد المساهمين وحماية مصالح الجميع حيث يلتزم مجلس الإدارة بالكامل بتطبيق معايير النزاهة في الأعمال والأخلاقيات مع القيادة التنفيذية والاستراتيجية الصحيحة لضمان الضوابط والتحكم في المخاطر الداخلية والخارجية بما يتماشى مع القيم الأخلاقية وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

كلمات مفتاحية: الحوكمة المؤسسية، المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي، المخاطر المالية.

تصنيفات JEL : G3، G21، G34

#### Abstract:

The study aims to highlight the concept of corporate governance in Islamic financial institutions and clarifies the most important differences between traditional and Islamic banks in terms of the principles and the foundations that rule their activity. Islamic banks must follow to the standards provided by monetary bodies and international financial institutions to enhance

transparency and disclosure within the banking system. The study also shed the light on the various forms of Islamic financing and the risks that Islamic banks are exposed to when providing their services in an environment that calls for adherence to Islamic laws, which is what the Malaysian government has sought to provide over the past years. Negara Central Bank supervises the activity of these banks by ensuring the implementation of legislations that promote the adoption of the principles of governance in light of the changing economic environment.

Through a case study of the first Islamic bank in Malaysia "Islam Bank", we observed that the bank's board of directors works to promote and sustain a strong corporate governance culture in order to increase the number of shareholders and protect the interests of all. The board of directors is fully committed to implement standards of integrity in business and ethics with executive leadership and the right strategy to ensure discipline and control of internal and external risks in line with ethical values, rules and principles of Islamic law.

**Keywords:** Corporate Governance, Islamic Banks, Islamic Financing, Financial Risks

**JEL Classification Codes:** G34, G21, G3.

المؤلف المراسل: بوريش نورية، [nour-doc@outlook.fr](mailto:nour-doc@outlook.fr).

#### المقدمة:

إن حدوث الأزمات المالية والانهيارات التي مست أكبر الشركات في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا وما حدث للاقتصاد الأمريكي من افلاس لعدد كبير من الشركات أدى إلى زعزعة ثقة المساهمين للاستثمار، مما دعى إلى ضرورة التفكير لإيجاد حل لهذه الأزمات، وبهذا ظهر مصطلح الحوكمة على الساحة الدولية من أجل مراقبة وحماية الشركات من حدوث أي أزمات مالية، وذلك من خلال التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

سعت البنوك الاسلامية كغيرها من المؤسسات المالية الاسلامية إلى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من أجل ضمان أدائها المالي وتقليل المخاطر التي تواجهها مع القيام بمختلف نشاطاتها بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراعاة البعد الأخلاقي بفرض هيئة الرقابة الشرعية التي تراقب جميع العمليات المصرفية، وفقا لأحكام الشريعة السمحاء.

من خلال ما سبق تتوضح لنا معالم الإشكالية في السؤالين المواليين:

-هل يختلف مفهوم وتطبيق الحوكمة في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية؟

-ما مدى التزام البنوك الإسلامية بماليزيا بتطبيق مبادئ الحوكمة؟

وللاجابة على التساؤلات السابقة قمنا بصياغة فرضيات البحث كالآتي:

-يختلف مفهوم وتطبيق الحوكمة في كل من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

-تقوم البنوك الإسلامية في ماليزيا باتباع نصوص وتشريعات البنك المركزي والهيئات المالية الدولية والتي

تحت على تبني قوانين الحوكمة لتعزيز الشفافية والإفصاح داخل القطاع المصرفي.

من أجل الامام بسياق الموضوع قمنا بتقسيم البحث الى ثلاث محاور حيث تطرقنا في كل محور الى:

المحور الأول: الحوكمة في المصارف الإسلامية

المحور الثاني: عقود التمويل الإسلامي والمخاطر التي تواجهها

المحور الثالث: حوكمة المصارف الاسلامية في دولة ماليزيا (دراسة حالة بنك اسلام)

## I- المحور الأول : الحوكمة في المصارف الإسلامية :

### I-1- مفهوم الحوكمة المؤسسية :

هي استراتيجية تتبناها الشركة في سعيها لتحقيق أهدافها الرئيسية وذلك ضمن منظور أخلاقي ينبع من داخلها باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها ولها من الأنظمة واللوائح الداخلية والهيكل

الإداري ما يكفل لها تحقيق تلك الأهداف بقدراتها الذاتية بعيدا عن تسلط أي فرد فيها وذلك بالقدر الذي لا يتضارب ومصالح الآخرين ذوي العلاقة (Williamson, 1999) تعرفها لجنة كادبوري بأنها ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه ورقابة الشركات ويهدف الى تحقيق التوافق بين مصالح الإدارة والمساهمين بالإضافة الى الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية (The Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance, 1992)

و على الرغم من تعدد التعاريف يبقى التعريف الذي أتت به منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الأكثر شمولاً حيث عرفتها بأنها مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة و مجلس ادارتها و المساهمين فيها و مجموعة أصحاب المصالح الآخرين و توفر تلك العلاقات الهيكل الذي يمكن من خلاله وضع أهداف الشركة و تقرير الوسائل لبلوغ تلك الأهداف و مراقبة الأداء و من تم فان الحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول للأهداف التي تصب في مصلحة الشركة و تسهيل إيجاد عملية مراقبة فاعلة و بالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة (OECD, 1999)

### I-1-1- محددات الحوكمة :

#### ➤ المحددات الخارجية :

والتي تشير الى المناخ الاستثماري العام للدولة بما في ذلك: القوانين التي تنظم أداء السوق (مثل سوق رأس المال والشركات والمنافسة ومنع الاحتكار وقوانين الإفلاس)؛ كفاءة القطاع المالي (البنوك ورأس المال) في توفير التمويل اللازم للمشاريع. القدرة التنافسية لأسواق السلع وعوامل الإنتاج، وكفاءة الإشرافية الهيئات والسلطات (هيئة سوق المال والبورصة) في ممارسة رقابة صارمة على الشركات. هذا بالإضافة إلى بعض التنظيم الذاتي المؤسسات التي تضمن أداء الأسواق فعالة (مثل المهنة الجمعيات التي تقدم رموز مختلفة من الأخلاق للمشاركين في السوق مثل المدققين والمحاسبين والمحامين والشركات

العاملة في سوق الأوراق المالية، وما إلى ذلك). هناك كما أن المؤسسات للمهن مستقلة مثل مكاتب المحاماة ومكاتب التدقيق، مكاتب التصنيف الائتماني ومكاتب الاستشارات المالية والاستثمارية. حضور ال المحددات الخارجية مهمة لتوفير حوكمة الشركات البيئة وضمان تطبيق القوانين والقواعد التي تقلل من الصراع بين العوائد الاجتماعية والخاصة

➤ المحددات الداخلية:

من ناحية أخرى، تشير إلى القواعد والمبادئ التي تحدد عملية صنع القرار وتوزيع المسؤوليات بين تحديد عملية صنع القرار وتوزيع المسؤوليات بين الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة، والمديرين التنفيذيين للشركة. ال وجود وتطبيق هذه القواعد والمبادئ للحد من تضارب المصالح بين تلك الأطراف الثلاثة (Fawzy, 2003)

### I-1-2- مفهوم حوكمة المصارف :

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة المصرفية بأنها الطريقة التي تتم بها إدارة أعمال وشؤون المؤسسات المصرفية من لدى مجالس الإدارة والإدارات العليا والتي تؤثر في كيفية قيام المصارف بالآتي: بصفة عامة تعني الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين مودعين دائنين زبائن مجلس الإدارة حكومة... الخ) ومحاولة تلافي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكلة تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع ويضمن إدارة المصرف وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي (Bank for International Settlements, 2006)

وتتمثل أهم أوجه الاختلاف بين حوكمة المصارف وحوكمة الشركات في النقاط التالية:

أ. المصارف أكثر عرضة للتضارب او عدم تماثل المعلومات بين مدراء المصارف والمساهمين

الصغار والدائنين مقارنة بالشركات غير المالية

- ب. تخضع المصارف لقدر كبير من القواعد واللوائح والقيود التنظيمية لأهمية المصارف في الاقتصاد
- ج. نسبة رأس المال الممتلك في المصارف تشكل نسبة ضئيلة في مجموع مصادر التمويل المتاحة للمصرف حيث تحصل المصارف على نسبة 90 % أو أكثر من مصادر تمويلها بالديون
- د. أصحاب المصالح الخاصة في المصارف أكثرهم من الشركات ويعزى ذلك الى وظيفة المصرف في توفير السيولة في الاقتصاد.
- هـ. المصارف في الغالب أكثر عرضة للمساءلة والمحاسبة من قبل المودعين والدائنين الذين يسعون لحماية أنفسهم من مخاطر السمعة.
- و. الضعف في هيكلية حاكمية المصارف تؤدي دون شك الى زعزعة الاستقرار المالي لان المصارف هي التي تحدد المستخدمين النهائيين للموارد المالية وتشكل أحد أدوات تنفيذ السياسة النقدية. (الربيعي و راضي، 2001)

## I-2- الحوكمة في المصارف الإسلامية :

تتجسد معالم الحوكمة في المصارف الإسلامية من خلال:

- أ. مراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة مقارنة بأصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية التي تقلل مخاطرهم نظرا لتبناث فوائدهم المصرفية.
- ب. وجود حوكمة ثنائية مختلفة ناتجة عن وجود مجلسين: مجلس الإدارة بهدف مراقبة الجانب الإداري للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية.

ج. وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط المصرف الإسلامي (بورقبة، 2014)

الجدول 1: المفاتيح الأساسية للحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

الميدان	التحديات	أهداف ومسؤوليات الحوكمة
المحيط		
النظام الاقتصادي، المالي والقانوني	الفعالية في النظام القانوني فعالية العقود القواعد القانونية	ترقية وتعزيز بيئة الأعمال والمجال القانوني الذي يدعم الحوكمة
قواعد وقوانين الحوكمة للمؤسسات المالية الإسلامية	تسهيل قوانين عمليات المؤسسات المالية الإسلامية	توفير القوانين والأنظمة الواضحة التي تتماشى مع طبيعة وحاجة المؤسسات المالية الإسلامية
النظام المحاسبي	معايير المحاسبة والتدقيق من أجل توفير معلومات واضحة وشفافة	توفير معايير محاسبية موحدة واضحة وشفافة
المؤسسات العمومية		
الجمعيات البنكية	تقديم الحد الأدنى لمعايير الحوكمة	وضع المبادئ والقوانين المناسبة
المراقبين	استقرار النظام المالي (تسيير الخطر النظامي). تطوير نظام الرقابة الداخلي، إدارة المخاطر ومعايير الشفافية والافصاح	توفير دليل ارشادي للمؤسسات المالية الإسلامية لإدارة مختلف العمليات والمخاطر المصاحبة لها
الجانب المؤسسي		
المساهمين	حقوق المساهمين الحصة من الأرباح	انتخاب أعضاء مجلس المساهمين
مجلس الادارة	ضمان فريق إدارة كفؤ الاشراف على الإدارة حماية حقوق المساهمين والمدعين	وضع السياسات والاستراتيجيات الشاملة مسائلة الادارة
الإدارة العليا	تشغيل كفاءة المؤسسة الموازنة العادلة بين الخطر والعائد هيكل حوافز كفؤ	تنفيذ السياسات الموضوعية من طرف المجلس بطريقة مسؤولة وملائمة.
التدقيق الداخلي	جودة وكمية المعلومات	التأكد والحرص على تطبيق القواعد الموضوعية من

طرف المجلس	شفافية المعلومات	
مواكبة الأهداف المسطرة من طرف الإدارة تدنية المخاطر التشغيلية	المهارات وأخلاقيات العمل هيكل حوافز جيد	الموظفين
الإشراف على الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية.	وضع القواعد والقوانين المطابقة للشريعة الإسلامية.	مجلس الشريعة
<b>أطراف أخرى</b>		
التصرف بمسؤولية قيادة الأداء	تقديم خدمات جيدة عائد ملائم	المودعين
تقييم دقة وجودة وكمية المعلومات	جودة وكمية المعلومات شفافية المعلومات	المدققين الخارجيين
التأكد من مطابقة أحكام الشريعة الإسلامية.	التمسك بقوانين الشريعة الإسلامية	تدقيق مجلس الشريعة

المصدر: M.Umer and Habib Ahmad 2002, Corporate Governance in Islamic

Financial Institutions, Occasional Paper n 6, Islamic Development Bank, pp15-16.

### I-2-1- الفرق بين الحوكمة في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية :

تختلف المصارف الإسلامية شكلا ومضمونا عن المصارف التقليدية حيث تعتمد الأولى على مجموعة من المبادئ لا يمكن التنازل عنها حتى لا يفقد المصرف اسلاميته وتمثل هذه المبادئ في:

أ. مبدأ المشاركة في الربح والخسارة أو الغنم بالغرم

ب. مبدأ المتاجرة على أساس الملكية لا على أساس الدين

ج. مبدأ التزام المصرف في معاملاته بأحكام الشريعة الإسلامية

المصارف التقليدية تعتمد على مبدأ الفائدة أخذا وعطاءا ولا تشترط في ذلك مشروعية المشاريع الممولة فالعقود التي تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة تتميز بدرجة عالية من المخاطرة مقارنة بالعقود التي تقوم على الفائدة المحددة مسبقا مما يستلزم إدارة عادلة ورقابة فعالة وشفافية واضحة توضح حقوق وواجبات كل طرف. كما أن مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية لا ينظر إليه فقط من باب تطبيق

مبدأ الغنم بالغرم أو عدم تمويل المشاريع الحرام وإنما ينظر إليه أيضا من باب التزام الأشخاص القائمين على المصرف بمبادئ الشريعة الإسلامية في سلوكياتهم وتصرفاتهم.

تتضمن المصارف التقليدية أربعة عناصر أساسية للحوكمة تتمثل في المساهمين، مجلس الإدارة، الإدارة وأصحاب المصالح الأخرى بينما يزيد عن هؤلاء في المصارف الإسلامية عنصر خامس يتمثل في هيئة الفتوى والرقابة الشرعية التي تسهر على مراقبة مدى توافق أعمال المصرف مع احكام الشريعة الإسلامية فيكون بذلك نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية مختلفا عن نظام الحوكمة في المصارف التقليدية (بورقبة، مرجع سابق)

### I-2-2-متطلبات الحوكمة في المصارف الإسلامية :

الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هو ما يميز المصرف الإسلامي للتمتع بالمصادقية الشرعية الكافية وجذب العملاء وتأسيسا على ذلك يجب على مجلس الإدارة مراعاة ما يلي: (مصرف سوريا المركزي، 2009)

أ-الالتزام في ممارسة جميع أوجه العمل المصرفي بأحكام الشريعة الإسلامية:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع إطار لسياسة ضوابط إدارة شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة، والآليات المعتمدة لموازنة مسؤوليات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية تجاه مختلف أصحاب المصالح

ب-تزويد هيئة الرقابة الشرعية بجميع المعلومات اللازمة:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تتأكد من أن إعداد تقارير معلوماتها المالية وغير المالية تستوفي المتطلبات التي تنص عليها المعايير المحاسبية المتعارف عليها دوليًا - وتكون مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها والتي تسري على قطاع الخدمات المالية الإسلامية وتعتمدها السلطات الإشرافية في الدولة المعنية.

ج-الالتزام بالحصول على رأي هيئة الرقابة الشرعية في جميع العقود والمعاملات:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.

د-وضع دليل للسياسات والإجراءات الخاصة بأحكام ومبادئ الشريعة:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار (آخذين في الحسبان التمييز بين أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة). ذات العوائد

ه-تزويد عملاء المصرف بناء على طلبهم بشرح لأي فتوى صادرة عن هيئة الرقابة الشرعية:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن تضع آلية مناسبة للحصول على الأحكام الشرعية من المختصين بها، والالتزام بتطبيق الفتاوى ومراقبة الالتزام بالشريعة في جميع نواحي منتجاتها وعملياتها ونشاطاتها.

و-نشر القرارات والفتاوى الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية:

يجب على مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمؤسسة. وينبغي للمؤسسة أن تعمل على نشرها لاطلاع الجمهور عليها.

ي-الالتزام بمعايير الضبط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

يجب على مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية توفير المعلومات الجوهرية والأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها لأصحاب حسابات الاستثمار وللجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

## II - المحور الثاني : طرق التمويل الإسلامي ومخاطرها

### II-1- طرق التمويل الإسلامي : (أبو الهول، 2002)

➤ المضاربة:

يسمى البنك رب المال ويسمى التعهد أو الملتزم مضاربا وهو الذي يقوم بالعمل في المشروع ولا يتدخل البنك في تفاصيل العمل اليومية وفي نهاية العمل يقسم الربح بين البنك والمتعهد بموجب الاتفاق السابق على حصة كل منهما أما في حالة الخسارة فان رب المال أي البنك يتحملها وحده.

➤ المشاركة:

يتقدم متعهد أو أكثر بطلب بتمويل استثماري لمشروعهم من البنك الذي يقوم وحده أو بمشاركة اخرين بتأمين الأموال اللازمة الكافية ويكون لجميع الأطراف بما فيهم البنك حق الإدارة والاشراف على المشروع ولهم أن يتخلوا عن هذا الحق أما الأرباح فتوزع بين الشركاء حسب النسب المتفق عليها والتي لا يشترط أن تكون مماثلة لنسبة ما دفعه كل شريك من الأموال أما الخسارة فيشترط أن يتحملها الشركاء بنسبة ما أسهم فيه كل منهم في رأس المال.

➤ المراجعة:

تتم هذه الطريقة بأن يطلب العميل من البنك أن يشري له منفعة أو حاجة مقابل ربح معين وأجل معين للتسديد وتقوم معظم البنوك الإسلامية بالمراجعة في شراء الخدمات والبضائع والآلات والمواد الخرى والتجهيزات بسعر ما ثم تبيعها للعميل على أساس الكلفة مضافا إليها نسبة من الربح تم الاتفاق عليها.

➤ الاجارة:

تتم هذه العملية بأن تملك البنوك الإسلامية عمارات أو آلات أو تجهيزات وتؤجرها للعملاء مقابل أجر يتفق عليه وتسمى العملية اجارة ولها شروط تقرر بالاشتراك مع المستأجر.

➤ الإستصناع :

وهو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي صناعة شيء معين غير متوفر في السوق، وأفضل مجال يطبق فيه البنك هذه الصيغة هو بناء العقارات، حيث يقوم بإنجاز مسكن يصفه العميل ثم يبيعه إياه بالتقسيط عادة مقابل ضمانات تدفع مسبقاً.

➤ السّلم:

وهو يشبه المراجعة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم التسليم لاحقاً، وقد شُرع أساساً في مجال الزراعة قديماً، لكنه أصبح حالياً يُطبق في مجالات أخرى كالتجارة والصناعة. هذا وتوجد صيغ تمويلية أخرى كالمزراعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفاً بالمقارنة مع الصيغ الأخرى.

## II-2- مخاطر عقود التمويل الإسلامية : (مفتاح، 2009)

➤ المخاطر المالية: يمكن تصنيفها إلى مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة ومخاطر سوق وسنقوم بتحليل

أ- مخاطر الائتمان: ومن المخاطر الرئيسية التي تواجهها المصارف هي المخاطر الائتمانية والتي يقصد بها المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية وتعرف مخاطر الائتمان في احتمال عدم مقدرة العميل المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الائتمان

ب - مخاطر السيولة: وتنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من عدم قدرة البنك على تسديد التزاماته قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها.

ج- مخاطر السوق: هي المخاطر التي تطرأ على سوق الأوراق المالية لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو أمنية ومن الأمثلة على مخاطر السوق ما حدث في أوروبا الشرقية في الثمانينات من القرن العشرين، وفي مصر في الستينات والسبعينات، وفي الولايات المتحدة والعالم ككل عقب أحداث سبتمبر 2001

➤ المخاطر غير المالية وتضم مخاطر التشغيل والمخاطر السياسية والقانونية:

أ-المخاطر التشغيلية: وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها: "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية

ب-المخاطر السياسية: تؤثر الأحداث السياسية وتخلق مخاطر للعمل المصرفي ومنها العولمة، المقاطعة والاضطرابات السياسية والتأميم... الخ

ج-المخاطر القانونية: تنتج هذه المخاطر من أخطاء في نص العقود أو من تأخر في اتخاذ الإجراءات القانونية أو من مخالفة لبعض القوانين الدولية

### ➤ المخاطر الخاصة بالمصارف الإسلامية: (فوزان العبادي، 2015)

أ-مخاطر فقدان الثقة في العمل المصرفي الإسلامي: تنشأ هذه المخاطر من افتقاد الفهم السليم لرسالة المصارف الإسلامية ومضامين القاعدتين الأساسيتين وهما: الغنم بالغرم والخراج بالضمان سواء تعلق الأمر بالعاملين في المصرف أو المتعاملين معه وهذا يؤدي إلى اهتزاز الثقة في مكانة المصرف الإسلامي وبالتالي عدم التعامل معه بسبب تشابه الأسلوب وانخفاض العائد أو زيادة الهامش كما هو الحال في صيغة المضاربة.

ب-مخاطر الملكية: تعزى للتغيرات العكسية في القيمة السوقية ولأصل المحفظة لغايات استثمارية وتشمل كل أدوات الملكية المضاربة والمشاركة.

ج-مخاطر معدل العائد: يرتبط خطر معدل العائد عموماً بالتغيرات الحاصلة بين أصول المؤسسة وارصدة الممولين ينبع أيضاً من عدم اليقين في العوائد المحققة من قبل البنوك الإسلامية ويرتفع معدل العائد عند ارتفاع المعدل المرجعي في السوق ولا يكمن تحديده إلا عند نهاية العملية الاستثمارية (song & Oosthuizen, 2014):

د-مخاطر عدم مطابقة الشريعة الإسلامية مخاطر عدم تطبيق قوانين الشريعة تدعى مخاطر الشريعة وهي متضمنة بالمخاطر التشغيلية كما قد يؤدي عدم تطبيقها الى ضرر بالسمعة مما يؤدي الى خروج الأموال من البنك والتسبب بإفلاسه واحداث مخاطر نظامية (فوزان العبادي، مرجع سابق ص 81) هناك رابط قوي بين المخاطر والعوائد ومنتجات التمويل الإسلامي فالتركيب المنفردة لمنتجات التمويل الإسلامي تعرضها لمختلف الأنواع من المخاطر وبمختلف مراحل حياة العقود والجدول التالي يوضح نطاق المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية الإسلامية عند اجراء مختلف العقود.

الجدول 2: مخاطر عقود التمويل الإسلامي

المخاطر					
مخاطر السوق					
مخاطر السيولة	مخاطر الملكية	مخاطر السلعة	مخاطر الائتمان	المخاطر التشغيلية	أنواع العقود
×	×		×	×	المشاركة
×	×		×	×	المضاربة
×	×	×	×	×	المراجحة
×		×	×	×	السلم
×		×	×	×	الاجارة
×	×	×	×	×	الاستصناع

المصدر: عبيد فوزان العبادي 2015، إدارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة والتمويل الإسلامي، دار الفكر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص 119

### III-المحور الثالث : الصيرفة الإسلامية في ماليزيا

#### III-1-1-مراحل نشأة وانتشار البنوك الإسلامية في ماليزيا :

III-1-1-المرحلة الأولى بدايات العمل المصرفي الإسلامي في ماليزيا : تأسست في ماليزيا أول مؤسسة مصرفية سنة 1963 تعمل على توفير مدخرات الأشخاص لأغراض الحج تحمل اسم "تابونغ

حاجي " (Tabong Haji) ، فقد حققت هذه الهيئة نظاما ادخاريا خديما إسلاميا بعيدا عن مشكلات البنوك الربوية.

**III-1-2-** المرحلة الثانية محاولة الحكومة الماليزية وضع قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية: في عام 1981 تم تأسيس هيئة عامة مكونة من عشرين (20) خبيرا مصرفيا قامت بدراسة إمكانية عمل مصارف إسلامية في ماليزيا، وخلصت هذه الهيئة الى ضرورة وضع قانون مستقل لعمل المصارف الإسلامية ليصدر بعدها في أبريل سنة 1983 قانون البنوك الإسلامية IBA الذي حول لبنك نينغارا الاشراف وتنظيم البنوك الإسلامية.

**III-1-3-** المرحلة الثالثة انتشار البنوك الإسلامية في دولة ماليزيا : في جويلية عام 1983 تأسس أول بنك إسلامي مستقل والذي أطلق عليه اسم " بنك إسلام"، حددت أهدافه وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية. في نفس السنة قدم بنك نينغارا ماليزيا نظام ثنائي أطلق عليه اسم " نظام المصرفية الإسلامية" (IBS) أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية، وكان يهدف من خلاله تسريع وتقليص فترة وصول المنتجات المصرفية الإسلامية الى العملاء المحليين؛ فقد سمح للبنوك التقليدية المشاركة في تقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، ونتيجة لذلك استجاب أربعة وعشرون (24) بنك تقليدي وقاموا بتقديم خدمات مصرفية إسلامية من خلال فروعهم البالغة 1663 فرعا. سنة 1999 أسس ثاني بنك إسلامي عرف ب " معاملات ماليزيا" بغية التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية، لياشر بعدها البنك المركزي الماليزي بغلق الفروع الإسلامية محفزا بذلك إياها على التحول الى كيانات مصرفية كاملة. سنة 2010 أعطيت رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية بفتح فروع لها في دولة ماليزيا، تنتج عنها فتح فرع من بنك الراجحي السعودي وغيرها من بنوك اسلامية أجنبية أخرى وبحلول 2013 تم اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) والذي يهدف الى فرض الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا، حتى تتوافق أهدافها وأنشطتها مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

### -III-2- مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية في ماليزيا:

تتمثل مبادئ الحوكمة للمصارف الإسلامية المنصوصة من قبل البنك المركزي الماليزي فيما يلي  
(Bank Negara Malaysia, 2017):

المبدأ 1: يجب أن يرأس كل بنك إسلامي مجلس إدارة فعال يتحمل مسؤوليات محددة كما يجب أن يكون للبنك الإسلامي رؤية واستراتيجية محددة ومفهومة بشكل واضح.

المبدأ 2: يجب أن يكون هناك تكوين فعال للمجلس، مع استقلالية الأعضاء وعدم السماح لفرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد السيطرة على قرار مجلس الإدارة.

المبدأ 3: يجب أن يكون هناك تقسيم واضح للمسؤوليات في البنك الإسلامي، مما يضمن وجود خطوط متوازنة وواضحة لإبراز الدور والمسؤولية والسلطة والمساءلة في جميع أنحاء البنك الإسلامي.

المبدأ 4: ينبغي أن تكون هناك عملية رسمية وشفافة لتعيين أعضاء مجلس الإدارة وتعيين الرئيس التنفيذي.

المبدأ 5: يجب أن يكون المدراء أشخاصاً من ذوي الكفاءة والمصدقية والسلامة مع توفر المهارات والخبرات اللازمة والقدرة على تكريس الوقت والالتزام بالعمل.

المبدأ 6: يجب أن يجتمع المجلس بانتظام وأن يكون مزوداً بكامل المعلومات في الوقت المناسب.

المبدأ 7: يجب أن يكون هناك تقييم رسمي ومستمر لفعالية المجلس ككل، والمدير والرئيس التنفيذي.

المبدأ 8: يجب أن يكون هناك إجراء رسمي وشفاف لإصلاح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكبار الموظفين كما أن الإدارة والسياسات والممارسات يجب أن تكون متوافقة مع القيم

الأخلاقية للبنك الإسلامي وأهدافه وثقافته. (Bank Islam Malaysia, Governance principles in Bank Islam, 2017)

المبدأ 9: الأشخاص المخولون سلطة اتخاذ القرار (بما في ذلك المدراء) يجب عليهم توخي الحذر لتجنب المواقف التي قد تؤدي إلى تضارب في المصالح.

المبدأ 10: يجب أن يكون هناك فصل واضح بين المساهمين والإدارة حتى لا تختل مبادئ الحكومة المؤسسية.

المبدأ 11: يجب أن تكون هناك متطلبات تدقيق قوية وعلى المدقق ومجلس الإدارة الحفاظ على علاقات مهنية وموضوعية

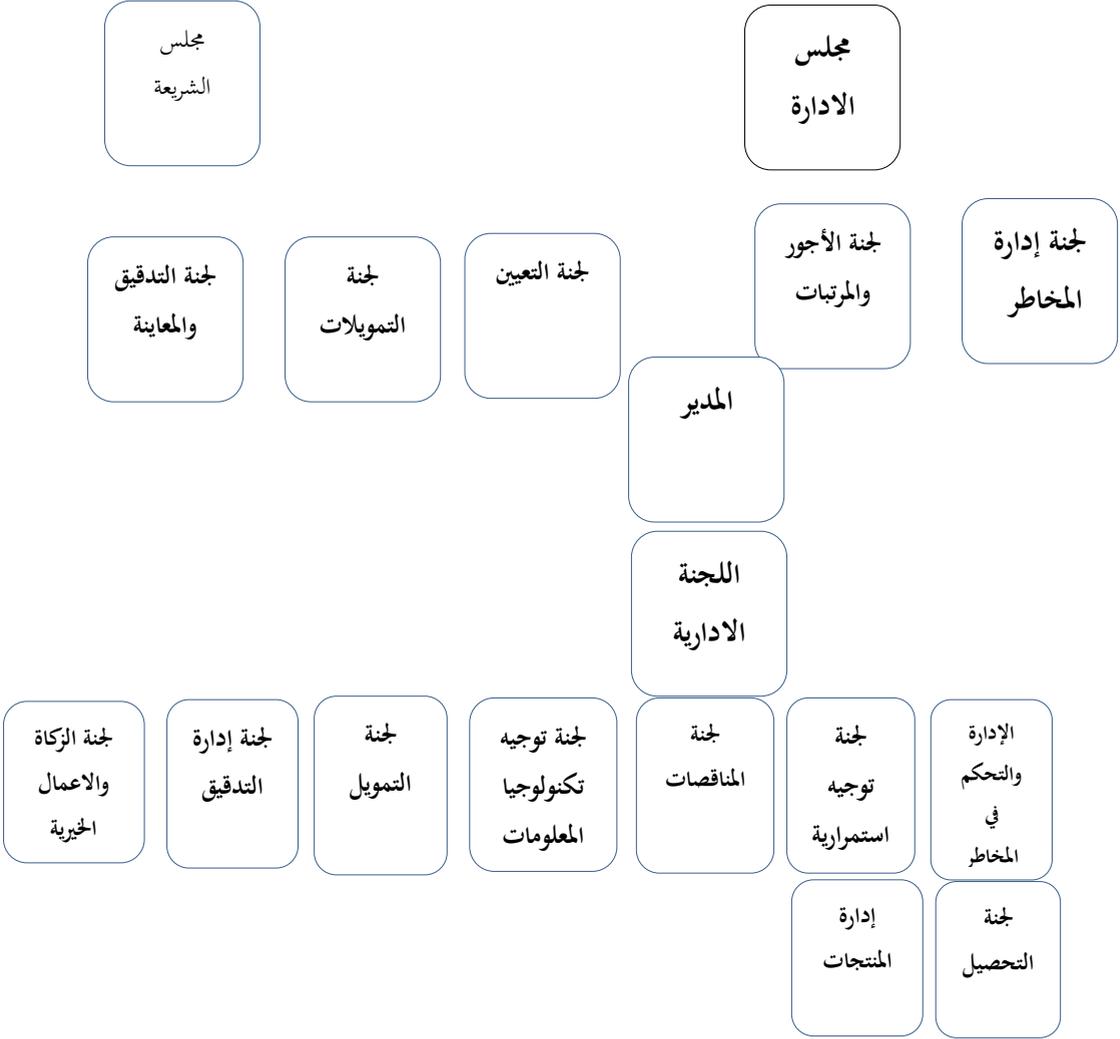
المبدأ 12: على البنك الإسلامي أن ينخرط في اتصالات منتظمة وفعالة وعادلة مع المساهمين / أصحاب المصلحة.

المبدأ 13: يكمن تعزيز فعالية الحوكمة المؤسسية في البنك من خلال اعتماد الوضوح والشفافية.

المبدأ 14: مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية جماعية ومسائل عن صحة معلومات الإفصاح وإدارة المخاطر في البنك.

### III-3- نموذج الحوكمة المصرفية داخل بنك اسلام ماليزيا :

الشكل 1: مخطط الحوكمة في بنك اسلام ماليزيا



المصدر: التقرير السنوي لبنك اسلام ماليزيا.

يوضح الشكل 1 معالم الحوكمة في مصرف اسلام ماليزيا و التي يكمن تجسيدها من خلال:

1- مجلس الإدارة : يضم المجلس ثمانية (8) أعضاء خمسة (5) منهم مديرين غير تنفيذيين مستقلين، ومديرين غير تنفيذيين غير مستقلين، ومدير تنفيذي واحد.

2- لجنة إدارة المخاطر: مسؤولة عن مساعدة المجلس في إدارة المخاطر كما هو محدد من قبل البنك المركزي والإشراف على أنشطة الإدارة في إدارة مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل والمخاطر القانونية ومخاطر الشريعة والمخاطر الأخرى. تضم اللجنة ستة (6) أعضاء، أربعة منهم (4) مدراء مستقلين غير تنفيذيين. ويرأسها مدير مستقل غير تنفيذي مع غالبية مستقلة للمدراء غير التنفيذيين.

3- لجنة التدقيق والمعاينة: مسؤولة عن دعم المجلس في ضمان وجود عملية إعداد تقارير مالية موثوقة وشفافة ونظام الرقابة الداخلية داخل البنك والإشراف على فاعلية المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين للبنك. تضم ستة أعضاء، خمسة منهم هم مدراء غير تنفيذيين مستقلين ويرأسها مدير غير تنفيذي مستقل مع غالبية مستقلة من المديرين غير التنفيذيين.

4- لجنة التعيين: مسؤولة عن مساعدة المجلس على عملية انتخاب وتعيين وإعادة تعيين المديرين على أساس معايير ملائمة وسليمة يعتمدها البنك. تستعرض اللجنة أيضًا تخطيط التعاقب، نتائج الأداء، تقييم المديرين وبعد ذلك تقدم التوصيات اللازمة إلى المجلس لضمان الاستمرارية وتعزيز فعالية المديرين ومجلس الإدارة ككل.

5- لجنة إعادة تقييم التمويلات الممنوحة: تولى مسؤولية مراجعة مقترحات التمويل و / أو الاستثمار التي توافق عليها لجنة التمويل و / أو لجنة الاكتتاب والاستثمار للإدارة بناءً على الحدود التي يحددها مجلس الإدارة كما بإمكانها ممارسة الحق في الاعتراض على الموافقات / القرارات. تضم خمسة (5) أعضاء ويرأسها مدير غير تنفيذي غير مستقل وأعضاؤها عضو منتدب وثلاثة (3) مدراء غير تنفيذيين غير مستقلين.

6- لجنة الرقابة الشرعية: من الناحية الوظيفية، تقوم اللجنة بتقديم التقارير إلى مجلس الإدارة وضمان الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية أبرز وظائفها تتمثل في البحوث والاستشارات، إدارة المخاطر

الشرعية، المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي. تتكون من خمسة (5) أعضاء يتألفون من أربعة (4) باحثين محليين وباحث أجنبي واحد (1).

إن المخاطر متصلة بجميع جوانب أعمال البنك وعملياته لهذا تعتبر إدارة المخاطر المحرك المهم لصنع القرار الاستراتيجي لدعم أهداف العمل، وتحقيق التوازن بين الرغبة في المخاطرة والعودة والحفاظ على المركز المالي السليم ورأس مال البنك يتم إدارة المخاطر في البنك بناء على العناصر الرئيسية:

- حوكمة المخاطر.
- الرغبة في المخاطرة.
- عملية إدارة المخاطر.
- ثقافة المخاطر.

في ظل البيئة الاقتصادية المتقلبة يعمل مجلس إدارة بنك إسلام على تعزيز واستدامة ثقافة قوية لحوكمة الشركات من أجل زيادة عدد المساهمين وحماية مصالح الجميع حيث يلتزم مجلس الإدارة بالكامل بتطبيق معايير النزاهة في الأعمال والأخلاقيات مع القيادة التنفيذية والاستراتيجية الصحيحة لضمان الضوابط والتحكم في المخاطر الداخلية والخارجية بما يتماشى مع القيم الأخلاقية وقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

#### الخاتمة:

الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية هو ما يميز المصرف الإسلامي للتمتع بالمصادقية الشرعية الكافية وجذب العملاء. من خلال هذه الدراسة قمنا بإبراز أهم معالم الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية والتي تعدّ كغيرها من المصارف التقليدية مطالبة بتطبيق المعايير والمبادئ التي تضعها السلطات النقدية و الهيئات المالية الدولية من أجل رفع كفاءة العمل المصرفي، فالحوكمة المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول للأهداف التي

تصب في مصلحة المصرف وتسهل إيجاد عملية مراقبة فاعلة و بالتالي تساعد المصارف على استغلال مواردها بكفاءة. نستخلص من خلال البحث الذي قمنا به أن ماليزيا عملت على اعداد الأرضية اللازمة لعمل المصارف الإسلامية عبر ادماجها في بيئة مناسبة تراعي أسس العمل المصرفي الإسلامي بما يتوافق وقواعد الشريعة الاسلامية السمحاء حيث يقوم البنك المركزي الماليزي بتأطير عمل هذه المصارف من خلال السهر على تطبيق مختلف النصوص و التشريعات التي تعزز تبني نظام حوكمة بما يتماشى مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي.

### قائمة المراجع باللغة العربية:

- حاكم محسن الربيعي، و حمد عبد الحسين راضي. (2001). حوكمة البنوك و أثرها في الأداء و المخاطرة. عمان الأردن: البازوري للنشر و التوزيع.
- صالح مفتاح. (2009). الملتقى العلمي الدولي حول الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة المالية. ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية (الصفحات 3-2). سطيف: جامعة فرحات عباس .
- عبير فوزان العبادي. (2015). ادارة المخاطر المالية في أعمال الصيرفة و التمويل الاسلامي. عمان الأردن: دار الفكر.
- مجلس الخدمات المالية الاسلامية. (2006). المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية عدا مؤسسات التأمين الإسلامية، التكافل وصناديق الاستثمار الإسلامية. مجلس الخدمات المالية الاسلامية.
- محي الدين يعقوب أبو الهول. (2002). تقييم أعمال البنوك الاسلامية الاستثمارية. دار النفائس للنشر و التوزيع .
- مصرف سوريا المركزي. (2009). دليل الحوكمة لدى المصارف الاسلامية العاملة في سوريا.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Bank for International Settlements. (2006). Enhancing Corporate Governance in Banking Organisations. Basel, Switzerland: Bank for International Settlements.
- Bank Islam Malaysia. (2017). Governance in Bank Islam. Retrieved from Bank Islam Malaysia: [www.bankislam.com.my](http://www.bankislam.com.my)
- Bank Islam Malaysia. (2017). Governance principles in Bank Islam. Retrieved from Bank Islam Malaysia: [www.bankislam.com.my](http://www.bankislam.com.my)
- Bank Negara Malaysia. (2017). Governance principles in Islamic Banks. Retrieved from Bank Negara Malaysia: [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)
- Fawzy, S. (2003, April). Assessment of Corporate Governance in Egypt . The Egyptian Center for Economic Studies Working Paper No 82 , p. 4.
- OECD, O. f.-o. (1999). Principles of Corporate Governance. France: OECD.
- song, I., & Oosthuizen, C. (2014). Islamic Banking Regulation and Supervision Survey Results and Challenges. International Monetary Fund Working Paper .
- Williamson, E. (1999). The Mecanism of Governance. Retrieved from theiia: [www.theiia.org](http://www.theiia.org)

## ماهية وسائل الدفع الالكتروني

### What are the electronic payment methods

بلحشر عائشة<sup>1</sup>، حوالمف حللمة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان toulacha\_bell@yahoo.fr

<sup>2</sup> جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان halima1178@hotmail.fr

#### ملخص:

إن امتداد شبكة الانترنت و شيوعها و ازدياد مستخدميهها، واستغلال هذه الشبكة في ميدان النشاط التجاري ، لم تكنف البنوك بدور المتفرج ، بل قامت بإحداث ثورة في المعاملات المصرفية وأمدت هذا القطاع بأحدث الآليات التي جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته ، مما ألقى إلى الوجود بما يسمى بالبنوك الالكترونية. التي أصبح لها وجود كامل على شبكة الانترنت و تحتوي مواقعها على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية ، حيث تتيح هذه البنوك للزبائن إمكانية القيام بكافة معاملاتهم التجارية الخاصة المرتبطة بالبنك من أي مكان يتواجدون به وذلك بواسطة خط يوفره البنك يسمح لهم بأنجاز كافة معاملاتهم الخاصة دون أن يضطرون إلى الذهاب و التنقل إلى مقر البنك

كلمات مفتاحية: وسائل الدفع ،الالكتروني، البطاقات البنكية ، النقود الالكترونية، الشيك الالكتروني.

#### تصنيفات JEL: G2

**Abstract:** The extension and popularity of the Internet, the increase in its users, and the exploitation of this network in the field of commercial activity, banks were not satisfied with the role of spectators, but rather they revolutionized banking transactions and provided this sector with the latest mechanisms that made it more flexible and fast in providing its services, which threw into existence In the so-called electronic banks. Which now has a full presence on the Internet and its websites contain all the necessary software for banking business, as these banks allow customers to carry out all their private commercial transactions related to the bank from anywhere they are by using a line provided by the bank that allows them to complete all their private transactions without being forced To go and transport to the bank headquarters.

**Keywords:** Payment methods, electronic, bank cards, electronic money, electronic checks

**JEL Classification Codes: G2**

## 1. مقدمة:

أدت ثورة الاتصالات و المعلومات في هذا العصر إلى ظهور تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي ، و بالتالي ظهور خدمات مصرفية متطورة ومتنوعة وذلك بالاعتماد على ما أنتجته التكنولوجيا من وسائل حديثة ومتطورة ، أدت إلى تعويض بعض الخدمات التقليدية بخدمات الكترونية ، مما أدى إلى اتساع نشاط البنوك و تنوعها.

وتعد صناعة الخدمات المالية أحد ملامح النهضة الاقتصادية التي حققتها المجتمعات البشرية عبر تطورها ، حيث أن الملاحظ لأوساط التجارة عبر العصور يرى أنها لم تستقر يوماً على شكل معين، مما أثر بدوره على التغير المستمر في شكل النقود، فبعد أن كانت النقود سلعية في شكل المقايضة، تحولت إلى النقود المعدنية كالفضة والذهب ، ثم في مراحل لاحقة وحفاظاً على سلامة هذه الأموال من السرقات أمام انتشار قطاع الطرق براً والقراصنة بحراً إلا أن تم اعتماد الصكوك والنقود الورقية التي تمثل قيمة مماثلة للذهب والفضة، ثم توسع الأمر ليشمل مختلف وسائل الدفع الكلاسيكية كالشيكات و السفاتج.

غير أن التطور الذي شهده العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي – أين بلغت أحجام المعاملات التجارية والمعاملات المالية عبر العالم حدوداً لم تعرفها من قبل ، سيما مع الدخول إلى عالم المعلومات والحواسيب – أدى إلى حدوث طفرة في عالم التجارة فأصبحت تقوم على السرعة في المبادلات التجارية وتتطلب السرعة أيضاً في الوفاء بما يترتب عليها من ديون وهو الأمر الذي لم يعد بالإمكان تحقيقه بواسطة وسائل الدفع والسداد التقليدية، التي أضحت تشكل عائقاً أمام المبادلات التجارية عبر العالم ، بالنظر إلى عدم قدرتها على مجاراة النمط الجديد الذي عرفته التجارة العالمية بدخولها عالم الرقمنة وما يتطلبه من سرعة ، ومع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها أصبح اعتماد وسائل حديثة لتسوية العمليات التجارية يمثل حجر الزاوية لنجاح و تطور هذا النوع من التجارة . ولهذا فقد تم العمل على استحداث وسائل جديدة تكون أكثر

ملائمة لطبيعة و متطلبات التجارة الإلكترونية ، حيث يتم الدفع من خلال قنوات اتصال إلكترونية ما بين حاسب آلي و إنترنت الشيء الذي يؤدي إلى سرعة و سهولة تسوية المدفوعات و تقليص الحاجة إلى الاحتفاظ بالنقود السائلة.

وفي ظل امتداد شبكة الانترنت و شيوعها و ازدياد مستخدميها، واستغلال هذه الشبكة

في ميدان النشاط التجاري ، لم تكنف البنوك بدور المتفرج ، بل قامت بإحداث ثورة في المعاملات المصرفية وأمدت هذا القطاع بأحدث الآليات التي جعلته أكثر مرونة و سرعة في تقديم خدماته ، مما ألقى إلى الوجود بما يسمى بالبنوك الإلكترونية. التي أصبح لها وجود كامل على شبكة الانترنت و تحتوي مواقعها على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية ، حيث تتيح هذه البنوك للزبائن إمكانية القيام بكافة معاملاتهم التجارية الخاصة المرتبطة بالبنك من أي مكان يتواجدون به وذلك بواسطة خط يوفره البنك يسمح لهم بانجاز كافة معاملاتهم الخاصة دون أن يضطرون إلى الذهاب و التنقل إلى مقر البنك.

لكن تلك الوسائل أصبحت لا تتواءم و تسهيل التعامل الذي صار يتم عن بعد وفي بيئة غير مادية ، كالعقود الإلكترونية التي تبرم عبر شبكة الانترنت في عالم لا يحتاج إلى المعاملات الورقية ، ومن هنا ظهرت أهمية ابتكار وسائل دفع تتفق مع طبيعة التجارة الإلكترونية. لذلك فإن هذه الورقة البحثية سيتم التطرق من خلالها إلى التعريف بهذه الوسائل المعتمدة في العالم، وحتى في النظام القانوني والتشريعي الجزائري.

### المبحث الأول: ماهية الدفع الإلكتروني :

إن مفهوم الدفع و تعريفه في مجال التجارة ، لا يطرح الكثير من المشاكل ما دام الدفع والسداد يأتي في المرحلة الأخيرة في تنفيذ العقد التجاري ، أين يقوم البائع بتسليم البضاعة للمشتري فيما يقوم هذا الأخير بتسديد ثمنها إلى البائع، وفقا للشروط المتفق عليها في العقد ، غير أن الذي يقتضي التعريف في هذا المقام هو معنى الدفع الإلكتروني.

## المطلب الأول : تعريف الدفع الالكتروني

الدفع الالكتروني هو المال أو العملة التي يتم تبادلها بصفة الكترونية ، وهو يتضمن حوالات الأموال الالكترونية والدفع المباشر .  
وتكمن الحاجة إلى عمليات الدفع الالكتروني ، في تنفيذ الإجراءات الالكترونية ، كتحويل الأموال بين البنوك والعملاء - الدفع للشراء عن طريق الانترنت مقابل الحصول على السلع أو الخدمات - تسديد مستحقات الدولة على المواطن مثل غرامات المخالفات ، تسديد الفواتير الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء والهاتف وغيرها (العبدان).

يعرف الدفع الالكتروني على أنه: " عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة ، الخدمات أو المعلومات ، باستخدام وسيط لتسهيل عملية التبادل مثل البنك".  
كما يعرف على أنه " عملية لتحويل أموال، هي في الأساس ثمن سلعة أو خدمة ، وذلك بطريقة رقمية عن طريق استخدام أجهزة الكمبيوتر وإرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما . أو أي طريقة أخرى تعتمد لإرسال البيانات " (وهيبة).  
إن مفهوم الدفع و تعريفه في مجال التجارة لا يطرح أي إشكال ما دام الدفع والسداد يأتي في المرحلة الأخيرة في تنفيذ عقد البيع التجاري أين يقوم البائع بتسليم البضاعة للمشتري فيما يقوم هذا الأخير بتسديد ثمنها إلى البائع وفقا للشروط المتفق عليها في العقد. غير أن الذي يقتضي التعريف في هذا الشأن هو مصطلح الكتروني.  
عرف عدة تعريفات أهمها ما جاء في قانون الولايات المتحدة الأمريكية الموحد و الذي عرفه بأنه تقنية كهربائية، رقمية، مغناطيسية، بصرية، إلكترومغناطيسية أو أي شكل آخر من أشكال التكنولوجيا، يضم إمكانات مماثلة لتلك التقنيات (يوسف، 2011).

كما عرفه فقهاء القانون الفرنسي بأنه استخدام لكل القطاعات الإيصال عن بعد. و هذا التعريف يامل معنى واسعا يشمل كافة قطاعات الإيصال عن بعد.

و يعرف الدفع الالكتروني على أنه عبارة عن عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو الخدمات أو المعلومات، تستخدم وسيط لتسهيل عملية التبادل مثل البنك.

كما يعرف الدفع الالكتروني على أنه عملية لتحويل أموال هي في الأساس ثمن لسلمة أو خدمة، بطريقة رقمية، باستخدام أجهزة الكمبيوتر و إرسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما، أو اي طريقة أخرى لإرسال البيانات (وهيبة).

و عرفه المجلس الاقتصادي الفرنسي بأنه مجموعة التقنيات الإعلامية المغناطيسية أو الالكترونية التي تسمح بتحويل الأموال دون دعامة ورقية و التي ينتج عنها علاقة ثلاثية بين البنك و البائع و المستهلك.

### المطلب الثاني : الإطار القانوني للدفع الالكتروني:

حتى تتمكن من الخوض في مسألة الدفع و القضاء الالكتروني، يجب أولاً أن نبحث عن إطاره القانوني و النصوص التي عاجته من حيث الإجراءات الخاصة به و إجراءات الإثبات فيه و التي تختلف في جوهرها عن الوسائل و الإجراءات الخاصة بوسائل الدفع التقليدية نظراً للاختلاف الجلي في طبيعة كل منها. من حيث أن العنصر البشري عامل أساسي لا غنى عنه في الدفع بالطريقة التقليدية بدءاً من توقيع الالتزام، ثم القيام به و تنفيذه ، و كذلك من حيث أن وسائل الدفع بالطريقة التقليدية هي وسائل مادية ملموسة يتم التعامل بها بشكل محسوس في حين أن وسائل الدفع الالكترونية لا تتطلب التدخل البشري و التعامل بها يكون حكماً لا مادياً، عن طريق وسائط و أجهزة الكترونية.

وقد صدر في هذا الشأن أربع مواد اثنان منها في تعديل القانون المدني بموجب المادة 323 مكرر، و المادة 323 مكرر واحد (10/05، 2005).

والمادتين الأخيرين في تعديل القانون التجاري بموجب المادتين 543 مكرر 23 و المادة

543 مكرر (القانون 02/05، 2005) 24.

إذ نجد بالنظر إلى هته المواد أن المادتين الواردتين في تعديل القانون المدني تتعلقان بالإثبات في الشكل الالكتروني. حيث أن المشرع الجزائري أعطى للإثبات بالشكل الالكتروني مهما كانت وسيلته نفس حجية الإثبات بالكتابة على الورق.

في حين أن تعديل القانون التجاري تضمن المادتين المشار إليها آنفا تحت الفصل الثالث المتعلق ببطاقات الدفع و السحب يضمن الباب الرابع المستحدث بخصوص وسائل و طرق الدفع إذ تتعلق المادة 543 مكرر 23 ببطاقات الدفع الالكتروني. في حين تتعلق المادة 543 مكرر 24 ببطاقات السحب الالكتروني.

وعلى الرغم من صور هته النصوص التي تشكل مبدئيا ركيزة الانطلاق في العمل بالوسائل الالكترونية، إلا أن ذلك غير كاف على الإطلاق إذ أن مجرد تعريف وسيلة ما أو الإثبات على ذكرها ضمن نص القانون. يشكل عائقا للعمل بها أمام عدم التفصيل في كافة جوانبها و تعريفاتها و طرق العمل بها و مكانتها بين باقي الوسائل و حجيتها و كفيات و حالات عدم العمل بها و ما إلى ذلك من الأمور.

ذلك أن الدفع بالطرق التقليدية يعتمد أساسا على العنصر البشري الذي هو محل اعتبار و عدم تدخله يؤدي عدم تنفيذ العمليات المالية. في حين أن الدفع بالطرق الالكترونية يعتمد على الحواسيب و الوسائط الالكترونية و البرامج الالكترونية، و في هذا المجال كان على المشرع الجزائري أن يتطرق بالإسهاب إلى تعريفات هته الوسائط و كفيات العمل بها و حجتها و غير ذلك مما يتصل بها من إجراءات، كما كان يتوجب دراسة جميع الجوانب السلبية المتعلقة بها نظرا لاحتمالات الخطأ و القرصنة.

### المطلب الثالث : خصائص الدفع الالكتروني :

يتميز الدفع الالكتروني بعدة خصائص تتوافق مع طبيعته اللامادية ، وأهمها ما يلي :

- امتداد الصفة الدولية للعقد الالكترونى إلى تقنية الدفع الالكترونى، ذلك أن العقود التجارية المرهمة عبر الانترنت تفترض تباعد المكان بين طرفى العقد مما يستتبع أن تنفيذ العقد يكون أيضا عن بعد فبتم دفع الثمن بطرلقة الكترونية دون الاستلام المادى للنقود (Cach) (زونىن).
- تواجد نظام مصرفى مسبق لى طرفى العقد لسمح لهما باسخدام هته التقنية. و الذى يرتبط ارتباطا وثلقا بالبنوك (لوسف، 2011). سواء كانت هته البنوك بنوكا حقلقفة أو افتراضفة.
- اشتمال الدفع الالكترونى على عنصر الأمان، إذ يتم بطرلقة مشفرة، ووفقا لبرامج خاصة معة خصبصا لهذا الغرض، وذلك تجنبنا لخطر السطو على أرقام بطاقات الدفع عند القيام بتلك العملىات.

### المبحث الثانى : أنواع وسائل الدفع الالكترونية :

بسبب التطور المستمر للأنظمة النقدفة والمصرففة و ارتفاع حجم التجارة الالكترونية ازدادت الحاجة إلى اسخدام وسائل الدفع الحديثة و تطورها بما ففبف لها مواكبة التطورات الحاصلة فى مجال الإعلام و الاتصال و الفف تشمل على عدة وسائل منها البطاقات البنكفة، النقود الالكترونية و الدفع و التحويل المالى البنكفى.

### المطلب الأول : البطاقات البنكفة :

اختلفت تسمففها بحسب اختلاف بئنة الفقهاء، فمنهم من أطلق عليها اسم البطاقات البلاسكففة و هناك من أطلق عليها تسمية بطاقات الائتمان و سماها البعض بطاقات الوفاء، فى ففبب ذهب البعض إلى تسمففها بالبطاقات البنكفة و هو فى نظرنا المصطلح الأنسب و الأقرب للصواب، لأن هذه البطاقات تصدر عن البنوك من جهة و من جهة أخرى ففكون التعامل بها بواسطة الخدمات الفف تقدمها البنوك.

و هى تنقسم إلى نوعفن رئفسفن: بطاقات ائثمانفة و بطاقات ففر ائثمانفة.

## 1- البطاقات الائتمانية :

وهي البطاقات التي تسمح لصاحبها بأن يحصل على ائتمان (قرض)، كما تمكنه من إجراء معاملات تعاقدية كالشراء بالنقد أو بالتقسيط أو معاملات السحب من الحساب أو الاقتراض (الالكترونية). والائتمان في هذه البطاقات موجه لحاملها، عن طريق التجار المشاركين، الذين يتم تعويضهم من طرف البنك مصدر البطاقة لقبولهم التعامل بها (اسماعيل، 2009)، لقاء عمولة يأخذها البنك. وهذه البطاقات لا تقتصر على الشراء فقط و إنما تستعمل أيضا لسحب النقود سواء من الصراف الآلي أو من فروع البنوك المشتركة في عضوية البطاقة.

و هي تنقسم إلى قسمين : بطاقات ائتمانية متجددة و أخرى غير متجددة.

### أولا : البطاقات الائتمانية المتجددة :

ظهرت في أواخر الستينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهيرتين هما (visa) فيزا و ماستر كارد (Master Carde) وتصدر البنوك هذه البطاقات في حدود مبالغ معينة لفائدة حامل البطاقة الذي يكون مخيرا بين التسديد الكلي خلال فترة الاستفادة أو تسديد جزء منها و إبقاء الجزء أو الأجزاء المتبقية إلى فترات لاحقة. و في الحالتين يتم تحديد القرض الأول لحامل البطاقة و على هذا الأساس تم تسميتها بالمتجددة، إذ أن البنك يزيد من إيراداته بما يحصل عليه من رسوم مقابل الخدمات المقدمة للعميل، وبما يتلقاه من فوائد تحسب عن التأخير في السداد، لأن البنك في هذا النوع من البطاقات يأخذ من العميل رهنا مقابل عمليات البطاقة و إذا لم يتم العميل بالسداد في الأجل المحدد يقوم البنك بإيقاف البطاقة و يسدد الدين المترتب عنها من المبلغ المودع كرهن لديه. و على هذا الأساس يسمى هذا النوع من البطاقات ببطاقة الائتمان المضمونة (الالكترونية).

### ثانيا : البطاقات الائتمانية غير المتجددة :

يستوجب هذا النوع من البطاقات أن يقوم العميل بالتسديد الكامل للمبلغ المسحوب إلى البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب. و فترة الائتمان فيها لا تتجاوز الشهر لذا فان أحسن

مالم عن هذا النوع من البطاقات هم الدفع الشهرل حلل يتم الدفع من قبل حامل البطاقة إلى البنك بصفة شهرلة بعد أن يتسلم كشف الحساب من البنك عن كل شهر المتضمن تفاصيل المبالغ المستحقة الناتجة عن قلام البنك بدفع قلمة مشتريات هذا الأمل من السلع دون وفاء فوري لها (اسماعيل، 2009).

## 2-البطاقات غير الائتمانية :

هذا النوع من البطاقات أوسع انتشارا من سابقه، و ذلك لأنه يقلل من مخاطر الابلون إذ لا تلبح لحاملها فرصة الحصول على ائتمان (قرض).

وهذا النوع من البطاقات يشمل : بطاقات الدفع (البطاقات المملنة) ، بطاقات السحب (بطاقات الصرف الآلي).

### أولا : بطاقات الدفع : (وهل تسمى أيضا بالبطاقات المملنة)

هل أداة وفاء، تعتمد على وجود حساب بنكل لحاملها للى البنك فى صورة حساب جار (الشورة، 2008). شرط أن يكون رصلد حاملها للى البنك مساويا فى حله الأدنى للحد الذى لربل صاىب البطاقة التعامل به. ولهذا فهل تسمى أيضا ببطاقات الخصلم، إذ استطاع البنك أن يخصلم مباشرة مبلغ الشراء من الحساب الجارل المفتح للى له لفائدة حامل البطاقة.

و على هذا الأساس فهذا النوع من البطاقات يسمح لحامله بتسللد قلمة مشترياتة عن طرلق السحب من البنك مباشرة عكس بطاقات الائتمان اللل يتم خلالها تحويل أموال حامل البطاقة إلى التاجر لا إلى البنك. فهذه البطاقات لا تتضمن أى نوع من أنواع الائتمان و من أمثلتها البطاقة الفرنسلية (La carte bleu) (العزلز، 2006).

### ثانيا : بطاقات السحب الآلى :

هل بطاقات الكترولنية خاصة بالعملاء الللن يكون للىهم حساب توفيرل استثمارل أو يكون للىهم حساب جار للى البنك مصدر البطاقة (اسماعيل، 2009).

وتحول هذه البطاقات حاملها سحب الأموال بواسطة شبايك الدفع و لو في غير أوقات عمل البنك كما في فترات الليل أو العطل الأسبوعية، حيث يقوم العميل بإدخال البطاقة الصراف الآلي الخاص بالمصرف، ثم يدخل الرقم السري، ويقوم بسحب ما يريد من مبالغ. إذ أن هذه البطاقات تمكن حاملها من سحب النقود من رصيده لدى البنك (ناصر، 2009).

وهدف البنوك من ذلك الرغبة في تقديم خدماتها بصورة أفضل، وتوفير المال للعملاء و تسهيل الحصول عليه مهما اختلفت الظروف.

### المطلب الثاني : النقود الالكترونية :

يشير مصطلح النقود الالكترونية إلى الأنظمة الحديثة المؤمنة و المؤسسة على برامج حاسوبية لتبادل المعلومات، إذ تقوم على تحويل الوحدات النقدية بشكل رقمي عبر شبكة الانترنت، و هي تأخذ عدة تسميات منها : العملة الرقمية، النقدية الالكترونية، نقود الانترنت، أو نقود الشبكة (اسماعيل، 2009).

وهي عموما نوعان : النقود الرقمية والمحافظ الالكترونية.

### 1-النقود الرقمية :

هي بطاقات رقمية تحتوي على مخزون نقدي، و تصلح لتقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود الورقية، و لذلك فمن المتوقع أن تحتل هذه النقود محل النقود القانونية على المدى الطويل (ابراهيم، 2007).

### أولا : تعريفها :

عرفتها المفوضية الأوربية بأنها : قيمة نقدية مخزنة بطريقة إلكترونية على وسيلة إلكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر، ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، و يتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية الورقية، و ذلك بهدف إحداث تحويلات إلكترونية لدفعات ذات قيمة محددة (الشافعي، 2004).

ويعاب على هذا التعريف ، أنه لم يخلص النقود الرقمية وحدها بل جمعها مع وسائل الدفع الأخرى كبطاقات الدفع المختلفة.

وقد عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها : مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية

يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمعهدين غير من أصدرها. دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، و هي تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما (ابراهيم، 2007).

كما تم تعريفها بأنها: تسجيل لقيمة العملة الموثقة والمقيدة في شكل إلكتروني (الشورة،

2008) وعليه فان التعريف الأدق و الأقرب لمفهوم النقود الرقمية هو التعريف الذي جاء به البنك المركزي الأوروبي.

ثانيا : خصائص النقود الرقمية :

تتميز بمجموعة من الخصائص تدرج كما يلي (الشورة، 2008):

- 1- تحتفظ النقود الرقمية بقيمتها كونها معلومات رقمية مستقلة عن أي حساب آخر.
- 2- النقود الرقمية قابلة للتحويل إلى أشخاص آخرين عن طريق تحويل للمعلومات الرقمية.
- 3- لا تتطلب وجود طرف ثالث لمراجعة عملية التبادل و تأكيدها.
- 4- تتناسب مع العمليات قليلة القيمة لأنها قليلة التكلفة.
- 5- تستخدم في أي وقت تماشيا مع طبيعة التجارة الدولية التي تتم عبر الإنترنت.
- 6- سهلة الاستخدام مقارنة بباقي وسائل الدفع الأخرى.
- 7- تتمتع بالسرية و الأمان.

ثالثا : أشكالها :

تأخذ النقود الرقمية في الأساس أحد الأشكال التالية، النقود الاللكترونية المبرجة، المحفظة

الإلكترونية البطاقات الذكية.

(1)- النقود الاللكترونية المبرجة :

لإتمام عمليات الشراء التي تتم عبر الإنترنت صار من الممكن بواسطة استغلال برامج معينة كبرنامج (E-cach) استخدام النقود الإلكترونية مع رسالة بريد الكتروني، و لابد أن تضم هذه العملية ثلاث أطراف هم : الزبون، البائع و البنك الذي يعمل الكترونيا على الإنترنت. كما يجب أن يتوفر كل من أطراف هذه العلاقة الثلاثة على برنامج النقود الإلكترونية ذاته بالإضافة إلى منفذ إلى الإنترنت، و حساب بنكي لدى البنك المركزي (صيد).

## (2)- المحفظة الإلكترونية :

تسمى كذلك بالبطاقات مخزنة القيمة (Stored value) (عمار، 2009) ، وتقوم فكرة محفظة النقود الإلكترونية على استخدام أجهزة الذاكرة الإلكترونية لتخزين القيمة لأجل استخدامها النهائي في المدفوعات المتكررة و المنخفضة القيمة (اسماعيل، 2009). فهي بذلك بطاقة سابقة الدفع موجهة للاستخدام في أغراض متعددة، تحتوي على دائرة الكترونية يتم استعمالها عن طريق الموزع الآلي أو الآلات الخاصة بها الموجودة عند التجار لشراء المقتنيات الصغيرة (عمار، 2009) . و في الواقع العملي فان القيمة المخزنة بما هي عبارة عن محفظة جيب الكترونية أو كيس نقود أو بنك صغير محمول، حيث يتم شحن البطاقة بالقيمة المضافة في ذاكرة التخزين بواسطة طرف ثالث يقبل بالدفع التقليدي عن طريق الدفع النقدي أو الشيك أو بطاقات الائتمان أو بطاقات الوفاء، ثم يقوم بتحويل هذه القيمة المضافة إلى قيمة الكترونية يمكن تخزينها بشكل رقمي (الزين). وتقدم هذه المحفظة خدمات الدفع الإلكتروني و من أمثلتها : بطاقة Visacard، محفظة mondex الإنجليزية، محفظة Geldcarte الألمانية، محفظة Proton البلجيكية. و تشترط هذه المحافظ وجود علاقة بين مصدرها و حاملها. بالإضافة إلى العقد الأساسي فيها و هو العلاقة بين المشتري و البائع.

## 3. البطاقات الذكفة:

هف بطافة بلاستفكفة اخترعت سنة 1975 و بدأ استعمالها سنة 1981 من طرف شركة ففلفبس ، تحتوف على البفانات الشفصفة للعمفل، كاسمه و عنوانه، البنك الذف أصدرها، طرفة الصرف... إلخ (ناصر، 2009).

وهف تشبه بطافة الائتمان من ففث الحجم والشكل ألا أنفا تختلف عنها كلفا من ففث المضمون، من ففث أنفا تحتوف على صففحة الكفرونفة ذففة، فمكنها استفعاب ومعالجة البفانات فحتاج هذا النوع من البطاقات إلى قارئ خاص ضمن نظام موصب ، وتعد هذه البطافة أكثر أمانا من سابقافها لأنه فف إمكان مستفدورها تعديل المعلومات السرفة للبطافة بأف وقت دون الحاجة إلى فغفر البطافة ذافها، إضافة على أنفا تتبع نظام تشفر فف خاص (الشورة، 2008).

ورغم أنفا تأخذ شكل البطاقات البنكفة إلا أن تصنفها فدخل ضمن النقود الإلكفرونفة ولفس ضمن بطاقات الائتمان، على اعتبار أنفا تمكن حاملها من الفزفن الفعلي للقمف النقفة عليها، وذلك على عكس البطاقات البنكفة الأخرى الفف ففم استعمالها فقط لل سحب من الأرصدة المصرففة (ناصر، 2009).

## 2- الشفك الالكفرونف :

تعتمد فكرة الشفك الالكفرونف على وجود وسفط لإتمام عملية الففلفص و الممثل فف جهة الففلفص ممثلة فف البنك، الذف ففشارك لفده البائع و المشتري من خلال ففح حساب جاري بالرصفد الخاص بهما. مع ففداف الفوقفب الالكفرونف لكل منهما و فسجفله فف قاعدة البفانات لدف البنك الإلكفرونف (اسماعفل، 2009).

## أولا : ففرفف الشفك الالكفرونف :

عرفه البعض على انه : " الفزام قانونف بسداد مبلغ معين فف فارفح محدد لصالف شفص أو جهة ما و ففم ففرره بواسطة أداة الكفرونفة، ثم ففزفد بفوقفب الكفرونف، وهو ففتمتع بقوة الشفك الورقف فف الدول ففرفف بصحة الفوقفب الالكفرونف " (اسماعفل، 2009).

كما يعرف على أنه: "رسالة إلكترونية موقعة و مؤمنة يرسلها مصدر الشيك (حامله) يعتمده و يقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الإنترنت، ليقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك و إعادته الكترونياً إلى مستلمه (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً، و يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه". (center) ثانياً : آلية عمل الشيك الالكتروني :

- يقوم المشتري كخطوة أولى بتحرير شيك الكتروني ثم يقوم بتوقيعه الكترونياً، ثم يقوم بإرساله عبر البريد الالكتروني المؤمن إلى البائع.

- بعد استلام البائع له يقوم بالتوقيع عليه الكترونياً بصفته مستفيد منه ثم يرسله إلى البنك. - عند استلام البنك الشيك يقوم بمراجعته و التحقق من صحة الأرصدة و صحة التوقعات و بناء على ذلك يقوم بإخطار كل من المشتري و البائع بتمام إجراء المعاملات و إنهاؤها. و العمل وفقاً لهته الطريقة يشترط :

- أن يكون لطرفي المعاملة حساب جار الكتروني.
- أن يكون البنك محتفظاً بنموذج التوقيع الالكتروني لطرفي العقد حتى يقارنها بالتوقعات الموضوعية على الشيك الالكتروني (اسماعيل، 2009).

#### خاتمة:

ولئن كان التطور مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بحدوث طفرة بمعدلات التقدم في مجال معين فإن خير مثال على ذلك هو ما حدث في مجال التجارة الإلكترونية وبالخصوص فيما تعلق بوسائل الدفع والسداد التي ظهرت مع بدايات التحول إلى عصر المعلومات والمعرفة التي فجرت الاستخدام المكثف لتقنيات المعلومات والاتصالات. كما قامت صناعة الخدمات المالية بتوفير نظم وتطبيقات جديدة تحقق الاستفادة القصوى مما أتاحتها هذه التكنولوجيا الحديثة.

ولقد كان من شواهد الحركة المصرفية الحديثة ، أن تم السماح لعملاء المصارف بإجراء عمليات الشراء والبيع التي تتيحها البنوك من خلال شبكة الانترنت واستخدام وسائل الدفع الإلكترونية، ولم يقف التطور عند هذا الحد ، وإنما ظهر على الساحة أيضاً ما يعرف بالنقود الإلكترونية كوسيلة للدفع وأداة للإبراء ووسيطاً للتبادل.

ولما كانت النقود الإلكترونية تصلح لأن تقوم بغالبية الوظائف التي تقوم بها النقود القانونية، فقد أضحى من المتوقع أن تحل هذه الأخيرة محل النقود القانونية على المدى الطويل.

كما أن اتساع نطاق التجارة الإلكترونية عبر العالم سمح بازدهار الدفع الإلكتروني على حساب الدفع التقليدي مما أدى إلى تضائل دور النقود الورقية ، التي كانت الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية و كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بواسطة وسيلة بديلة كالشيك أو غيره من الأوراق التجارية.

### قائمة المراجع:

- الزين م. وسائل وأنظمة السداد الإلكتروني. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية.
- الياس ناصف. (2009). العقود الدولية، العقد الإلكتروني في القانون المقارن (المجلد الطبعة الأولى). لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- أواقد يوسف. (2011). النظام القانوني للدفع الإلكتروني. تيزي وزو: مذكرة ماجستير تخصص قانون التعاون الدولي.
- جلال عابد الشورة. (2008). وسائل الدفع الإلكترونية. الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- خالد ممدوح ابراهيم. (2007). حجة البريد الإلكتروني في الاثبات. دار الفكر الجامعية.
- روان عبد الرحمان العبدان. تطبيقات آمنة في عمليات الدفع الإلكتروني. (مركز التمييز لأمن المعلومات، المحرر صيد ن. ا. مداخل نظام الدفع الإلكتروني ودوره في تفعيل التجارة الإلكترونية. الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية.
- عبد الرحمان وهيبية. إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالإلكترونية. (جامعة الجزائر، المحرر الجزائر، مذكرة ماجستير.

- لوصيف عمار. (2009). استراتيجيات نظام المدفوعات للقرن 21. قسنطينة ، مذكرة ماجستير جامعة منتوري .
- مُجد ابراهيم محمود الشافعي. (2004). النقود الالكترونية ماهيتها، مخاطرها، وتنظيمها القانوني. مجلة الأمن والقانون ، 12 (العدد 01)، ص04.
- مُجد سعيد أحمد اسماعيل. (2009). أساليب الحماية القانونية للمعاملات التجارة الالكترونية. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- نادر عبد العزيز. (2006). نظرات في القانون. لبنان: منشورات زين الحقوقية.

## الصيرفة الإسلامية في ظل التشريع الجزائري

### Islamic banking under the Algerian legislation

بن زكورة العونية<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر . alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

#### ملخص:

يعتبر تبني الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك التقليدية من أبرز التطورات التي شهدتها العمل المصرفي في السنوات الأخيرة على المستوى العالمي. بهذا الصدد، سعت الجزائر إلى اعتماد نظام الصيرفة الإسلامية إلى جانب الصيرفة التقليدية استجابة لتغيرات الشريعة الهامة من المتعاملين مع البنوك. تهدف هذه الورقة إلى عرض التجربة الجزائرية في تبني النظام المصرفي الجزائري لنظام الصيرفة الإسلامية من خلال فتح البنوك الإسلامية و كذا تبني تنظيم فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية. يعرف العمل المصرفي الإسلامي بخصوصيته المرتبطة بالقوانين و التشريعات المنظمة لعلاقة البنك الإسلامي مع البنوك الأخرى لا سيما البنك المركزي، زيادة على نوع منتجاته و آليات عمله. لذلك كات التوجه نحو تبني إصلاحات تشريعية تسمح بمزاولة هذا النوع من النشاطات. الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الصيرفة التشاركية، النظام المصرفي الجزائري، صيغ الصيرفة الإسلامية.

تصنيفات JEL : E51، E58، E59

#### Abstract:

Adopting Islamic finance is one of the most prominent development by the traditional banks witnessed by the banking work in recent years at the global level. In this regard, Algeria has sought to rely on the system of Islamic finance by opening the Islamic banks and adopting opening Islamic windows organization at the level of traditional banks.

Islamic banking work is known with his characterises linked to the lows and legislation characterises associated with the organization of the relationship of the Islamic banks with other banks and especially Islamic bank, in addition on the kind of the products and it working mechanisms. Therefor the orientation was heading toward the adoption of legeslative reforms that allow to practice this kind of activity.

**Keywords:** Islamic finance, participatory finance, the financial Algerian system, Islamic finance features.

**JEL Classification Codes:** E51, E58, E59

المؤلف المراسل: بن زكورة العونية: alouania.benzekoura@univ-mascara.dz

## 1. مقدمة:

شهدت الصيرفة الإسلامية تطورا هائلا في السنوات الأخيرة، أين أصبحت تشغل ما يقارب 1,5 ترليون دولار كإجمالي الأصول في أنشطة التمويل الإسلامي أي ما يقارب حوالي 80% من إجمالي سوق التمويل الإسلامي عبر العالم (طارق، 2017)، نظرا لما عرفته الصناعة المصرفية من تحولات عميقة من جهة، واستجابة لشريحة هامة من المتعاملين مع هذا النوع من البنوك من جهة أخرى.

الجزائر وكغيرها من الدول وفي محاولة منها للاستجابة لتغيرات البيئة المصرفية، عملت على إدخال تشريعات وقوانين تسمح بإنشاء البنوك الإسلامية ومزاولة نشاطها ضمن منظومتها المصرفية. تعمل البنوك الإسلامية وتزاول نشاطها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، أي أنها لا تتعامل بالربا لا أخذا ولا عطاء، الأمر الذي خلق مجموعة من التحديات في ممارسة هذه الأخير لأنشطتها في الجزائر. بناء على هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

**1.1 الإشكالية:** بناء على ما تم تقديمه ، يمكن طرح الاشكالية التالية:

كيف ساهم التشريع الجزائري في تطوير الصيرفة الإسلامية ضمن المنظومة المصرفية الجزائرية؟

**2.1 تقسيمات البحث:** للإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا البحث إلى:

- عموميات حول الصيرفة الإسلامية
- محاولة الجزائر تبني الصيرفة الإسلامية

3.1 منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على مختلف المراجع وأدبيات الدراسة، كما تمت معاينة مختلف القوانين والتشريعات التي تسمح بممارسة العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر.

#### 4.1 أهمية وأهداف البحث: تدرج أهمية البحث في:

- التعرف على متطلبات العمل المصرفي الإسلامي
- الإشارة إلى الفرق بين التمويل الإسلامي ونظيره التقليدي
- التعرف على تركيبة النظام المصرفي الجزائري
- استعراض قوانين فتح البنوك الإسلامية بالجزائر
- التعرف على تنظيم النواذ الإسلامية بالجزائر

#### 5.1 الدراسات السابقة:

❖ دراسة سليمان ناصر، العمل المصرفي بالجزائر الواقع والأفاق، ورقة بحثية مقدمة لأعمال الملتقى الوطني حول النظام المصرفي الجزائري واقع والأفاق 5-6 نوفمبر 2001.

تهدف هذه الورقة إلى تحديد مفهوم النظام المصرفي الإسلامي وتجربة العمل المصرفي بالجزائر بالإشارة إلى واقع وأفاق البنوك الإسلامية في الجزائر، وقد توصل الباحث إلى أهمية التجربة ومستوى نجاحها بالرغم من العراقيل والتحديات التي تواجهها.

❖ بعزیز سعید & مخلوف طارق، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورقة بحثية مقدمة لأعمال الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 6-7 ديسمبر 2017 بجامعة الوادي.

تمحورت الورقة حول ضرورة تفعيل نشاط البنوك الإسلامية من أجل تفعيل مساهمتها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كون أن هذه الأخيرة تلعب دور حيوي في تنمية تطوير العديد من المؤسسات الاقتصادية والكلية للبلد. توصلت هذه الورقة إلى ضرورة تعزيز انفتاح النظام المصرفي الجزائري

على نظام الصيرفة الإسلامية، زيادة إلى الاستفادة من تجارب الدول العربية في مجال التعامل بنظام المصرفية الإسلامية.

❖ سليمان ناصر & عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال منشور بمجلة الباحث العدد 2009، 7-2010.

حاول الباحثان من خلال هذه الورقة التطرق إلى أهم المتطلبات التي يجب توفرها كحد أدنى لتشجيع العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، حيث توصلا إلى أنه وبالرغم من المحاولات والجهود المبذولة إلا أن التجربة لا زالت بعيدة عم ما هو مطلوب. لذلك أوصيا بضرورة تهيئة المناخ الملائم لعمل هذا النوع من البنوك، لاسيما مع تقدير تزايد عددها مستقبلا.

## 2. عموميات حول الصيرفة الإسلامية:

ظهرت البنوك الإسلامية في البلاد العربية لتلبية الاحتياجات المالية للمجتمعات المسلمة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي يسمح ببناء مجتمع متكافل اجتماعيا واقتصاديا. إن منطلق البنوك الإسلامية كان من حاجة المجتمعات الإسلامية إلى معاملات مصرفية تتوافق ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بعيدا عن المعاملات المصرفية التقليدية المعتمدة في الأساس على مبدأ الفائدة (الربا).

### 1.2 مفهوم البنوك الإسلامية:

تعددت مفاهيم البنوك الإسلامية واختلفت باختلاف المنظرين والعلماء في ميدان الصيرفة الإسلامية، حيث تعرف على أنها:

❖ مؤسسات مالية ذات دور متميز في اقتصاديات الدول الإسلامية، بحكم تنوع خدماتها ونشاطاتها في إطار الشريعة الإسلامية وبعيدا عن التعاملات الربوية. (الشمري، 2014، ص34)

❖ مؤسسات مالية تتعامل وفق أحكام الشرعة الإسلامية وتهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية بتوفير الاحتياجات التمويلية لمختلف المشاريع الاقتصادية. (الدباغ، 2012، ص52).

❖ مؤسسات مالية تعمل وفق المنهج الإسلامي، حيث تركز على التعامل ضمن الاقتصاد الحقيقي الذي يتصل بإنتاج السلع والخدمات وليس الاقتصاد النقدي الذي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي. (علي، 2013، ص53)

- عموماً، فالبنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية تسعى لتوفير الخدمات المصرفية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال: (الدباغ، 2012، ص56)
- عدم التعامل بالفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً في جميع معاملاتها.
  - اعتماد مبدأ الغنم بالغرم، أي المشاركة في الربح والخسارة.
  - اعتماد مبدأ أن النقود لا تنمو إلا من خلال استثمارها.
  - الاستثمار وفق العقود التمويلية المشروعة، كالمشاركة، المضاربة، الإجارة الاستصناع، السلم... إلخ
  - الاستثمار في الأنشطة والسلع والمنافع المباحة شرعاً.
  - ربط أهداف البنوك الإسلامية بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

## 2.2 ضوابط العمل المصرفي الإسلامي:

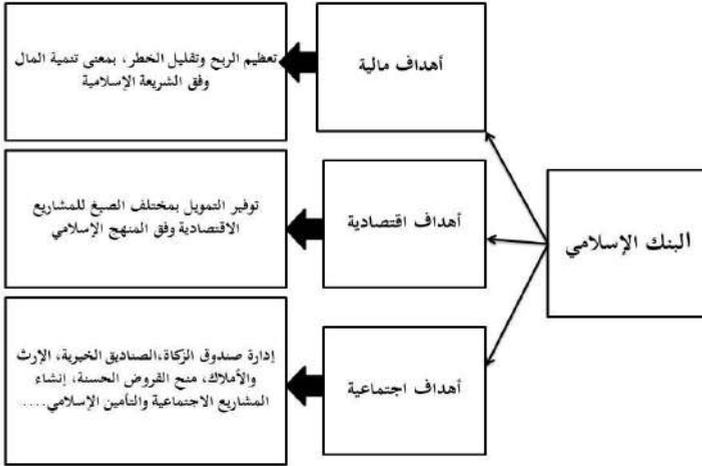
- تستخلص ضوابط عمل البنوك الإسلامية من مبدأ أساسي هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، بمعنى أن الخاصية الأساسية للنشاط هو عدم التعامل بالفائدة، زيادة على الالتزام بمبدأ الحلال والحرام في المعاملات المصرفية والمالية. بناءً على هذا يمكن تصنيف هذه الضوابط فيما يلي:
- الالتزام بقاعدة الحلال والحرام في المعاملات المصرفية والمالية
  - عدم التعامل بالربا (الفائدة) أخذاً وعطاءً في جميع المعاملات المالية والاقتصادية
  - الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات، مما يضمن النجاح للاقتصاد
  - الالتزام بقاعدة الغنم بالغرم، وهي ضرورة المشاركة في المخاطر الناتجة عن عمليات تمويل للمشاريع الاقتصادية.

- الالتزام بالأولويات الإسلامية في التمويل والاستثمار، فالهدف الأسمى للتمويل الإسلامي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي أولى الأولويات في تصنيف المشاريع المراد تمويلها.

### 3.2 أهداف وأهمية الصيرفة الاسلامية:

تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، تربط في الأساس بتلبية احتياجات المجتمعات الإسلامية بتوفير المعاملات المصرفية المتوافقة مع المنهج الإسلامي، كما أنها تحقق أهدافها المالية من خلال تعظيم الأرباح وتقليل المخاطر.

#### الشكل رقم 1: أهداف البنوك الاسلامية



المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على: (غربي، 2015، ص150)

يرتكز التمويل الإسلامي في سعيه لتحقيق التنمية الاقتصادية على العنصر البشري ( الإنسان) من حيث تربيته وتطويره من حيث الاعتماد على الكليات الخمس (الدين، العرض، العقل، النسل و المال) وعليه فالتنمية تقوم على أساس:

- الإنسان وسيلة للتنمية
- الإنسان غاية للتنمية

بناء على هذا فالتمويل الإسلامي يهدف إلى تحقيق ما يلي: (علي،، 2001)

## عمارة الأرض

- توظيف المال لخدمة المجتمع

- محاربة الاكتناز

- توجيه المدخرات نحو الاستثمار لخدمة المجتمع

- إيجاد البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية التي يحتاجها المسلم في نشاطه

تنمية الوعي الادخاري.

- تشجيع الاستثمار بإيجاد الفرص الملائمة وخلق الآليات والأدوات التي تلبي احتياجات المستثمرين

( الأفراد والشركات )

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال.

يلعب التمويل المصرفي دور أساسي في توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الاقتصادية

المختلفة، وعليه تحتل عملية التمويل بكافة صيغها مكانة مهمة في نشاط المصارف ولا سيما المصارف

الإسلامية التي تهدف إلى رفع الغبن عن المستثمرين المسلمين من خلال توفير صيغ مختلفة للتمويل.

تتضمن صيغ التمويل الإسلامية عدة أشكال، وتتمحور أهمية هذا النوع من التمويل في ارتكازه على

نظام المشاركة وفق مبادئ الشريعة الإسلامية واستبعاد الربا من المعاملات.

## 4.2 الفرق بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي

تعتمد طبيعة أي عمل مصرفي في الأساس على الوساطة المالية بين المودعين (المدخرين)

والمستثمرين، كون أن البنك يقوم بتجميع المدخرات واستثمارها وعليه فمركز أدائه ينعكس من خلال

جانبي الميزانية.

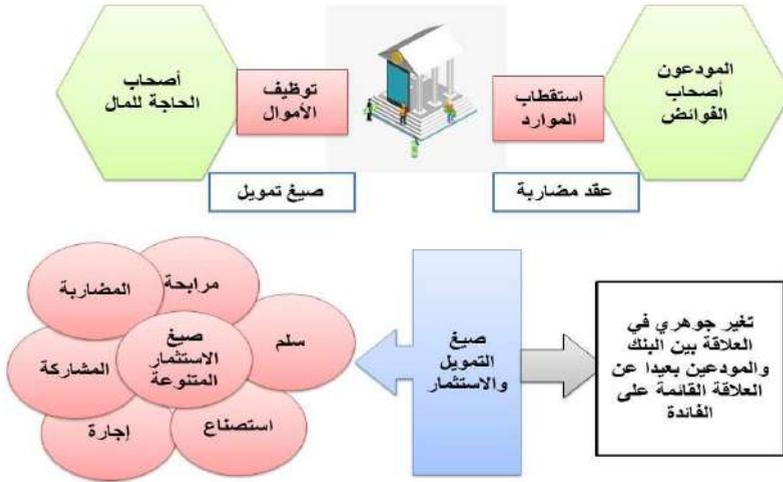
إن جوهر التفرقة بين العمل المصرفي الإسلامي والتقليدي، يتركز على أساسيات العمل المصرفي

لكليهما ( طبيعته وأساسه ) ، زيادة على نوع العلاقة بين البنك والمتعاملين معه من مودعين للأموال

ومستخدمين لها، دون أن ننسى عامل التفرقة الأساسي والمتمثل في مكونات الموارد وخصائصها، هيكل وصيغ توظيف الأموال، درجات المخاطرة ونوعية الضمانات. (الزهاء، 2018)

عموما تركز الصيرفة الإسلامية على وساطة مالية تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وهو ما لا نجد لدى البنوك التقليدية.

## الشكل رقم 2: جوهر التفرقة بين العمل المصرفي الاسلامي والتقليدي



المصدر: (الزهاء، 2018)

## 5.2 صيغ التمويل البنوك الإسلامية:

يعتمد نظام التمويل في البنوك الإسلامية على نظام مستقر ومرن، يهدف إلى ترسيخ مبدأ التعاون و الحرية، حيث تحكمه قيم و قواعد تعود بالمنفعة على طرفي التبادل و بالتالي لا يربح طرف على حساب

الآخر. يمثل التمويل الإسلامي مجموع التقنيات التمويلية البديلة للنظام المعمول به في البنوك الكلاسيكية المبني أساسا على سعر الفائدة، على سبيل المثال نذكر من الصيغ التمويلية ما يلي: (حنفي،

2000، ص540) (شبيحة، 1999، ص314)

- الاستثمار أو التمويل بالمضاربة: (البنك هو الممول والمستثمر صاحب الفكرة).

- التمويل بالمشاركة: (البنك يساهم في التمويل).

- التمويل بالمراجعة: (البنك يتكفل بشراء التجهيزات ووسائل الإنتاج).

- التأجير التمويلي (التمويل بالاستئجار): وهي عبارة عن تقنية تمويل الاستثمارات، تتم عن طريق عقد بين المؤجر و المستأجر لتأجير أصل منقول أو عقار خلال مدة معينة، مقابل التزام المستأجر بدفع أقساط.

- التمويل عن طريق رأس المال المخاطر: و يعرف تمويل رأس المال المخاطر " بأنه التغيير الهيكلي في الإدارة المالية للمؤسسة الفردية أو العائلية من خلال عميل له صفة شريك في المؤسسة يمول و يوجه قرارات الإستراتيجية للمشروع، و يهدف في المقابل إلى تحقيق مردودية على المدى الطويل".

- التمويل عن طريق السوق المالي (البورصة): ويكون إما عن طريق التمويل بإصدار أسهم عادية أو ممتازة يعتبر من قبيل المشاركة في رأس المال، أو عن طريق التمويل بإصدار السندات فهو تمويل بالمديونية طويلة الأجل.

عموما، فإن نظام التمويل الإسلامي يعتمد في أساسه على مبدأ مشاركة والتعاون لتلبية حاجات الأفراد خاصة وحاجات المجتمع إجمالا. يتنوع نظام المشاركة بين المال، العمل، الإدارة، المهارة والشهرة وغيرها من العناصر المسموح التشارك بها ضمن أصول الشريعة الإسلامية. يوضح الشكل التالي تعدد أنواع الشركات حسب أسلوب المشاركة (غربي ع.، 2019، ص46)

## 6.2 خصائص الصيرفة الإسلامية:

ينشط البنك الإسلامي وفق صبغة مذهبية وعقائدية أي أنها تعمل وتنشط وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لا تتعامل بسعر الفائدة أخذ أولا إعطاء إتباعا لما نص عليه القرآن الكريم. "..... وأحل البيع وحرم الربا...." إضافة إلى ذلك فإن البنوك الإسلامية لا تقدم تمويلا أو تستثمر أموالا في أي مشروع يمارس أنشطة محرمة أو مخالفة لشرع مثل الخمر والسجائر ووسائل الترفية المحرمة... إلخ. أما

من الناحية الوظيفية فإن للمصارف الإسلامية خصائص ذات صبغة استثمارية وتنموية واجتماعية، حيث أنها:

❖ **بنوك استثمارية:** توفر التمويل للمشاريع الاستثمارية بعد بدراسة الجدوى و تقدير درجة المخاطرة، تتفاوت درجة المخاطرة بحسب صيغ الاستثمار فتأخذ أعلى حد لها في صيغة المضاربة وتكون في أدنى حد لها في صيغة المراجحة للأمر بالشراء.

❖ **بنوك تنموية:** تعبئة الموارد وتوجيهها لطالبي التمويل بهدف تحقيق المصلحة مشتركة المودع والمقترض ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

❖ **بنوك اجتماعية:** تحقيق عناصر التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بالاعتماد على مبدأ المشاركة في تقديم خدماتها ومن ثم تحقيق التوازن في توزيع الثروة .

### 3. التشريع الجزائري وجهود تبني الصيرفة الإسلامية

تجدر الإشارة إلى أن القوانين المنظمة للعمل المصرفي الجزائري لم تشر بوضوح إلى البنوك الإسلامية، حيث لم ينص القانون المتعلق بالنقد والقرض 90-10 والأمران المعدلان لسنة 2010 على تحديد الشروط الأساسية لإنشاء بنوك إسلامية، كما أن الأمر 3-10 جاء ليوضح شروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وكيفية تنظيم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة ( رغم اختلاف طبيعة عمل البنك التقليدي و البنك الإسلامي). بناء على ذلك فإن البنوك التي تنشط في الجزائر تخضع لأحكام القوانين المسيرة للمنظومة المصرفية.

#### 1.3 تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر:

إن أول تجربة للبنوك الإسلامية كانت نتيجة الإصلاحات التي تضمنها قانون النقد والقرض 90-10، أين تم اعتمادها في إطار توجه الجزائر نحو تنويع تشكيلة المنظومة المصرفية.

أنشئ بنك البركة كأول بنك إسلامي في الجزائر مناصفة مع مجموعة دالة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية ، حيث بدأ البنك ينشط وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في ظل قانون النقد والقرض

(حفيظ،، 2018)، أما التجربة الثانية فكانت مع مصرف السلام الذي بدأ نشاطه سنة 2008، فهو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، و وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاته (السلام، 2016)

### 2.3 تجربة الصيرفة التشاركية:

متابعة لمسار إصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية، تم تبني صيغ مصرفية إسلامية تشاركية بناء على النظام 02-18 المؤرخ في 26 صفر 1440 الموافق لـ 4 نوفمبر 2018، أين تم توضيح قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية. يتكون هذا النظام من 12 مادة تحدد وتنظم العمليات المصرفية المتعلقة لتشاركيه، من خلال:

- تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي يترتب عليها تحصيل أو تسديد الفوائد
- تعد العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية كل العمليات التي تندرج ضمن فئات ( المراجعة، المشاركة، الإجارة ، المضاربة، الاستصناع ، السلم، الودائع في حسابات الاستثمار)
- تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لأحكام المادة 3 من النظام رقم 01-13 المؤرخ في 26 جمادى الأولى 1434 الموافق لـ 8 أبريل 2013 المتعلق بالقواعد العامة للشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.
- يقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات أو منتجات الصيرفة التشاركية
- يكون هذا الشباك مستقل ماليا عن الدوائر أو الفروع الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية

### 3.3 النوافذ الإسلامية:

تم إلغاء النظام 02-18 المتضمن قواعد وممارسات العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، ليتم تعويضه بإصدار النظام 02-20 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية. (الشعبية، النظام 02-20 قواعد الصيرفة الإسلامية،

- 2020، صفحة 33). تضمن النظام الجديد مجموعة من المواد، سعى المشرع من خلالها توضيح ممارسة البنوك والمؤسسات المالية لمنتجات الصيرفة الإسلامية ولا سيما فيما يتعلق بفتح النوافذ الإسلامية وذلك من خلال اثنا وعشرون مادة (22)، حيث تضمن ما يلي:
- تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها وشروط ممارستها.
  - ضرورة الحصول على ترخيص من بنك الجزائر للممارسة هذا النوع من العمليات.
  - يشترط في عمليات الصيرفة الإسلامية مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية و عدم ارتباطها بتحصيل أو تسديد الفوائد.
  - ضرورة الالتزام بالنسب الاحترازية المطابقة للمعايير التنظيمية في البنوك والمؤسسات المالية الرغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.
  - ترتبط العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة المصرفية الإسلامية بمختلف صيغ التمويل الإسلامي (المراجحة، المشاركة، المضاربة، الاستصناع، الإجارة، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار)
  - تحديد وشرح العمليات المتعلقة بمختلف المنتجات الإسلامية المصرح بها بداية من المادة 5 إلى المادة 12 من نفس التنظيم مع إلزامية الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بممارستها.
  - ضرورة الحصول على شهادة مطابقة المنتجات المذكورة لأحكام الشريعة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.
  - ضرورة اعتماد البنك الراغب في تبني منتجات الصيرفة الإسلامية على هيئة الرقابة الشرعية ( تتكون الهيئة من ثلاثة أشخاص تعينهم الجمعية العامة وذلك وفقا للمادة 15 من التنظيم)
  - يعرف شبك الصيرفة الإسلامية على أنه هيكل ضمن بنك أو مؤسسة مالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية بحيث يكون مستقلا ماليا ومحاسبيا عن باقي الهياكل الأخرى.
  - ضرورة استقلال حسابات زبائن شبك الصيرفة الإسلامية عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.
  - الاعتماد على هيكل تنظيمي ومستخدمين متخصصين في العمليات المالية الإسلامية.
- جوهر الاختلاف بين النظامين:

ما تجدر الإشارة له كاختلاف رئيسي هو ظهور كلمة صيرفة إسلامية وهو ما تم استعماله لأول مرة بدلا من الصيرفة التشاركية، هذا إن دل فيدل على تحرر النظام المصرفي من عقدة إسلامية العمليات المالية. كما أن النظام 20-02 قد وضع عمليات الصيرفة الإسلامية المسموحة على مستوى النوافذ الإسلامية بشرحه ضمن المواد من 5-12، كما قد أضاف عملية جديدة لم تذكر في النظام الأول وهي حسابات الودائع. من جانب آخر فقد أشار النظام الجديد إلى ضرورة الاعتماد على هيئة رقابة شرعية سواء تعلق الأمر بحالة مطابقة العمليات لأحكام الشريعة أو بمراقبتها على المستوى البنك، في حين يبقى كيفية تشكيلها وعملها غير موضحة لحد الآن.

ركز النظام 20-02 على ضرورة الاعتماد على كوادر بشرية متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية لمتابعة نشاط هذه النوافذ زيادة على الحرص على الاستقلالية المالية والمحاسبية للنافذة عن بقية الهياكل الأخر للبنك أو المؤسسة المالية وهو ما ذكر أيضا في النظام القديم.

يبقى تطبيق عمليات النوافذ الإسلامية مرتبط بتعليمات بنك الجزائر للبنوك التقليدية والتي تسمح بالبدء في هذا المجال مع تحديد آليات الممارسة، في هذا المجال يعتبر نظام 20-02 مبادرة لاقت استحسانا كبيرا لدى أوساط الخبراء والمتعاملين في مجال الصيرفة الإسلامية في انتظار تفعيلها. لاسيما وأن المواد من 4-9 من النظام 20-01 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 بالجريدة الرسمية رقم 16 تؤكد على ضرورة خضوع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في النظام المصرفي الجزائري والراغبة في تبني منتج جديد أن تلتزم بـ: (الشعبية، الشروط البنكية للعمليات المصرفية، 2020، صفحة 31)

- المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1427 الموافق لـ 26 غشت 2003 والتي تحدد وتصف العمليات البنكية المصرح بها.
- الترخيص بكل منتج جديد ضمن ملف خاص يودع على مستوى بنك الجزائر
- بيع وتسويق المنتجات بناء على ترخيص بنك الجزائر

- تحيد صيغة ومضمون التصريح بموجب مذكرة من مصالح بنك الجزائر.

### 4.3 ثمة تعديلات قانون النقد والقرض 90-10:

يمثل النظام المصرفي العمود الفقري للنظام الاقتصادي، فهو يشمل مجموع الأنشطة التي تمارس العمليات المصرفية، زيادة على المؤسسات المالية والسلطات المسئولة عن السياسة النقدية للدولة (البنك المركزي والحزينة العمومية). إن توجه الجزائر نحو تبني الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، كان استجابة لتحويلات وإصلاحات المنظومة المصرفية الوطنية والعالمية. بهذا الصدد، أصدرت الجزائر مجموعة من القوانين تنظم عمل هذا النوع من البنوك.

- أنشأ بنك البركة الجزائري في 20 ماي 1991 بموجب إصلاحات قانون النقد والقرض، يعمل وفق النصوص التشريعية المنظمة للعمل المصرفي وطبقا لتعاليم الشريعة الإسلامية. ينشط بنك البركة في مجال الصيرفة الشاملة، أين يجمع بين نشاط البنك التجاري وبنك الأعمال والاستثمار، أين يخضع للمادة 114 من قانون النقد والقرض لسنة 1990، أما فيما يتعلق بتنظيم أعماله فهي وفق المادة الثالثة ( الفقرة 8) من قانونه الأساسي. (غربي ع.، ماذا تعرف عن هذه المصارف؟، 2016، ص125)

- أنشأ بنك السلام الجزائري بتاريخ 8 جوان 2006 وقد تم اعتماده من طرف بنك الجزائر بتاريخ 20 أكتوبر 2008، يهدف البنك إلى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تعمل وفق الشريعة الإسلامية.

- تطبيق نظام النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية ، أي تقديم منتجات بصيغ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

مازالت تجربة النوافذ الإسلامية بالجزائر فتية بالنظر إلى تأخر التشريعات التي تنظم نشاط هذه الأخيرة ،سواء تعلق الأمر بالعلاقة بين النافذة الإسلامية والبنك الأم ( التقليدي) أو حتى فيما يتعلق بالنافذة في حد ذاتها من حيث تعاملها بمنتجات الصيرفة الإسلامية. في جانب آخر نجد أن البنوك الخاصة قد سارعت إلى تطبيق هذا النوع من المنتجات وذلك باعتماد نوافذ إسلامية لديها فنجد:

➤ تجربة بنك الخليج AGB: أين تم ذلك الاعتماد في ذلك على المعايير المحاسبية المطبقة في البنوك الإسلامية ويتعلق الأمر بـ: (بوستة، 2016) (الجزائر، 2018)

- القانون رقم 07-11 الصادر في 25/11/2007 والمتعلق بتنظيم المحاسبة المالية.  
- التنظيم رقم 09-04 المؤرخ في 23/7/2009، والمتعلق بوضع الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة في البنك والمؤسسات المالية.  
- التنظيم رقم 09-05 المؤرخ في 18/10/2009 المتضمن إنشاء ونشر القوائم المالية.  
بناء على ذلك تم اعتماد خدمتين وفق مبادئ الشريعة الإسلامية ويتعلق الأمر بمنتج proline ، وكذا التمويل التأجيري leasing حيث يكون ذلك وفق صيغتي السلم والمرابحة.

➤ تجربة ترست بنك الجزائر: حيث اعتمد تطبيق النوافذ الإسلامية من خلال توفير صيغ تمويلية تكون وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك بإطلاق دورات تدريبية في هذا المجال. بناء على ذلك، تم إطلاق صيغة التمويل التأجيري الموجه للمهن المحترفة (تم اعتماد ستة مهنة) بداية من 2018/01/17 وهي: (الجزائر ت.، 2018)

- ترست إجارة صيدلة (TIM) TRUST IJARA MEDICAL

- ترست إجارة نقل (TIT) TRUST IJARA TRANSPORT

- ترست إجارة الأشغال العمومية (TIBTP) BTP TRUST IJARA BTP

- ترست إجارة سيارات (TIA) TRUST IJARA AUTO

- ترست إجارة معدات (TIE) TRUST IJARA EQUIPEMENTS

- ترست إجارة فلاحة (TF) TRUST FILAHA

➤ بنك BNP Paribas الجزائر، فقد أبدى رغبته في تبني فكرة النوافذ الإسلامية تماشياً مع رغبة الكثير من زبائنه وكذا خصوصية المجتمع الجزائري، حيث أشار إلى إطلاق منجبن وفق المبادئ الإسلامية ويتعلق الأمر بمنح البديل وكذا الإجارة (حدوم، 2014)

➤ **البنك الوطني الجزائري:** بادر البنك الوطني الجزائري في تبني منتجات الصيرفة الاسلامية بناءا على حصوله على رخصة تسويق منتجات الصيرفة الاسلامية بتاريخ 30 جويلية 2020 من طرف الهيئة الوطنية الشرعية للافتاء للصناعة المالية الاسلامية، ليبدأ رسميا في هذا النشاط ابتداءا من 04 أوت 2020 ليكون بذلك أول بنك عمومي يمارس هذا النشاط وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية (والتسويق، 2020). حيث تتضمن هذه العمليات ، عمليات تمويل للأفراد ، المؤسسات والمهنيين وهي كالتالي:

- حساب التوفير الاسلامي للشباب القصر
- الاجارة المنتهية بالتمليك (عتاد)
- حساب التوفير الاسلامي
- الحساب الجاري الاسلامي
- حساب الاستثمار غير مقيد
- المراجعة (للسيارات ، العقارية وللتجهيزات)
- حساب ودائع تحت الطلب

➤ **القرض الشعبي الجزائري CPA:** تطبيقا للاصلاحات المباشرة على المنظومة المصرفية، فإن ثان بنك أعلن عن قائمة الخدمات المقدمة بالصيغ الاسلامية، كان القرض الشعبي الجزائري، يتعلق الأمر بمنتجات الايداع والتمويل وفق مبادئ الشريعة الاسلامية وتتضمن: (الجزائري، 2020)

- حساب الصك الاسلامي
- حساب الجاري الاسلامي
- حساب التوفير الاسلامي
- حساب الاستثمار الاسلامي
- المراجعة عقار، تجهيز وسيارة

### 5.3 تحديات العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر:

بالرغم من الجهود المبذولة لتبني نظام صيرفة إسلامية إلى جانب الصرفة التقليدية في المنظومة المصرفية الجزائرية، إلا أن هناك العديد من التحديات والعقبات التي مازالت تواجه ممارسة هذا النوع من النشاط. تتمثل عموماً في: (ناصر، 2001، ص13)

❖ **التحديات القانونية:** حيث تخضع البنوك الإسلامية في الجزائر كغيرها من البنوك التقليدية إلى قوانين ورقابة بنك الجزائر دون استثناء وهذا وفقاً للمادة 84 من قانون النقد والقرض (الجمهورية، المادة 84 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، 2003، ص14)، هذا بالرغم من صدور تعديلات في الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003. (الجمهورية، 2003، ص3)

❖ **تحديات السياسة النقدية:** يتعلق الأمر بمعدل الفائدة المطبقة على الاحتياطي القانوني وفق التعليمات<sup>2002-06</sup> المقدرة 2,5٪، حيث لا يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة مقابل هذا النوع من الودائع، كم لا يمكنها اللجوء إلى البنك المركزي في حالة نقص السيولة لديها كونها لا تتعامل بالفائدة. هذا زيادة على عائق سعر الخصم أو ما يسمى سعر إعادة الخصم، أين يمكن الحصول على قروض سلف نتيجة هذه العملية من قبل البنك المركزي وهو الأمر الذي لا يمكن للبنوك الإسلامية التعامل به.

❖ **تحديات السيولة:** يتعلق الأمر باستحالة لجوء البنك الإسلامي للبنك المركزي لطلب السيولة في حالة تعرضه لمشكل السيولة كون أن التعامل معه يخضع لنظام سعر الفائدة وهو ما يتنافى مع مبدأ العمل المصرفي الإسلامي.

**تحديات التنافسية:** يتعلق الأمر بغياب التنافسية نتيجة عدم تطابق مبدأ أنشطة البنوك العاملة في ظل منظومة مصرفية تعمل وفق مبدأ البنوك التقليدية فقط، أين يتم إصدار قوانين تخدم النظام المصرفي عموماً دون وضع استثناء لتسيير عمل البنك الإسلامي.

❖ **تحديات طبيعة نشاط البنك الإسلامي:** يتعلق بكيفية تكيف صيغ التمويل الإسلامي مع تحديات السوق وكذا نوع المخاطر الناجمة عنها.

❖ **تحديات عمل البنك الإسلامي :** يتعلق الأمر بمستوى تأهيل المورد البشري المسير للعمليات المصرفية بداخله، كما أن من أهم تحديات البنك الإسلامي هو البحث في تطوير منتجاتها بما يتوافق والشريعة الإسلامية من جهة وتطورات البيئة المصرفية من جهة أخرى.

❖ **تحديات الرقابة الشرعية:** يتعلق بغياب هيئة شرعية تسهر على متابعة ومراقبة أنشطة البنك الإسلامي.

#### 4. الخاتمة:

استطاعت البنوك الإسلامية أن تفرض نفسها في الساحة المصرفية العالمية باعتمادها على تشكيلة متنوعة من المنتجات التمويلية المقدمة لزبائنها، زيادة لعدم تعاملها بالفائدة المحرمة شرعا. توجعت الجزائر إلى تبني البنوك الإسلامية ضمن منظمتها المصرفية بناء على الإصلاحات المطبقة على قانون النقد والقرض 90-10، كما تبنت نظام النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية بناء على النظام 20-02، بهذا فهي تسعى إلى تلبية احتياجات شريحة هامة من المجتمع ترغب في التعامل مع هذا النوع من البنوك من جهة، كما أنها تحاول مسايرة تغيرات الساحة المصرفية من جهة أخرى.

تبقى محاولات الجزائر في تبني الصيرفة الإسلامية ضعيفة مقارنة بالتحديات والعراقيل التي تواجه نشاط هذه الأخيرة لاسيما منها القانونية، زيادة على غياب هيئة الرقابة الشرعية لهذا النوع من المعاملات وذلك دون أن ننسى مستوى تأهيل المورد البشري وخصوصية تعامله مع منتجات التمويل الإسلامي.

بالرغم من تأخر تطبيق الصيرفة الاسلامية ضمن المنظومة المصرفية، إلا أن اعتمادها يعتبر كمبادرة وانطلاقة هامة للنظام المصرفي الجزائري في محاولته لدعم اقلاع الاقتصاد الجزائري وتنوعه بعيدا عن المحروقات.

- تطبيق إصلاح المنظومة المصرفية بما يتماشى وخصوصية المؤسسات التابعة لها.
- محاولة تحرير نشاط الصيرفة الإسلامية بتعديل التشريعات الخاصة بعمل البنوك الخاصة في الجزائر.
- يجب على البنك المركزي أن يغير سياسته تجاه البنوك الإسلامية، و العمل على وضع سياسة تتماشى مع الطبيعة المميزة لها.
- الاعتماد على قانون خاص ينظم منتجات النوافذ الاسلامية وعلاقتها مع البنك الأم.
- تعبئة الكتلة النقدية خارج المصارف بتوفير الاحتياجات التمويلية من خلال التنوع في المنتجات والخدمات المصرفية لاسيما ما تعلق بمنتجات المالية الإسلامية.
- الاعتماد على هيئة شرعية لرقابة ومتابعة مدى امتثال منتجات النوافذ الإسلامية لمبادئ الشريعة الإسلامية، من جهة ومدى التزام النوافذ الاسلامية بتطبيقها بما يتلائم والعمل المصرفي الاسلامي.
- تأهيل الموارد البشرية العاملة على مستوى البنوك الاسلامية أو النوافذ الاسلامية بما يتوافق وتطورات العمل المصرفي الإسلامي.
- إعطاء الأهمية لنوافذ الإسلامية كمحرك بديل للتنمية الاقتصادية من خلال قدرته على جذب مدخرات الرافضين التعامل مع البنوك الربوية.
- تعزيز الثقة بين المؤسسات المصرفية وزبائنها

## 5. قائمة المراجع:

### المؤلفات:

1. أحمد شعبان مُجّد علي. (2013). الصكوك والبنوك الإسلامية أدوات لتحقيق التنمية. الإسكندرية : دار الفكر الجامعي.
2. أحمد مُجّد علي.، (2001). دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية ، سلسلة محاضرات للعلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي رقم 3،. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.
3. زياد جلال الدياتغ، ، مرجع سابق، ص52 (يتصرف). (2012). الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية. الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
4. ضادق راشد الشمري. (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية مدخل وتطبيقات . عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
5. عبد الحليم عمار غربي. (2019). مصادر واستخدامات الأموال في البنوك الاسلامية على ضوء تجربتها المصرفية والمحاسبية. حماه، سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر.
6. عبد الحليم غربي. (2015). نظام المشاركة ومؤسساته المصرفية. حماه، سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة.
7. عبد الحليم غربي. (2016). ماذا تعرف عن هذه المصارف؟ سوريا: دار أبي الفداء العالمية للنشر والتوزيع.
8. عبد الغفار حنفي. (2000). أساسيات الاستثمار و التمويل. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
9. مصطفى رشدي شبيحة. (1999). النقود والمصارف والائتمان. الإسكندرية : الدار الجامعية الحديثة.

### المداخلات:

1. بن زكورة العونية & سعيدي فاطمة الزهراء. (18-17 أبريل، 2018). دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية – بين الواقع والمأمول،. بتفعيل دور التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي الجزائري، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة بليدة2.
2. سعيد & مخلوفي طارق. (7-6 ديسمبر، 2017). بعزير تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزير تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،. الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، الوادي.

3. سليمان ناصر. (6-5 نوفمبر، 2001). العمل المصرفي الاسلامي في الجزائر الواقع والأفاق. النظام المصرفي الجزائري الواقع والأفاق، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية والتسيير، جامعة قلمة.

### مواقع الانترنت:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). النظام 02-20 قواعد الصيرفة الإسلامية. الجريدة الرسمية رقم 16، 33. على الموقع: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
2. بنك السلام. (31 ديسمبر، 2016). الصفحة الرسمية لمصرف السلام الجزائر. تاريخ الاسترداد ديسمبر 15، 2019، من التقرير السنوي: <https://www.alsalamalgeria.com/pdf/rapport2016.pdf> تقرير بنك السلام 2016
3. رئاسة الجمهورية. (2003). المادة 84 من قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990. الجريدة الرسمية، 14. على الموقع: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
4. رئاسة الجمهورية. (2003). قانون النقد والقرض. الجريدة الرسمية رقم 52، الصادرة بتاريخ 27 جمادى الثانية 1424، الموافق لـ 27 أوت 2003، 3-4. على الموقع: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
5. محمد الصديق حفيظ،. (5 أبريل، 2018). اليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية. تاريخ الاسترداد 2019 ديسمبر، 29، من الصيرفة الإسلامية لتنوع المنتجات الإسلامية في الجزائر: <http://www.apn.dz/ar/plus-ar/actualite-speciale-ar/4623-2018-04-04-14-05-48>
6. ترست بنك الجزائر. (31 ديسمبر، 2018). ترست بنك الجزائر. تاريخ الاسترداد 10 مارس، 2019، من التقرير المالي 2018: <https://www.trustbank.dz/images/pdf/TBA-:2018> RapportAnn2018\_FR.pdf
7. بنك الخليج الجزائر. (31 ديسمبر، 2018). بنك خليج الجزائر. تاريخ الاسترداد 15 مارس، 2019، من التقرير السنوي: <https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2018.pdf>
8. بنك الجزيرة. (2019). الصفحة الرسمية لبنك الجزيرة. تاريخ الاسترداد 10 فبراير، 2020، من منتجات التمويل الاسلامي: <https://www.baj.com.sa/ar-sa/Corporate-Banking/Corporate-and-Institutional/Islamic-Funding-Services>
9. البنك العربي. (2017). أخبار البنك العربي - النجاح والمسيرة. تاريخ الاسترداد 29 أبريل، 2019، من البنك العربي: <http://www.arabbank.dz/ar>

10. سليم بوستة. (21 أكتوبر, 2016). *النهار*. تاريخ الاسترداد 18 ديسمبر, 2018، من بنك الخليج يطلق قروضا حلالا للجزائريين: <https://www.ennaharonline.com>
11. هشام حدوم. (22 نوفمبر, 2014). *جزائريس*. تاريخ الاسترداد 8 فبراير, 2019، من قروض إسلامية في البنوك الأوربية بالجزائر: <https://www.djazairess.com/elbilad/224912>
12. اللقرض الشعبي الجزائري (أكتوبر 2020)، منتجات الصيرفة الاسلامية، 2020/12/30: <http://www.aps.dz/ar/economie/94625-2020-10-25-17-07-03>

*People's Democratic Republic of Algeria  
Ministry of Higher Education and Scientific Research  
Abou Bakr Belkaid University of Tlemcen*

*Faculty of Economics Sciences, Business and Management Sciences*

*The research laboratory  
Money and Financial Institutions in the Arab Maghreb (MIFMA)*



*North African Review of Applied Finance and  
Economics (NARAFE)*

---

Peer Reviewed scientific international journal specializing in  
economics and finance

---

Volume: 2, N°: 2  
December 2019

**ISSN : 2602-7089**

## North African Review of Applied Finance and Economics

It is a semi-annual, scientific review issued by the laboratory MIFMA  
University of Tlemcen

### Editor-in-chief :

Dr. Chibi Abderrahim

### Editorial Board :

Dr. Senouci Bereksi Imane

Dr. Hadjila Asma

### Honorotif director of publication :

Pr. Boucherit Kebir

### Director of publication :

Pr. Benbouziane Mohammed

### Members of Scientific Board:

*Pr. BENBOUZIANE Mohamed	University of Tlemcen	*Pr. DJENNAS Mustapha	University of Tlemcen
*Pr. HASSAN A. Aly	University of Nile Egypt	*Pr. YAHIA BERROUIGUET Abdelkrim	University of Tlemcen
*Pr. ARIF Salah Eddine	University of Evry Val D'essonne France	*Pr. SOUAR Youcef	University of Saida
*Dr. HADJ AMOUR Thouraya	University of Mahdia Tunisia	*Dr. CHENINI Moussa	Higher School of Management
*Pr. ABDELLAOUI Omar	University of Fes Morocco	*Dr. BEZZAOUIA Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. SALHI Salah	University of Setif	*Dr. TCHICO Faouzi	University of Mascara
*Pr. BOUSSEDRA Faouzi	Multidisciplinary university el jadida	*Dr. BELADGHEM Fethi	University of Tlemcen
*Pr. ETTAHRI Younes	National School of Commerce and Management of Tangier	*Dr. CHIBI Abderrahim	University center of Maghnia
*Dr. AMAIRA Bouzid	University of Tunis El Manar	*Dr. GHERBI Nacer Salah Eddin	University of Tlemcen
*Pr. BENHABIB Abderrezak	University of Tlemcen	*Dr. AYAD Sidi Mohammed	University of Tlemcen
*Pr. BELMOKADEM Mostefa	University of Tlemcen	*Dr. BENALLAL Belkacem	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. BOUTELDJA Abdenacer	University of Tlemcen	*Dr. BOUKHEZER Nacira	University of Béjaia
*Pr. KERZABI Abdelatif	University of Tlemcen	*Dr. BENAMAR Abdelhak	University of Tlemcen
*Pr. TAOULI Mustapha Kamel	University of Tlemcen	*Dr. BENATEK Omar	University of Tlemcen
*Pr. MENAGEUR Nouredine	University of Tlemcen	*Dr. CHEKOURI Sidi Mohammed	University center of Maghnia
*Pr. DERBAL Abdelkader	University of Oran	*Dr. Djediden Lahcen	University Center Ain Timouchent, Algeria
*Pr. BOUHENNA Ali	University of Tlemcen	*Dr. RAMDANI Mohammed	University of Mostaganem
*Pr. SLIMANE Nacer	University of Ouargla	*Dr. BENSALIM Mohammed	University of Sidi Belabbes, Algeria
*Pr. BEN BAYER Habib	University of Oran	*Dr. HAFID Elias	University center NOUR Bachir El Bayadh
*Pr. YUCEFI Rachid	University of Mostaganem	*Dr. BAROUDI Naima	University of Tlemcen
*Pr. BOUACHA Mebarek	University of Constantine	*Dr. BENKHALDI Nawel	University of Tlemcen
*Pr. SALEM Abdelaziz	University of Oran	*Dr. ZIRAR Somaya	University of Tlemcen
*Pr. BETTAHAR Samir	University of Tlemcen	*Dr. BOURI Sarah	Higher School of Management
*Pr. MALIKI Samir Baha Eddine	University of Tlemcen	*Dr. KERZABI Dounya	University of Tlemcen
*Dr. BELHACHEM Hadi	University of Tlemcen	*Dr. AOUAR Aicha	University of Tlemcen

All correspondence or manuscripts should be sent to: Editors, laboratory MIFMA University Abou Bakr belkaid, Tlemcen 13000 –Algeria Telephone/Fax: 043.21.66.66  
e-mail : [narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)

## **North African Review of Applied Finance and Economics**

### **Description:**

North African Review of Applied Finance and Economics publishes high quality original manuscripts in finance and economics pertaining to the North Africa.

NARAFE welcomes empirical papers in the fields of international trade and finance, monetary and fiscal policies, financial markets and crisis, capital market, economic growth and development, business cycle and financial econometrics. NARAFE's target group includes academics, research institutions, student and policy makers.

NARAFE aims to establish and spread communication among multicultural researchers, for we are truly convinced that science and research are the best tools for a bridge-building among civilizations.

### **GUIDE FOR AUTHORS :**

#### **Copyright:**

Submission of a manuscript implies that the work described is not copyrighted, published or submitted elsewhere. The corresponding author should ensure that all authors approve the manuscript before its submission.

Once the manuscript is accepted, it may not be published elsewhere without the consent of the copyright holders.

#### **Language :**

All manuscripts must be written in one of the three languages : English, French and Arabic.

#### **Manuscripts Submission:**

Manuscripts and editorial communications should be emailed to:

**[narafe@mail.univ-tlemcen.dz](mailto:narafe@mail.univ-tlemcen.dz)**

Manuscripts should be supplied in the following format: Microsoft Word, 12-point type (Times New Roman) for papers in English and French languages, 14-point type (Traditional Arabic) for papers in Arabic language and double-spaced. Manuscripts are not to exceed ten (10) pages, plus tables and figures for a total of 25 pages.

Author should supply an abstract not exceeding 200 words, the abstract should state briefly the purpose of the research, the principal results and major conclusions. Immediately after the abstract, provide a maximum of 6 keywords and JEL classification number(s). (If the paper is written in a language other than English, The author(s) should add an abstract in English). For more specific details please visit:

**<https://www.aeaweb.org/jel/guide/jel.php>**

**Affiliation:**

On the title page, include full names of authors, academic and/or other professional affiliations, and the complete address, telephone number, fax number, and e-mail address of the author to whom proofs and correspondence should be sent. Authors must inform the publisher when there is a change of address.

**Article structure :**

Divide your article into clearly defined and numbered sections. Subsections should be numbered 1.1 (then 1.1.1, 1.1.2, ...), 1.2, etc. Any subsection may be given a brief heading. Each heading should appear on its own separate line.

**Introduction:** State the objectives of the work and provide an adequate background, avoiding a detailed literature survey or a summary of the results.

**Material and methods:** Provide sufficient detail to allow the work to be reproduced. Methods already published should be indicated by a reference: only relevant modifications should be described.

**Results and Discussion:** Results should be clear and concise, and discussion should explore the significance of the results of the work, not repeat them.

**Conclusions:** The main conclusions of the study may be presented in a short Conclusions section, which may stand alone or form a subsection of a Discussion or Results and Discussion section.

**References:** Please ensure that every reference cited in the text is also present in the reference list (and vice versa). Full citations should be arranged alphabetically double-spaced.

## SUMMARY

<p><i>Exchange Rate Pass-through and Oil Prices: The Optimal Monetary Policy Choice</i></p> <p>Ojo Johnson Adedokun, Yousfi Karima, Benaissa Amina</p>	<p>01-25</p>
--	--------------

## Exchange Rate Pass-through and Oil Prices: The Optimal Monetary Policy Choice

انتقال سعر الصرف وأسعار النفط: الخيار الأمثل للسياسة النقدية

Ojo Johnson Adelakun<sup>1</sup>, Yousfi Karima<sup>2</sup>, Benaissa Amina<sup>3</sup>

<sup>1</sup>Anchor University (Nigeria), [ojadelakun@jabu.edu.ng](mailto:ojadelakun@jabu.edu.ng)

<sup>2</sup>Abou Bakr Belkaid University Tlemcen(Algeria), [karima.yousfi@univ-tlemcen.dz](mailto:karima.yousfi@univ-tlemcen.dz)

<sup>3</sup>Abou Bakr Belkaid University Tlemcen(Algeria),

[benaissa.amina@univ-tlemcen.dz](mailto:benaissa.amina@univ-tlemcen.dz)

**Abstract:** The study examines the significance oil prices in exchange rate pass-through using the case oil-exporting and oil importing groups. To capture the probable asymmetry feature of exchange rate in the pass-through, the study adopted the panel version of the Shin et al. (2014) nonlinear ARDL estimation technique. The paper ostensibly finds evidence of a significant role of oil prices in the pass-through of exchange rates. It further reveals that asymmetries matter in the direction and magnitude of the pass-through. Thus, any policy direction toward mitigating the adverse effect of the pass-through must take cognisance of which direction of the pass-through (positive or negative changes in exchange rate) is more vulnerable to changes in oil prices.

**Keywords:** Exchange Rate; Inflation; Transmission; Volatility; Oil Dependent Economies.

**JEL Classification Codes:** E310, E320, E400, F420, Q43.

**ملخص:** تعالج الورقة البحثية أهمية أسعار النفط في انتقال سعر الصرف لمجموعتين من الدول المصدرة والمستوردة للنفط. من أجل إبراز خصائص عدم التماثل المحتمل لسعر الصرف في الانتقال، اعتمدت الدراسة على نموذج البيانات المقطعية (بانال) باستخدام تقدير منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطية. وقد خلصت البحث إلى الدور المهم لأسعار النفط في انتقال سعر الصرف من جهة، وكشف التفاوتات في حجم واتجاه الانتقال من جهة أخرى. وبالتالي، يجب الأخذ بالسياسة النقدية المثلى تتجه نحو التخفيف من التأثير السلبي لعملية الانتقال (تغيرات إيجابية أو سلبية لأسعار الصرف) الأكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، التضخم، الانتقال، التقلبات، اقتصادات الدول النفطية.

**تصنيفات JEL:** Q43، F420، E400، E320، E310

*Corresponding author:* Yousfi Karima, e-mail: [karima.yousfi@univ-tlemcen.dz](mailto:karima.yousfi@univ-tlemcen.dz)

## 1. INTRODUCTION

The relationship between exchange rates and inflation has continued to generate debate in the academic, business and policy circles (Mirdala, 2014); (Ghosh, 2013); (Peon, 2014). There are indeed several reasons attributable to the keen interest in the exchange rate–inflation nexus. As the price of one currency in terms of another currency, the exchange rate is arguably the most important price in an open economy and thus has both direct and indirect effects on other macroeconomic fundamentals such as imports, exports, external reserves, interest rates and inflation. More importantly, changes in exchange rates play an important role in the inflation dynamics and monetary policy conduct in an economy. For instance, fluctuations in exchange rate movements can be transmitted into domestic inflation, through increases in import prices of final goods (the direct channel), and through the price of imported intermediate inputs (the indirect channel). The transmission mechanism through which a change in domestic prices (import and consumer prices) is due to changes in exchange rate movements, is known as “exchange rate pass-through” (ERPT).

The early 1970s, dominated by currency alignment, were as documented by Kreinin (1977) characterised by relatively higher percentages of ERPT such 50%, 60%, 70% and 100% in the case of USA, Germany, Japan and Italy import prices, respectively. The recently widespread evidence of decline in exchange rate pass-through, which started in the early 1980s, particularly in the industrialised countries, has been mainly attributed to the adoption of credible monetary policy regime (Rogoff, 2003). McCarthy (1999), for example, presents time series evidence on nine Organisation of Economic Cooperation and Development (OECD) countries showing a decline in exchange rate pass-through over the period 1983-1998 compared to 1976-1982. Prominent examples in this regard include the United Kingdom and Sweden after the 1992 European exchange rate mechanism (ERM) crisis and Brazil in 1999 after the currency

crisis. In the UK particularly, neither the 20% depreciation in 1992 nor the 20% appreciation in 1996 caused retail price inflation to deviate significantly from the 2.5% trend. In a similar development, event studies by Cunningham and Haldane (1999) of the 1992 depreciation in Sweden, and the 1999 depreciation in Brazil show a significant small pass-through of exchange rate changes to retail prices.

While a number of the early theoretical and empirical literature including Krugman (1987), Dornbusch (1987) and Klien (1990) link the widespread evidence of incomplete or low exchange rate pass-through to imperfect competition and pricing-to-market fundamentals, a series of recent empirical literature, particularly at the macroeconomic level, attribute the apparent resilience of inflation to fluctuations in the exchange rate to the choice and mix of monetary policy and exchange rate system adopted (Karagoz & Demirel, 2016); (Mirdala, 2014); (Ghosh, 2013); (Jiang J. a., 2013) , among others. In a more recent time, however, the focus of interest in the literature of exchange rate pass-through appears to have shifted from the question of whether the pass-through is complete or incomplete to whether it is sufficient to yet assume that the pass-through is exogenous despite the vulnerability of exchange rates to shocks due to other external prices. For instance, it is likely that the extent to which fluctuations in exchange rates accelerate or decelerate domestic inflation will depend on why the exchange rate is changing. Significantly instructive is the fact that a number of the extant studies have continued to reflect the exchange rate as strictly exogenous in their pass-through frameworks. This portends non-consideration for the shock dependent characteristic of exchange rates such as their responsiveness to other external price shocks is not only capable of introducing biases in the estimation or measure of exchange rate pass-through. It can also undermine the efficiency of the central bank and monetary policy in the prediction of future inflation. Building on this premise; therefore,

the crucial issue the present study sets to address is whether the pass-through is itself influenced by other external prices.

Several factors have advanced the potential viability for explaining the source of exchange rate fluctuations. However, the choice of changes in oil prices as a potential underlying source of the shock behind exchange rate fluctuations in the context of this study may not be far from the fact that international prices of crude oil are quoted in US dollar exchange rate. The US dollar exchange rate is a viable channel through which changes in oil prices are transmitted to the real economy and financial markets. More so, there has been increasing evidence linking exchange rate fluctuations to changes in oil prices (Park J. a., 2008); (Aloui & Aissa, 2013); (Ahmad A. a., 2013); (Fowowe, 2014); (Bouoiyour, Selmi, & Tiwari, 2015); (Atems & Kapper, 2015); (Bal, 2015); (Chou, 2015); (Jiang J. a., 2016); (Chen, Liu, & Wang, 2016); (Yang & Cai, 2017). This, in particular, is the motivation for our hypothesis that changes in oil prices matter for the extent to which fluctuations in exchange rate is passed-through to domestic inflation.

The degree and speed at which exchange rates transmit external shocks (i.e., changes in oil price) to inflation may vary from country to country and region to region; they depend on the oil export or import peculiarity of the concerned economy. For instance, rising oil prices, on the one hand, have the tendency of constituting exchange rate appreciation in a net oil-exporting economy, and depreciation of the exchange rate in a net oil-importing economy. In this light, the study contributes to the strand of literature that links the variation in the degree of exchange rate pass-through across different countries to the responsiveness of exchange rate to other external price shocks in two-folds. This is the first study we are aware of that captures the probable shock dependent feature of exchange rate in the pass-through framework to determine the extent to which external shocks such as changes in oil prices accelerate the degree of exchange rate pass-through to domestic inflation. Secondly, the study builds on the strong

assertion in literature that prices are sticky downwards and flexible upwards to account for asymmetries and the nonlinearity feature of exchange rate in the pass-through framework.

The aim of this study is to examine the role of oil prices in the dynamics of exchange rate pass-through to domestic inflation in net oil-exporting and oil-importing countries. To achieve this broad objective, the study specifically hopes to investigate whether the role of oil prices as an accelerator of exchange rate pass-through is sensitive to the oil-exporting and oil-importing peculiarities of an economy.

Thus, unlike the case in a number of the extant studies where the pass-through has been captured exogenously, the present study is reflecting it endogenously to capture the probability of changes in oil prices to accelerate the degree of the pass-through. The essence is to avoid any possible policy error that might arise from ignoring the likelihood of oil price movements compounding the severity of exchange rate pass-through. The novelty of this study valorises the oil-exporting and oil-importing dichotomy to determine whether the probable role of oil prices as an accelerator of exchange rate pass-through matters more in net oil-exporting countries as against net oil-importing countries.

## **2. Review of Empirical Literature**

Following the collapse of the Bretton Woods system, the exchange rate has become an important macroeconomic policy tool for open economies, where the nominal exchange rate is often employed to bring down inflation. A key channel for the international transmission of inflation and economic cycles has been from exchange rate movements to inflation, known as exchange rate pass-through (ERPT). It is in the light of this apparent resilience of domestic prices, particularly import prices, to fluctuations in the exchange rate that led to the emergence of the debate on the conditions that lead to low and declining ERPT. Nonetheless, other studies have directly challenged the main conclusion of (Campa J. a., Exchange rate pass-through into import prices, 2005) by documenting that the ERPT is a macro

phenomenon. (Jiménez-Rodríguez, 2016) findings, which attribute the lower rate of ERPT to an increased emphasis in monetary policy based on price stability, reaffirms Taylor's hypothesis of a lower rate of ERPT.

On whether the degree of the pass-through depends on the measure of the exchange rate under consideration, (Si Mohammed & Bendob, 2015) use the case of the Algerian economy to show that the pass-through of the Euro against the Algerian Dinar exchange rate is 'complete' and increasing in the time horizon compared to the pass-through of the US dollar against the Algerian Dinar exchange rate. On the one hand, (Ogun, 2000) uses a Nigerian dataset to examine the reaction of export prices to changes in exchange rate, on the other hand, (Zubair & Okorie, 2013) is conventional by also exploring a Nigerian dataset, but focusing on the degree of exchange rate pass-through to consumer prices. The findings from the two studies are similar, with both studies suggesting that the exchange rate is incomplete and low despite the two focusing on different prices, periods and methods. (Fetai, 2013) studied the relative costs and benefits associated with introducing different exchange rate regimes in the Republic of Macedonia and finds evidence of a high degree of ERPT to consumer prices. He, therefore, concludes that a different exchange rate regime is likely to incur more costs than benefits.

(Ahmad N. a., 2013) investigates the extent to which fluctuations in the exchange rates are passed-through to import and consumer prices focusing on Sukuk issuing countries. Their findings indicate that the ERPT to import and consumer prices increase in the long horizon, particularly in the case of Bahrain and Saudi Arabia, but it is low for other countries. This contrasts with (An, 2011) whose analysis of exchange rate pass-through for nine OECD countries shows that the ERPT is less than one for all the selected OECD countries. (Sadeghi, Feshari, & Marvasti, 2015) investigates the effect of exchange rate pass-through on domestic inflation of selected Middle-Eastern and North African countries with emphasis on the dollarisation regime.

They find that the pass-through is greater in the highly dollarised economies. This, however, is somewhat in support of some of the findings on ERPT that have also reported high and fast exchange rate pass-through for developing economies (see, among others, (Arabi, 2015) for the case of Sudan; (Al-Samara & Moons, 2013), for the case of Syrian economy; and (Gueorguive, 2003), for the case of Romania. (Karagoz & Demirel, 2016) aim at comparatively measuring the pass-through impacts of exchange rate to prices in the Asia Pacific, Latin (South) America and Turkey economies, all of which implement inflation targeting. Findings from the study show that the ERPT is relatively lower in the Asian Pacific economies compared to Latin America and Turkey. (Winkelried, 2012), however, presents evidence of a declining pass-through in Peru, a small open economy, linking it to the establishment of a credible low inflation policy adopted by the country to counter the wide-spread assertion limiting the evidence of low or declining ERPT to the industrialised world. This finding is similar to (Odria & Castillo, 2012) who also use the case of Peru to show that the Peruvian Central Bank's decision to adopt inflation targeting in 2002 significantly decreased the degree of ERPT into import, producer and consumer prices. (Parsley, 2012) estimates pass-through into consumer goods and services for South Africa using panels of final goods and services prices. He also finds low ERPT to final consumer goods prices, but somewhat and surprisingly higher ERPT to services prices. Premising on the importance of understanding the exchange rate pass-through for nations with a history of high inflation, particularly economies that are open to trade and financial relationships, (Ghosh, 2013) uses the case of selected nine (9) Latin American nations to examine the impact of macro fundamentals on ERPT. The study finds monetary policy stability, inflation rate, and trade openness to have a positive impact on ERPT. (Herger, 2014) uses the case of Switzerland to develop an empirical framework that gave rise to nonlinear behaviour of ERPT such that, rather than shifts between low and high inflation, the nonlinearity

arises when large swings in the exchange rate trigger market entries and exits of foreign firms. Using a threshold vector autoregression model, (Aleem, 2014) examine responses of domestic prices to positive one-unit exchange rate shocks and find significant ERPT to domestic prices in Mexico. (Brun-Aguerre & Fuertes, 2017) also analyses exchange rate pass-through into import prices for a large group of 33 emerging and developed economies focusing on the impact of appreciation and depreciation of the exchange rate over three horizons of interest including the immediate term, the short run and in the long run. The study finds that depreciations are typically passed-through more strongly than appreciations in the long run.

Thus far, deducible from the aforementioned review of previous findings on exchange rate pass-through is the fact that even though the degree of the pass-through is found to be higher for a number of the developing economies, the evidence of low or declining ERPT also appears not exclusively limited to the industrialised or developed nations as often argued in literature. In addition to variations in the evidence of the pass-through coefficients reported by different studies for different countries over different periods, one reason why the extent to which exchange rate fluctuations impact domestic inflation is still a subject of debate is the fact that, most of the existing literature does not account for the fact that the exchange rate fluctuations are not entirely exogenous given their susceptibility to shocks due to other external prices. (Forbes & Hjortsoe, 2016), (Nakibullah, 2016), (Kirby, 2014), (Mirdala, 2014), (Shambaugh, 2008) and (Corsetti & Dedola, 2008) are among the few notable studies to have shown that estimates of exchange rate pass-through are shock dependent.

Secondly, we explore the oil-exporting –oil-importing dichotomy to determine whether the role of changes in oil prices as an accelerator of the exchange rate pass-through matters more in net oil-exporting countries as against net oil-importing countries. Thirdly, we methodologically account for the nonlinearity feature of exchange rate movements using (Salisu, 2017) recently proposed nonlinear Panel

ARDL model to determine whether asymmetries matter for the extent to which changes in oil prices accelerate exchange rate pass-through.

### 3. Model

The basic approach to estimating exchange rate pass-through, particularly at macroeconomic level has been to regress changes in some measure of domestic inflation on the past and present changes of the exchange rate and additional control variables. To this end, we present the argument of the import price model through a log linear specification similar to that tested throughout the ERPT literature (Burstein, 2014); (Cheikh, 2015)).

$$p_{it}^m = \beta_0 + \beta_1 e_{it} + \beta_2 w_{it}^* + \beta_3 y_{it} + \beta_4 cp_{it} + \beta_5 op_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3.1)$$

where  $p_{it}^m$  is import prices and a proxy for domestic inflation,  $e_{it}$  is the changes in the exchange rate,  $w_{it}^*$  denotes a variable representing export costs, while  $y_{it}$ ,  $cp_{it}$  and  $op_{it}$  are the control variables representing demand conditions, competitor prices and global oil prices, respectively. The  $\varepsilon_{it}$  in equation (3.1) is white noise, subscript  $i$  represents the number of countries under consideration and  $t$  is for the number of periods.

More importantly, a number of the extant studies have assumed that exchange rate is exogenous in their pass-through specifications. To bridge this gap, we further propose an extension to the baseline pass-through model specification in equation (3.2) to include an interaction term denoting the responsiveness of exchange rates to changes in oil prices:

$$p_{it}^m = \beta_0 + \beta_1 e_{it} + \beta_2 w_{it}^* + \beta_3 y_{it} + \beta_4 cp_{it} + \beta_5 op_{it} + \beta_6 (e_{it} * op_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (3.2)$$

Consequently, our primary concern in this study is the pass-through elasticity corresponding to coefficients on the exchange rate, namely,  $\beta_1$  and  $\beta_6$  in the baseline and extended models, respectively. If  $\beta_1 < \beta_6$  then, the responsiveness of exchange rates to changes in oil

prices is likely to accelerate the degree of exchange rate pass-through to inflation and the reverse is likely the case if  $\beta_1 > \beta_6$ .

For robustness purposes, this study further extends equation (3.1) to capture the probable asymmetric effect of the pass-through, as shown below:

$$p_{it}^m = \beta_0 + \beta_1(e_{it}^+ + e_{it}^-) + \beta_2w_{it}^* + \beta_3y_{it} + \beta_4cp_{it} + \beta_5op_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3.3)$$

Equation (3.3) is the nonlinear (asymmetry) version of the study baseline model with the exchange rate decomposed into negative (depreciation) and positive (appreciation) components.

$$p_{it}^m = \beta_0 + \beta_1(e_{it}^+ + e_{it}^-) + \beta_2w_{it}^* + \beta_3y_{it} + \beta_4cp_{it} + \beta_5(e_{it}^*op_{it} + e_{it}^-op_{it}) + \varepsilon_{it} \quad (3.31)$$

Thus, the extended interaction terms  $(e_{it}^*op_{it} + e_{it}^-op_{it})$  in equation (3.32) not only capture the asymmetric pass-through of exchange rates in the modified nonlinear pass-through model, but also reflect the endogeneity of the exchange rate to explain whether capturing underlying shocks that affect exchange rates such as changes in oil price matters for the asymmetries of the pass-through.

### 3.1 Data Source

The selected countries were informed by the availability of data, the choice of the selected major oil-importing (Belgium, Germany, Italy, Japan, Netherlands, Spain, UK, US) and oil-exporting (Algeria, Canada, Nigeria, Norway and Russia),

which are sourced from International Financial Statistics (IFS) of International Monetary Fund (IMF) and (OECD) online database. The choice of the selected major oil-importing (Belgium, Germany, Italy, Japan, Netherlands, Spain, UK, US) and oil-exporting (Algeria, Canada, Nigeria, Norway and Russia) countries is informed by the availability of data

### 3.2 Estimation Technique and Procedures

#### Panel unit root tests

As a pre-test condition for dealing with panel data with large time series (T) dimension, the first stage of our estimation procedures will involve performing panel non-stationarity of the variables. Essentially, we performed a number of alternative panel unit root tests to include Levin, Lin & Chu (2002) test [LLC], Harris & Tzavalis (1999) test [HT], Breitung (2000) test [Breitung], (Pesaran & Shin, 1997) test [IPS], Maddala & Wu (1999) fisher-type test [Fisher- ADF] and (Hadri, 2000) Lagrange Multiplier test [Hadri]. These tests have been categorised in literature into non-stationary and stationary tests following their hypothesis specification.

#### 3.2.1 Linear (Symmetric) ERPT estimations

Some previous empirical studies have tried to estimate pass-through elasticities as specified in equations (3.3& 3.4) in first differences (Campa & González, 2006); (Campa J. a., 2004); (Bailliu & Eiji, 2004). As a consequence, and to better illustrate our point, this study will explore the mean-group (MG) and pooled mean-group (PMG) estimators for its non-stationary dynamic panels. These techniques are particularly suitable and most appropriate when dealing with panel data with large time series (T) dimensions, for instance, when T is equal to or greater than thirty.

We begin our analysis by assuming a linear (symmetric) exchange pass-through to be estimated via the following panel autoregressive distributive lag (ARDL) framework:

$$\Delta p_{it}^m = \alpha_{0i} + \beta_{1i} p_{i,t-1}^m + \beta_{2i} e_{t-1} + \beta_i' x_{t-1} + \sum_{j=1}^{N_1} \lambda_{ij} \Delta p_{i,t-j}^m + \sum_{j=0}^{N_2} \gamma_{ij} \Delta e_{t-j} + \sum_{j=0}^{N_i} \delta_{ij}' \Delta x_{t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it},$$

$$i = 1, 2, \dots, N; \quad t = 1, 2, \dots, T$$

#### (3.3)

where  $p_{it}^m$ , the term for domestic inflation is measure as a log of import price index for each country or unit  $i$  over a period of time  $t$  and  $e_{it}$  is the log of nominal effective exchange rate for each country

over a period. The term  $x_{it}$  is a vector representing other explanatory variables in the model, namely, foreign export costs ( $w_{it}^*$ ), demand condition ( $y_{it}$ ) in the importing countries, competitor prices ( $cp_{it}$ ) and the interaction term ( $e_{it} * op_{it}$ ) reflecting the endogeneity of exchange rate effects. The  $\mu_i$  represents the group-specific effect, and  $i$  is the sampled unit, while  $t$  is the number of periods.

For each cross-section, the long run slope (elasticity) coefficient, particularly for exchange rate pass-through will be computed as  $-\frac{\beta_{2i}}{\beta_{1i}}$ .

However, since in the long run, it is assumed that  $\Delta p_{i,t-j}^m = 0$  and  $\Delta e_{t-j} = 0$ , the elasticity for the short run pass-through can then, be expressed as  $\gamma_{ij}$ . More so, equation (3.3) can be re-specified to include an error correction term as follows:

$$\Delta p_{it}^m = \psi_i v_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{N_1} \lambda_{ij} \Delta p_{i,t-j}^m + \sum_{j=0}^{N_2} \gamma_{ij} \Delta e_{t-j} + \sum_{j=0}^{N_i} \delta'_{ij} \Delta x_{t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad (3.4)$$

where  $v_{i,t-1} = p_{i,t-1}^m - \varphi_{0i} - \varphi_{1i} e_{t-1} - \varphi_{2i} x_{t-1}$  is the linear error correction term for each unit; and the parameter  $\psi_i$  is the error-correcting speed of adjustment term for each unit, which is also equivalent to  $\beta_{1i}$ . The parameters  $\varphi_{0i}$ ,  $\varphi_{1i}$  and  $\varphi_{2i}$  are calculated as  $-\frac{\beta_{0i}}{\beta_{1i}}$ ,  $-\frac{\beta_{2i}}{\beta_{1i}}$  and  $-\frac{\beta_{3i}}{\beta_{2i}}$ , respectively.

To determine the most appropriate and efficient among these competing estimators, thus, the Hausman test is usually employed in the literature. According to the null hypothesis of this experiment, the PMG estimator is the efficient estimator under the null hypothesis for PMG against MG. Meanwhile, the test is a Pairwise Test and only two estimators can be compared at a time. Hence, a non-rejection of the null hypothesis implies the adoption of the PMG estimator while the rejection indicates the adoption of the MG estimator.

### Nonlinear (Asymmetric) ERPT estimations

The positive changes (appreciation) and negative changes (depreciation) of exchange rates of equal magnitude are not expected to have an identical degree of pass-through to domestic prices. Thus, adopting a nonlinear panel data representation of the (Shin & Yu, 2014), the asymmetric version of equation (3.4) is expressed:

$$\Delta p_{it}^m = \alpha_{0i} + \beta_{1i} p_{i,t-1}^m + \beta_{2i}^+ e_{t-1}^+ + \beta_{2i}^- e_{t-1}^- + \beta'_i x_{t-1} + \sum_{j=1}^{N_1} \lambda_{ij} \Delta p_{i,t-j}^m + \sum_{j=0}^{N_2} (\gamma_{ij}^+ \Delta e_{t-j}^+ + \gamma_{ij}^- \Delta e_{t-j}^-) + \sum_{j=0}^{N_1} \delta_{ij} \Delta x_{t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it},$$

#### (3.5)

where  $e_t^+$  (exchange (e) with positive sign subscript) and  $e_t^-$  (exchange (e) with negative sign subscript) captured positive changes (appreciation) and negative changes (depreciation) of exchange rates, respectively. The long run (elasticity) coefficients for the pass-through due to positive and negative exchange rate fluctuations (i.e.  $e_t^+$  and  $e_t^-$ )

are calculated as:  $-\frac{\beta_{2i}^+}{\beta_{1i}}$  and  $-\frac{\beta_{2i}^-}{\beta_{1i}}$ . The nonlinear pass-through of

exchange rate will be computed as positive and negative partial sum decomposition of exchange rate fluctuations as defined below:

$$e_t^+ = \sum_{k=1}^t \Delta e_{ik}^+ = \sum_{k=1}^t \max(\Delta e_{ik}, 0) \quad (3.36a)$$

$$e_t^- = \sum_{k=1}^t \Delta e_{ik}^- = \sum_{k=1}^t \min(\Delta e_{ik}, 0) \quad (3.36b)$$

$$\Delta p_{it}^m = \tau_i \xi_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{N_1} \lambda_{ij} \Delta p_{i,t-j}^m + \sum_{j=0}^{N_2} (\gamma_{ij}^+ \Delta e_{t-j}^+ + \gamma_{ij}^- \Delta e_{t-j}^-) + \sum_{j=0}^{N_1} \delta'_{ij} \Delta x_{t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it}$$

#### (3.7)

The error correction term ( $\xi_{i,t-1}$ ) in equation (3.8) capture the long run equilibrium in the asymmetric panel ARDL specification, while its

associated parameter ( $\tau_i$ ) is the speed of adjustment term that measures how long it takes the system to revert to its long-run equilibrium in the presence of a shock.

### 3.2.2 Data Analysis and Result Discussions

#### Preliminary Analysis

The pre-estimation stage of empirical analysis is portioned into two, namely; informal preliminary analysis and formal pre-estimation analysis. The former involves summary statistics and/or descriptive analysis of the data under consideration. Consequently, the second stage of the preliminary analysis involves testing for stationarity of the series under consideration.

#### Descriptive Statistics

**Table 1.** Descriptive Statistics for Domestic Prices (Import Price Index)

	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>Standard Deviation</i>	<i>No. Obs.</i>
<b>Panel/Group Sample</b>					
<b>Net Oil-Importing Group</b>	117.8019	335.7762	41.24	58.09246	1110
<b>Net Oil-Exporting Group</b>	182.1122	699.437	54.8923	155.2595	555

**Source:** Author's computation, 2019

There also seems to be evidence of significant differences between the minimum and maximum values of the import prices recorded across the two economies (i.e., net oil-exporting and net oil-importing economies) over the period under consideration. The standard deviation statistics for the pooling observations show that import prices in oil-importing economies are the most stable and less volatile as against the import prices in oil-exporting economies. As regards the individual countries, the import price index seems highly volatile in Nigeria and Algeria, while France and Germany have the least standard deviation values indicating that they have experienced the more stable domestic prices for the period under consideration.

As expected in economies with relatively higher import prices, we observed as shown in Table 1, that the average nominal effective

exchange rate (NEER) is low (182.2) in the net oil-exporting economies when compared to 117.8 which is the average value of NEER in the net oil-importing economies for the same period. Hence, there seems an indication of a close correspondence between the volatility of exchange rates and the volatility of the import prices as measured by their respective standard deviation statistics and across the two economies, namely, net oil-exporting and oil-importing economies. For instance, relative to the net oil-exporting economies, the net oil-importing group with lower average import prices also experienced the least volatility of exchange rate thus pre-exhibiting the potential of being the economies with least exchange rate pass-through.

**Table 2.** Descriptive Statistics for Exchange Rate (NEER)

	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>Standard Deviation</i>	<i>No. Obs.</i>
<b>Panel/Group Sample</b>					
<b>Net Oil- Importing Group</b>	97.21693	130.573	42.6889	13.95644	1110
<b>Net Oil- Exporting Group</b>	163.9841	1279.954	57.6667	179.9208	555

**Source:** Author's computation, 2019

While domestic prices (import price) and exchange rates (NEER) usually constitute the only variables of interest in the literature, the present study extends its descriptive analysis to include other macroeconomic fundamentals captured in our ERPT specifications. Thus, the summary statistics for these other variables, namely, foreign export costs, domestic conditions, and competitor price, are reported in Table 1, Table 2 and Table 3, respectively. Similar to our findings thus far, the statistical reports in Table 3 shows that, for the period under consideration (1990-2017), the average costs of exporting goods and service are relatively higher for net oil-exporting economies when compared to the costs of export in the net oil-importing economies. Consequently, Table 3 further reveals that the foreign export costs as

relatively less volatile in the net oil-importing economies than in the net oil-exporting economies.

**Table 3.** Descriptive Statistics for Foreign Export Costs

	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>Standard Deviation</i>	<i>No. Obs.</i>
<b>Panel/Group Sample</b>					
Net Oil-Importing Group	87.78885	158.3549	31.6013	17.59357	1110
Net Oil-Exporting Group	141.2118	1209.479	41.2919	150.1456	555

Source: Author’s computation, 2019

Table 4 depicts the statistical feature of Industrial Production Index (IPI) of the sample countries as a proxy for their respective domestic economic conditions or economic activities. Except Canada, the average IPI seems higher for the net oil-exporting countries when compared to the mean value of IPI for the net oil-importing countries. This may be connected to the fact that the oil-exporting countries under consideration are mostly developing economies and therefore, still playing “catch-up growth” by applying technologies previously invented in the oil-importing countries whose majorities are developed economies. Put differently, the relative higher mean value of IPI for net oil-exporting countries as against net oil-importing countries can be attributed to the potential of the former to grow faster as against the latter that is predominated by countries operating at, or close to, the technological frontier.

**Table 4.** Descriptive Statistics for Domestic Condition (IPI)

	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>Standard Deviation</i>	<i>No. Obs.</i>
<b>Panel/Group Sample</b>					
Net Oil-Importing Group	94.60702	127.4395	21.4419	18.86209	1110
Net Oil-Exporting Group	99.22165	126.2301	65.9227	12.90159	555

Source: Author’s computation, 2019

Table 5 presents the summary statistics of the producer price index, which is a proxy for export competitor prices. The table shows that there is barely any significant difference in the average competitor prices of the two economy groups over the period under consideration. For instance, between the first quarters of 1990 to the third quarters of 2017, the mean value for competitor price was 88.48 for net oil-importing economies and 76.76 for net oil-exporting economies, respectively. For the maximum and minimum statistics, the largest and smallest competitor prices were in relative term recorded in the net oil-exporting economies over the period under consideration. However, the relatively higher volatility of competitor prices in the net oil-exporting compared to oil-importing economies may be attributed to the relative evidence of significant differences between the minimum and maximum values of competitor prices in the context of the former.

**Table 5.** Descriptive Statistics for Competitor Prices (PPI)

	<i>Mean</i>	<i>Maximum</i>	<i>Minimum</i>	<i>Standard Deviation</i>	<i>No. Obs.</i>
<b>Panel/Group Sample</b>					
<b>Net Oil- Importing Group</b>	88.4895	115.4808	57.3167	14.92916	1110
<b>Net Oil- Exporting Group</b>	76.76062	144.7287	6.515	32.01625	555

**Source:** Author's computation, 2019

### a. Empirical Results and Discussion

Consequently, Table 6 presents the short and long-run empirical estimates obtained from the estimation of the specified ERPT models in equations 3.1, 3.2, 3.3 and 3.4, respectively using both the MG and PMG estimators. However, while estimated results from both estimators (i.e., MG & PMG) are depicted in these tables, discussion of findings is focused on results obtained from the preferred estimator. For instance, a non-rejection of the null hypothesis based on the Hausman test implies the adoption of results from the PMG estimator

as preferred results, while the rejection of the null hypothesis, on the other hand, indicates the adoption of the MG as the preferred estimator. Put it differently, the PMG estimator is assumed the efficient estimator under the null hypothesis, while the MG estimator is efficient under the alternative hypothesis.

Thus, the Hausman test results support the PMG estimation as the efficient estimator for modeling ERPT except when we account for nonlinearity in the pass-through framework albeit mainly in the case of net oil-importing economies. For instance, the probability values for each of the chi-square statistics associated with the Hausman test are predominantly greater than all the conventional statistical chosen levels of significance for instance 0.01, 0.05 and 0.10 for 1%, 5% and 10%. The only exception to this result is where the chi-square for Hausman test in the case of net oil-importing economies was 20.500, and the p-value was 0.002 suggests the non-rejection of the null hypothesis at 1% level of significance.

The empirical results are portioned into four sub-sections. First, we evaluate the degree and dynamics of exchange rate pass-through to domestic prices in the context of net oil-importing and oil-exporting economies following the traditional approach to estimate ERPT where the pass-through is assumed exclusively exogenous. Secondly, we relax the assertion that exchange rates are exogenous in the traditional ERPT framework. Thus, we allow exchange rates to be endogenously determined by interacting them with changes in oil price, thus allowing for the role of oil prices in ERPT. Third, we account for asymmetries in the pass-through by reflecting the changes in the exchange rate in a nonlinear form. Fourth and finally, we extend the asymmetric approach to ERPT to include the role of oil price and the essence is to determine whether the potential of changes in the oil price to accelerate or slow down ERPT matter more when the pass-through is expressed as nonlinear.

**Table 6.** Summary of Empirical Results

Panel Group	Model	Preferred Estimator	ERPT Coefficient	
			Short-Run	Long-Run
<b>Oil-Importing Group</b>	Baseline ERPT Model	PMG	-0.170	-0.303***
	Extended ERPT Model (with the role of oil price)	PMG	-0.338	-0.345*
	Traditional Asymmetric ERPT Model	MG	0.049 <sup>OP</sup>	0.011 <sup>OP</sup>
	Extended Asymmetric ERPT Model (with the role of oil price)	MG	-0.303** <sup>PS</sup>	1.008 <sup>PS</sup>
			-0.494 <sup>NG</sup>	5.614 <sup>NG</sup>
			-0.049** <sup>PS-OP</sup>	0.936 <sup>PS-OP</sup>
			1.638 <sup>NG-OP</sup>	
			-0.176 <sup>NG-OP</sup>	
<b>Oil-Exporting Group</b>	Baseline ERPT Model	PMG	0.125*	0.223**
	Extended ERPT Model (with the role of oil price)	PMG	-0.180	0.616
	Traditional Asymmetric ERPT Model	PMG	0.069 <sup>OP</sup>	0.032 <sup>OP</sup>
	Extended Asymmetric ERPT Model (with the role of oil price)	PMG	-0.298 <sup>PS</sup>	1.230*** <sup>PS</sup>
			0.091 <sup>NG</sup>	0.533** <sup>NG</sup>
			0.059*** <sup>PS-OP</sup>	0.243 <sup>PS-OP</sup>
			0.140* <sup>NG-OP</sup>	
			-0.030** <sup>NG-OP</sup>	

**Source:** Author’s computation, 2019

**Note:** The subscript “OP” means the ERPT coefficient interacts with changes in oil prices, “PS” denote positive exchange rate coefficient, “NG” is negative exchange rate coefficient, “PS-OP” implies the positive exchange rate coefficient is interacting with changes in oil price, and “PS-NG” is that the negative exchange rate coefficient interacts with changes in oil price, while \*\*\*, \*\*, and \* denotes significance of ERPT at 1%, 5% and 10%.

Motivated by the increasing evidence of significant response of exchange rates to changes in oil prices, we hypothesise that oil prices matter for the degree and direction of exchange rate pass-to domestic prices in oil-

importing and oil-importing countries. Using a panel dataset of net oil-importing and oil-exporting economy groups ranging from the first quarter of 1990 to the third quarter of 2017, we adopted a panel data representation of (Shin & Yu, 2014) nonlinear ARDL model to capture asymmetries in our assessment of the role of oil prices in exchange rates pass-through. This model is analogous to the conventional non-stationary heterogeneous panel data model. This model is similar to the non-stationary heterogeneous panel data model, but extended by (Salisu, 2017) to account for asymmetries. Thus, in addition to reflecting the pass-through in a nonlinear form, this study also accounts for heterogeneity as well as non-stationarity, which are the prominent statistical features underlying a dynamic panel with a large time series dimension. For a meaningful comparison, however, we also evaluate the role of prices in the pass-through of exchange rates symmetrically using the symmetric version of the Panel ARDL model.

We commence the analysis with panel unit root tests to determine the stationarity of the series under consideration, which is essential for establishing the appropriateness of our choice of a dynamic heterogeneous panel model. The test results show that all series are either  $I(0)$  and  $I(1)$ . This further affirms the appropriateness of our choice of a panel ARDL for evaluating the dynamics of exchange rate pass-through. Essentially, our empirical findings given the data under consideration give credence to the school of thought challenging the widely held assertion that the declining pass-through of exchange rates mainly holds for developed economies. However, contrary to the hypothesis that the relationship between the exchange rates and prices depends on the shocks that cause the exchange rate to fluctuate (Forbes & Hjortsoe, 2016); (Nakibullah, 2016), this study finds evidence of insignificant role of oil prices in the pass-through of the exchange rate fluctuations to inflation.

#### **4. CONCLUSION**

Stemming from the review of the related literature, we find that debates on the degree and speed of exchange rate pass-through are still inconclusive, notwithstanding the wide-spread assertion that the pass-

through is declining particularly in the developed economies. Based on our empirical finding, we thus infer that taken exchange rate movement as mainly exogenous in pass-through specification as often demonstrated in a number empirical studies tend to constitute biasness in the estimate of the pass-through. Again, understanding whether the pass-through is symmetric or asymmetric for a particular economy is essential in the evaluation of the responsiveness of exchange rate to shocks due to other external prices.

The findings of this study offer some avenues that can be helpful on the likely inflationary implication of exchange rate pass-through to domestic prices in both oil-exporting and oil-importing economies. First, there is no gainsaying that exchange rate stability has long been identified as a policy choice for many oil exporting and oil importing economies. However, our finding indicating pass-through as shock-dependent when explicitly modeled in nonlinear form can help our understanding of the dynamics of the pass-through in several dimensions. Based on our finding of significant role of changes in oil prices in the pass-through of exchange rate to domestic import prices, particularly when the latter is expressed in nonlinear form to capture asymmetries. This study therefore, recommends that a pre-evidence based policy options should form the core of monetary policy design to mitigate the pass-through of exchange rate to domestic inflation. In the case of the investigated economies including net oil-importing and oil-exporting groups, we recommend that such evidence based monetary policy option takes cognizance of which direction of currency movements (positive or negative changes in exchange rate) seems more vulnerable to changes in oil prices in order to avoid being erroneous in their policy choice. Once the pass-through is captured asymmetrically, it becomes evident that changes in oil prices matter in the pass-through.

## 5. Bibliography List:

### 1. Books :

Burstein, A. a. (2014). *International Prices and Exchange Rates in Handbook of International Economics* (4 ed.).

Chou, K. a. (2015). *Oil prices, exchange rate, and the price asymmetry in the Taiwanese retail gasoline market*. (Vol. 52). (E. Modeling, Ed.)

Jiang, J. a. (2016). *Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate -Based on structural oil shocks* (Vol. 456). Physica A.

### 2. Journal article:

Ahmad, A. a. (2013). Asymmetric adjustment between oil prices and exchange rates: empirical evidence from major oil producers and consumers. *Journal of International Finance, Market, Institution and Money* (27), 306-317.

Ahmad, N. a. (2013). Exchange rate pass-through estimates for Sukuk issuing countries. *Procedia Economics and Finance* (7), 134-139.

Aleem, A. a. (2014). A threshold vector autoregression model of exchange rate pass-through in Mexico. (R. i. Finance, Ed.) (30), 4-33.

Aloui, R., & Aissa, M. a. (2013). Conditional dependence structure between oil prices and exchange rates: A copula- GARCH approach. *Journal of International Money and Finance* (32), 719-738.

Al-Samara, M., & Moons, C. a. (2013). *Exchange rate pass-through: evidence from the Syrian economy*. Retrieved from International Economic Policy: <http://DOI.10.1007/s10368-013-0235-x>.

An, L. a. (2011). Exchange rate pass-through: evidence based on vector autoregressions with sign restrictions. *Open Economic Review* (23), 359-380.

Arabi, K. (2015). Exchange rate pass-through: Empirical evidence from Sudan economy. *Journal of Applied Economics and Business* (3(3)), 5-24.

Atems, B., & Kapper, D. a. (2015). Do exchange rates respond asymmetrically to shocks in the crude oil market? *Energy Economics* (49), 227-238.

Bailliu, J., & Eiji, F. (2004). Exchange Rate Pass-Through and the Inflation Environment in Industrialized Countries: An Empirical Investigation. *Bank of Canada Working*, 21.

Bal, D. a. (2015). *Nonlinear causality between crude oil price and exchange rate: A comparative study of China and India*. Retrieved from <http://doi:10.1016/j.eneco.2015.06.013>.

Bouoiyour, J., Selmi, R., & Tiwari, A. a. (2015). *The nexus between oil price and Russia's real exchange rate: Better paths via unconditional vs conditional analysis*. Retrieved from <http://doi:101016/j.eneco.2015.06.001>.

Brun-Aguerre, R., & Fuertes, A. a.-N. (2017). Heads I win; tails you lose: asymmetry in exchange rate pass-through into import prices. *Journal of Royal Statistical society* (Series A), 1-26.

Burstein, A. a. (2014). *International Prices and Exchange Rates in Handbook of International Economics* (4 ed.).

Campa, J. a. (2004). Exchange Rate Pass-Through into Import Prices. *Discussion Pape*, 4391.

- Campa, J. a. (2005). Exchange rate pass-through into import prices. *The Review of Economics and Statistics* (87), 679-690.
- Campa, J. a. (2005). Exchange rate pass-through into import prices. *The Review of Economics and Statistics* (87), 679-690.
- Campa, J. a. (2005). Exchange rate pass-through into import prices. *The Review of Economics and Statistics* (87), 679-690.
- Campa, J. a. (2005). Exchange rate pass-through into import prices. *The Review of Economics and Statistics* 87, pp. 679–690. *The Review of Economics and Statistics* (87), 679-690.
- Campa, J., & González, J. (2006). Difference in exchange rate pass-through in the euro areas. *European Economic Review* (50), 121-145.
- Cheikh, N. R. (2015). *Recent estimates of exchange rate pass-through to import prices in the euro area*. Retrieved from Review of World Economic: [https:// DOI 10.1007/s10290-015-0233-x](https://doi.org/10.1007/s10290-015-0233-x)
- Chen, H., Liu, L., & Wang, Y. a. (2016). *Oil price shocks and U.S. dollar exchange rates*. *Energy* (Vol. 112). (Energy, Ed.)
- Chou, K. a. (2015). *Oil prices, exchange rate, and the price asymmetry in the Taiwanese retail gasoline market*. (Vol. 52). (E. Modelling, Ed.)
- Corsetti, G., & Dedola, L. a. (2008). High exchange rate volatility and low pass-through. *Journal of Monetary Economics* (55(6)), 1113-1128.
- Fetai, B. (2013). Exchange Rate Pass-Through in Transition Economies: The Case of Republic of Macedonia. *Transit Study Review* (20), 309-324.
- Forbes, K., & Hjortsoe, I. a. (2016). The shocks matter: Improving our Estimates of Exchange Rate Pass-through. No. 43. *Bank of England External MPC Unit Discussion Paper* (43).
- Fowowe, B. (2014). *Modelling the oil price-exchange rate nexus for South Africa*. (I. Economics, Editor) Retrieved from <http://dx.doi.org/10.1016/j.inteco.2014.06.002>.
- Ghosh, A. (2013). Exchange rate pass-through, macro fundamentals and regime choice in Latin America. *Journal of Macroeconomics*, 35, 163-171.
- Gueorguive, N. (2003). Exchange pass-through in Romania. (I. W. Paper, Ed.) (03/130).
- Hadri, K. (2000). Testing for stationarity in heterogenous panel. *Econometrics Journal* (3), 148-161.
- Herger, N. (2014). *Open Economic Review*. Retrieved from Market entries and exits and the nonlinear behaviour of the exchange rate pass-through into import prices: [http:// DOI 10.1007/s11079-014-9331-y](http://doi.org/10.1007/s11079-014-9331-y).
- Jiang, J. a. (2016). *Asymmetrical long-run dependence between oil price and US dollar exchange rate -Based on structural oil shocks* (Vol. 456). Physica A.
- Jiang, J. a. (2013). Exchange rate Pass-through to inflation in China. *Economic Modelling* (33), 900-912.
- Jiménez-Rodríguez, R. a.-Z. (2016). *A new look at exchange rate pass-through in the G-7 countries*. Retrieved from Journal of Policy Modelling: <http://dx.doi.org/10.1016/j.jpolmod.2016.06.007>.

- Karagoz, M., & Demirel, B. a. (2016). *The pass-through effect from exchange rate to the prices in the framework of inflation targeting policy: A comparison of Asia-pacific, South American and Turkish Economies*. (Vol. 38). ProcediaEconomics and Finance.
- Kirby, S. a. (2014). Exchange rate pass-through: a view from a global structural model. *National Institute Economic Review* , 230.
- Mirdala, R. (2014). *Exchange rate pass-through to consumer prices in the European Transition Economies* (Vol. 12). Procedia Economics and Finance.
- Nakibullah, A. a. (2016). Impacts of foreign and domestic structural shocks on consumer prices of the GCC Countries. *Research in World Economy* (7(2)), 34-43.
- Odria, L., & Castillo, P. a. (2012). Does the exchange rate pass-through into prices change when inflation targeting is adopted? The Peruvian case study between 1994 and 2007. (J. o. Macroeconomics, Ed.) (34), 1154-1166.
- Ogun, O. (2000). Exchange rate changes and export prices in a small semi-open economy. *Open economies review* (11), 127-134.
- Park, J. a. (n.d.).
- Park, J. a. (2008). Oil price shocks and stock markets in the U.S and 13 European countries. *Energy Economics* (30(5)), 2587-2609.
- Parsley, D. (. (2012). Exchange rate pass-through in South Africa: panel evidence from individual goods and services. *The Journal of Development studies* (48(7)), 832-846.
- Peon, S. a. (2014). Analyzing the exchange rate pass-through in Mexico: Evidence post inflation targeting implementation. *Ensayos sobre Política Económica* (32(74)), 18-35.
- Pesaran, M. H., & Shin, Y. a. (1997). Estimating Long-run Relationships in Dynamic Heterogeneous Panels . *DAE Working Papers Amalgamated Series* (9721).
- Rogoff, K. (2003). Globalization and Global Disinflation. In J. H. Federal Reserve Bank of Kansas City (Ed.), *Conference on Monetary Policy and Uncertainty: Adapting to a changing Economy*.
- Sadeghi, S., Feshari, M., & Marvasti, M. a. (2015). Exchange rate pass-through and inflation in dollarized economies: Evidence from the Middle Eastern and North African Countries. *Iranian Economic Review* (19(2)), 139-147.
- Salisu, A. a. (2017). *Predicting US inflation: Evidence from a new approach*. Retrieved from Economic Modelling: <https://doi.org/10.1016/j.econmod.2017.12.008>
- Shambaugh, J. (-t.-5. (2008). Shambaugh, J. *Journal of International Money and Finance* (27), 560-591.
- Shin, Y., & Yu, B. a.-N. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in an ARDL framework in: Horrace.
- Si Mohammed, K., & Bendob, A. D. (2015). Exchange rate pass-through in Algeria. *Mediterranean Journal of Social Sciences* (6(2)), 195-201.
- Winkelried, D. (2012). *Exchange rate pass-through and inflation targeting in Peru*. Retrieved from Empir Econ: [http:// DOI 10.1007/s00181-013-0715-4](http://DOI 10.1007/s00181-013-0715-4)

Yang, L., & Cai, X. a. (2017). *Does the crude oil price influence the exchange rates of oil-importing and oil-exporting countries differently? A wavelet coherence analysis*. Retrieved from International Review of Economics and Finance,; <http://dx.doi.org/10.1016/j.iref.2017.03.015>

Zubair, Z., & Okorie, G. a. (2013). Exchange rate pass-through to domestic prices in Nigeria: An empirical investigation. *Central Bank of Nigeria Economic and Financial Review* (51(1)), 1-25.

### **3. Seminar article:**

Rogoff, K. (2003). Globalization and Global Disinflation. In J. H. Federal Reserve Bank of Kansas City (Ed.), *Conference on Monetary Policy and Uncertainty: Adapting to a changing Economy*.